بسم الله الرحمن الرحيم

شرح أم البراهين

للإمام محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي

المتوفي ٨٩٥ هـ

قال الإمام السنوسي رضي الله عنه:

حدثني بعض من أهل مالقة قال: مات قريب لي وقد كان من الصالحين
فرأيته في النوم، فقلت له: ما فعل الله بك؟

قال أدخلني الجنة، فرأيت فيها سيدنا إبراهيم خليل الله على نبينا محمد ﷺ

وهو يقرئ الصبيان عقيدة الشيخ سيدي محمد السنوسي وهم

يدرسونها في الألواح

وأظنه قال العقيدة الصغرى

قال: والصبيان يجهرون بقرائتها رضي الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم فك أقفال قلوبنا بمشيئك وأحسن توفيقنا بدوام الصدق في إرادتك وانشر علينا في هذه الساعة راية هدايتك وقلدنا بسيوف ولايتك وتوجنا بتيجان معرفتك وامطر علينا من سحائب رحمتك واسقنا من شراب محبتك وأثبتنا في ديوان خاصتك وأوقفنا في ديوان ملاحظتك وصف سرائرنا ونور بصائرنا واجمع شملنا في حضائر قدسك وآنسنا بلطائف أنسك ولا تقطعنا بغيرك عن نفسك. اللهم ما كان منا من إقبال لغيرك أو إعراض عنك تعمدا أو خطأً أو نسيانا فأزله عنا بشهود إحاطتك إنك على كل شيء. قدير وصل وسلم على سيدنا محمد عبد ذاتك ومشهد صفاتك وعلى آله وصحبه وكل منسوب إلى هذا الجناب واجمعنا بك عليك يا من إليه المرجع والمآب.

اللهم ارزقنا العلم النافع الذي يقربنا منك، وقربنا من أحبابك وأوليائك قربا يزيدنا قربا منك، وارزقنا حسن الأدب معهم واكتب لنا القبول والرضى في الدارين وافتح لنا فتوح العارفين بك واجمعنا بك عليك واجعلنا من أوليائك وأحبابك وخاصة عبادك واختم لنا بالحسنى. واجز عنا مشايخنا وأولي الأمر منا جزاء لا يحصى تقر به أعينهم واجز عنا سيدنا محمد ﷺ ما هو أهله، إنك ولي ذلك والقادر عليه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

٢٠٢٦\٥\٦

بسم الله الرحمن الرحيم

متن أم البراهين

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

أقسام الحكم العقلي:

اعلم أن الحكم العقلي ينحصر في ثلاثة أقسام : الوجوب والاستحالة والجواز؛ فالواجب : ما لا يتصور في العقل عدمه، والمستحيل ما لا يتصور في العقل وجوده، والجائز ما يصح في العقل وجوده وعدمه.

ويجب على كل مكلف شرعاً أن يعرف ما يجب في حق مولانا جل وعز وما يستحيل وما يجوز، وكذا يجب عليه أن يعرف مثل ذلك في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام.

فمما يجب لمولانا جل وعز عشرون صفة وهي: الوجود والقدم والبقاء ومخالفته للحوادث وقيامه بنفسه: أي لا يفتقر إلى محل ولا مخصص. والوحدانية: أي لا ثاني له في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله.

فهذه ست صفات الأولى نفسية وهي الوجود والخمسة بعدها سلبية

ثم يجب له تعالى سبع صفات تسمى صفات المعاني، وهي: القدرة والإرادة المتعلقان بجميع الممكنات، والعلم المتعلق بجميع الواجبات والجائزات والمستحيلات،

والحياة وهي لا تتعلق بشيء، والسمع والبصر المتعلقان بجميع الموجودات، والكلام الذي ليس بحرف ولا صوت ويتعلق بما يتعلق به العلم من المتعلقات.

ثم سبع صفات تسمى صفات معنوية وهي ملازمة للسبع الأولى: وهي كونه تعالى: قادراً ومريداً وعالماً وحياً وسميعاً وبصيراً ومتكلماً.

ووما يستحيل في حقه تعالى عشرون صفة وهي أضداد العشرين الأولى وهي العدم والحدوث وطرو العدم والمماثلة للحوداث بأن يكون جرماً: أي تأخذ ذاته العلية قدراً من الفراغ أو يكون عرضا يقوم بالجرم، أو يكون في جهة للجرم أو له هو جهة أو يتقيد بمكان أو زمان أو تتصف ذاته العلية بالحوادث، أو يتصف بالصغر، أو الكبر أو يتصف بالأغراض في الأفعال أو الأحكام.

وكذا يستحيل عليه تعالى أن لا يكون قائماً بنفسه : بأن يكون صفة يقوم بمحل أو يحتاج إلى مخصص.وكذا يستحيل عليه تعالى أن لا يكون واحداً بأن يكون مركبا في ذاته أو يكون له مماثل في ذاته أو في صفاته، أو يكون معه في الوجود مؤثر في فعل من الأفعال. وكذا يستحيل عليه العجز عن ممكن ما. وإيجاد شيء من العالم مع كراهته لوجوده؛ أي عدم أرادته له تعالى أو مع الذهول أو الغفلة أو بالتعليل أو بالطبع.

وكذا يستحيل عليه تعالى الجهل -وما في معناه- بمعلوم ما، والموت والصمم والعمى والبكم.

وأضداد الصفات المعنوية واضحة من هذه.

وأما الجائز في حقه تعالى: ففعل كل ممكن أو تركه.

أما برهان وجوده تعالى فحدوث العالم؛ لأنه لو لم يكن له محدث بل حدث بنفسه لزم ان يكون أحد الأمرين المتساويين مساوياً لصاحبه راجحاً عليه بلا سبب وهو محال، ودليل حدوث العالم ملازمته للأعراض الحادثة، من حركة وسكون وغيرهما وملازم الحادث حادث، ودليل حدوث الأعراض مشاهدة تغيرها، من عدم إلى وجوده، ومن وجود إلى عدم.

وأما البرهان وجوب القدم له تعالى، فلأنه لو لم يكن قديما، لكان حادثا فيفتقر إلى محدث فيلزم الدور أو التسلسل.

وأما برهان وجوب البقاء له تعالى، فلأنه لو أمكن أن يلحقه العدم لانتفى عنه القدم؛ لكون وجوده حينئذ جائزاً لا واجباً والجائز لا يكون وجوده إلا حادثاً، كيف وقد سبق قريبا وجوب قدمه تعالى.

وأما برهان وجوب مخالفته تعالى للحوادث، فلأنه لو ماثل شيئا منها، لكان حادثاً مثلها، وذلك محال لما عرفت قبل من وجوب قدمه تعالى وبقائه.

وأما برهان وجوب قيامه تعالى بنفسه؛ فلأنه تعالى لو احتاج إلى محل لكان صفة، والصفة لا تتصف بصفات المعاني ولا المعنوية، ومولانا جل وعز يجب اتصافه بهما فليس بصفة، ولو احتاج إلى مخصص، لكان حادثا، كيف وقد قام البرهان على وجوب قدمه تعالى وبقائه.

وأما برهان وجوب الوحدانية له تعالى، فلأنه لو لم يكن واحدا لزم أن لا يوجد شيء من العالم للزوم عجزه حينئذ.

وأما برهان وجوب اتصافه تعالى بالقدرة والإرداة والعلم والحياة، فلأنه لو انتفى شيء منها لما وجد شيء من الحوادث.

وأما برهان وجوب السمع له تعالى والبصر والكلام : فالكتاب والسنة والإجماع وأيضا لو لم يتصف بها لزم أن يتصف بأضدادها، وهي النقائص، والنقص عليه تعالى محال.

وأما برهان كون فعل الممكنات أو تركها جائزا في حقه تعالى: فلأنه لو وجب عليه تعالى شيء منها عقلا أو استحال عقلا؛ لانقلب الممكن واجباً أو مستحيلا، وذلك لا يعقل.

وأما الرسل عليهم الصلاة والسلام فيجب في حقهم: الصدق والأمانة وتبليغ ما أمروا بتبليغه للخلق. ويستحيل في حقهم عليهم الصلاة والسلام أضداد هذه الصفات وهي الكذب والخيانة بفعل شيء مما نهى عنه نهي تحريم أو كراهة، وكتمان شيء أمروا بتبليغه للخلق، ويجوز في حقهم عليهم الصالة والسلام ما هو من الأعراض البشرية التي لا تؤدي إلى نقص في مراتبهم العلية: كالمرض ونحوه.

وأما برهان وجوب صدقهم عليهم الصلاة والسلام، فلأنهم لو لم يصدقوا للزم الكذب في خبره تعالى لتصديقه تعالى لهم بالمعجزة النازلة منزلة قوله: "صدق عبدي في كل ما يبلغ عني"

وأما برهان وجوب الأمانة لهم عليهم الصلاة والسلام فلأنهم لو خانوا بفعل محرم أو مكروه، لانقلب المحرم أو المكروه طاعة في حقهم؛ عليهم الصلاة والسلام لأن الله تعالى قد أمرنا بالاقتداء بهم في أقوالهم وأفعالهم ولا يأمر تعالى بمحرم ولا مكروه، وهذا بعينه هو برهان وجوب الثالث.

وأما دليل جواز الأعراض البشرية عليهم صلوات الله وسلامه عليهم فمشاهدة وقوعها بهم: إما لتعظيم أجورهم، أو للتشريع أو للتسلي؛ لخسة قدرها عند الله تعالى وعدم رضاه بها دار جزاء لأنبيائه باعتبار أحوالهم فيها عليهم الصلاة والسلام.

ويجمع معاني هذه العقائد كلها قول: لا إله إلا الله محمد رسول الله ﷺ

إذ معنى الألوهية استغناء الإله عن كل ما سواه، وافتقار كل ما عداه إليه، فمعنى (لا إله إلا الله) لا مستغنى عن كل ما سواه ومفتقرا إليه كل ما عداه إلا الله تعالى. أما استغناؤه جل وعز عن كل ما سواه فهو يوجب له الوجود والقدم والبقاء والمخالفة للحوادث والقيام بالنفس والتنزه عن النقائص، ويدخل في ذلك وجوب السمع له تعالى والبصر والكلام، إذ لو لم تجب تعالى له هذه الصفات لكان محتاجاً إلى المحدث أو المحل أو من يدفع عنه النقائص.

ويوخذ منه تنزهه تعالى عن الأغراض في الأفعال والأحكام، وإلا لزم افتقاره إلى ما يحصل غرضه، كيف وهو جل وعلا الغني عن كل ما سواه.

وكذا يؤخذ منه أيضاً أنه لا يجب عليه تعالى فعل شيء من الممكنات ولا تركه؛ إذ لو وجب عليه تعالى شيء منها عقلا أو استحال عقلا كالثواب مثلا، لكان جل وعز مفتقرا إلى ذلك الشيء ليكتمل به غرضه؛ إذ لا يجب في حقه جل وعز إلا ما هو كمال له، كيف وهو الغني جل وعز عن كا ما سواه.

وأما افتقار كل ما سواه إليه جل وعز فهو يوجب له تعالى الحياة وعموم القدرة والإرداة والعلم؛ إذ لو انتفى شيء منها لما أمكن أن يوجد شيء من الحوادث، فلا يفتقر إليه شيء؛ كيف وهو الذي يفتقر إليه كل ما سواه.

ويوجب له أيضا الوحدانية؛ إذ لو كان معه ثان في الألوهية لما افتقر إليه شيء للزوم عجزهما حينئذ، كيف وهو الذي يفتقر إليه كل ما سواه تعالى.

وبؤخذ منه أيضا حدوث العالم بأسره؛ إذ لو كان شيء منه قديما لكان ذلك الشيء مستغنيا عنه تعالى، وكيف وهو جل وعز الذي يجب أن يفتقر إليه كل ما سواه.

ويؤخذ منه أيضا أن لا تأثير لشيء من الكائنات في أثر ما، وإلا لزم أن يستغني ذلك الأثر عن مولانا جل وعز، كيف وهو الذي يفتقر إليه كل ما سواه عموما وعلى كل حال، هذا إن قدرت أن شيئا من الكائنات يؤثر بطبعه، وأما أن قدرته مؤثرا بقوة جعلها الله تعالى فيه كما يزعمه كثير من الجهلة؛ فذلك محال أيضا؛ لأنه يصير حينئذ مولانا جل وعز مفتقرا في إيجاد بعض الأفعال إلى واسطة، وذلك باطل لما عرفت قبل من وجود استغنائه جل وعز عن كل ما سواه.

فقد بان لك تضمن قول (لا إله إلا الله) للأقسام الثلاثة التي يجب على المكلف معرفتها في حق مولانا جل وعز، وهي ما يجب في حقه تعالى، وما يستحيل وما يجوز.

وأما قولنا محمد رسول الله ﷺ فيدخل فيه الإيمان بسائر الأنبياء والملائكة عليهم الصلاة والسلام والكتب السماوية واليوم الآخر؛ لأنه عليه الصلاة والسلام جاء بتصديق جميع ذلك.

ويؤخذ منه وجوب صدق الرسل عليهم الصلاة والسلام واستحالة الكذب عليهم وإلا لم يكونوا رسلا أمناء لمولانا العالم بالخفيات، جل وعز، واستحالة فعل المنهيات كلها؛ لأنهم عليهم الصلاة والسلام أرسلوا ليعلموا الخلق بأقوالهم وأفعالهم وسكوتهم، فيلزم أن لا يكون في جميعها مخالفة لأمر مولانا جل وعز الذي اختارهم على جميع خلقه وأمنهم على سر وحيه.

ويؤخذ منه أيضا جواز الأعراض البشرية عليهم، التي لا تؤدي إلى نقص في مراتبهم العلية عليهم الصلاة والسلام؛ إذ ذاك لا يقدح في رسالتهم وعلو منزلتهم عند الله تعالى، بل ذاك مما يزيد فيها، فقد اتضح لك تضمن كلمتي الشهادة مع قلة حروفها لجميع ما يجب على المكلف معرفته من عقائد الإيمان في حقه تعالى وفي حق رسله عليهم الصلاة والسلام.

ولعلها لاختصارها مع اشتمالها على ما ذكرناه جعلها الشرع ترجمة على ما في القلب من الإسلام، ولم يقبل من أحد الإيمان إلا بها.

فعلى العاقل أن يكثر من ذكرها مستحضرا لما احتوت عليه من عقائد الإيمان حتى تمتزج مع معناها بلحمه ودمه، فإنه يرى لها من الأسرار والعجائب إن شاء الله تعالى ما لا يدخل تحت حصر ،وبالله تعالى التوفيق لا رب غيره ولا معبود سواه.

نسأله سبحانه أن يجعلنا وأحبتنا عند الموت ناطقين بكلمة الشهادة عالمين بها.

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد عدد ما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون، وضي الله تعالى عن أصحاب رسول الله أجمعين وعن التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين وسلام على جميع المرسلين، والحمد لله رب العالمين.



مقدمة المؤلف

قال الشيخ الفقيه الولي الصالح أبو عبد الله محمد بن يوسف السنوسي الحسني رحمه الله تعالى ونفعنا به وبعلومه آمين:

الحمد لله الواسع الجود والعطاء،الذي شهدت بوجوب وجوده ووحدانيته وعظيم جلاله وجوب افتقار الكائنات كلها إليه في الأرض والسماء، العزيز الذي عزَّ في ملكه عن أن يكون له شريك في تدبير شيء ما، فتعالى الله جل وعز عن الشركاء، الرحيم الرحمن الذي عمَّت نعمه العوالم كلها فلا مخلص لكائن عن تلك النعماء، الواسع الكريم المنفرد بالإيجاد فلا يستطاع شكر نعمه إلا بما هو من نعمه الجمَّاء، الغني القدوس، فلا وصول إلى شيء من فضله إلا بمحض فضله، تعالى ربنا وجل عن الأغراض، وعن الأعوان والوكلاء والوزراء.

نحمده سبحانه على نعم لا تحصى، وحمدنا له جل وعز من أجل الآلاء، ونشكره تبارك وتعالى وهو الرؤوف الرحيم الذي يبسط بفضله منقبض القلوب والألسنة والجوارح بما شاء من جميل الثناء، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة نشأت عن نحض اليقين، فلا يطرق ساحتها بفضل الله تعالى ضروب الشكوك والامتراء.

ونشهد أن سيدنا ومولانا محمد ﷺ عبده ورسوله شهادة ندخرها بفضل الله تعالى وجميل عونه لما قصم الظهور وأذاب الأكباد من أهوال الموت والقبر وما

يتفاقم من المعضلات في يوم البعث والجزاء، ونحوز بها بفضل الله تعالى مع الآباء، والأمهات والذرية والإخوة والأحبة في أعلى الفردوس غاية السمو والارتقاء.

والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد عين الوجود وسر الكائنات وعروس المملكة ذي المفاخر التي جلت عن العد والإحصاء، ذي المقام المحمود والحوض المورود والوسيلة العظمى دنيا وأخرى، وملجأ الخلائق كلهم وإليه يهرعون يوم تترادف الأهوال وتمتد أزمتها حتى يتبرأ من الشفاعة ويهتم بأنفسهم أكابر الرسل والأنبياء، فصلى الله عليه وسلم من رسول ألقت إليه المحاسن والمفاخر كلها مقاليدها، فسما على أعلى منصتها، بحيث لا مطمع لمخلوق على العموم في نيل تلك الرتبة العلياء، ورضي الله تعالى عن آله وصحبه الذين طلعوا بعد غيبة شموس النبوة أنجما في سماء العلا للإرشاد والاهتداء، وعن التابعين وتابعيهم بإحسان إللى يوم الفصل والقضاء.

وبعد؛ فأهمّ ما يشتغل به العاقل اللبيب في هذا الزمان الصعب : أن يسعى فيما ينقذ مهجته من الخلود في النار، وليس ذلك إلا باتقان عقائد التوحيد على الوجه الذي قرره أئمة أهل السنة العارفون الأخيار، وما أندر من يتقن ذلك في هذا الزمن الصعب الذي فاض فيه بحر الجهالة، وانتشر فيه الباطل أيَّ انتشار ورمى في كل ناحية من الأرض بأمواج إنكار الحق وبغض أهله، وتزيين الباطل بالزخرف الغار.

وما أسعد اليوم من وفق لتحقيق عقائد إيمانه ثم عرف بعد ذلك ما يضطر إليه من فروع دينه في ظاهره وباطنه حتى ابتهج سره بنور الحق واستنار، ثم اعتزل الخلق طرا طاويا عنهم شره إلى أن ينتقل قريبا بالموت عن فساد هذه الدار، فهنيئا له

بما يرى أثر الموت من نعيم وسرور لا يكيف ولا يدخل تحت ميزان الأنظار، لقد صبر قليلا ففاز كثيرًا، فسبحان من يخص بفضله من يشاء من عباده، ويقرب من يشاء، ويبعد من يشاء بمحض الاختيار.

وقد ألهم مولانا سبحانه بفضله وعظيم جوده في هذا الزمان الكثير الشر لما لا نطيق شكره من معرفة عقائد الإيمان، وأنزلها جل وعز في صميم القلب بما تحتاج إليه من قواطع البرهان، وعلم سبحانه بمحض فضله وإحسانه جزئيات قل من يعرفها اليوم ومن ينبه عليها بالخصوص من الأئمة الأعيان وأرشد سبحانه بمحض كرمه لتحقيق أمور قد ابتلى بالغبط فيها من لا يظن به ذلك ممن عرف بكثرة الحفظ والإتقان.

اللهم كما أنعمت فزدنا يا ذا الجلال والإكرام من فضلك، وتمم لنا ذلك بحسن الخاتمة والحلول إثر الموت مع الأحبة في دار الأمان، ولا تجعلنا يا أرحم الراحمين من المستدرجين بنعمتك يا ذا الفضل والامتنان، فبكرم جلالك وعلو ذاتك ثم برحمتك المهداة إلينا سيدنا ومولانا محمد ﷺ نعوذ بك من السلب بعد العطاء ومن غضبك الذي لا يطاق، ومن أن تلحقنا بأهل الخيبة والحرمان.

ومن جملة نعم مولانا العظيمة ومنحه الفائقة الكريمة أن وفقنا سبحانه بفضله في هذا الزمان الكثير الجهل لوضع عقيدة صغيرة الجرم كثيرة العلم، محتوية على جميع عقائد التوحيد، ثم تأييدها بالبراهين القطعية القريبة لكل من له نظر سديد، ثم ختمناها بشيء لم نره سمح به أحد غيرنا من المتقدمين ولا من المتأخرين، وهو أنا شرحنا كلمتي الشهادة التي لا غنى للمكلف عن معرفتها وإلى عذب مواردها يشتد عطش

المتعطشين؛ إذ بها تقرع أبواب فضل الله تعالى والدخول في زمرة المتقين مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وبإتقان معرفتها يسلم العبد من آفات الخلود من غضب الله، ويترقى بفضل الله تعالى إلى أعلى عليين، فذكرنا معناها أولا، ثم بينا وجه دخول جميع عقائد الإيمان فيها، بحيث تبتهج عند ذلك بذكرها قلوب المتقين، وينبسط على بواطنهم وظواهرهم ما انطوى من محاسنها فأصبحوا يتبخترون في حلل معارفها بين رياض الجنة مترددين.

فدونك - أيها المتعطش- للدخول في زمرة أولياء الله تعالى عقيدة لا يعدل عنها بعد الاطلاع عليها والاحتياج إلى ما فيها إلا من هو من المحرومين؛ إذ لا نظير لها فيما علمت، و هي بفضل الله تعالى تزهو بمحاسنها على كبار الدواوين.

فثق أيها الحافظ لها إن فهمتها غاية الأمنية، واشكر الله تعالى إذ منَّ عليك بنعمة عظيمة طرد عنها كثير من الخلق فباؤوا في أصول عقائدهم بأعظم رزية، وأخلص لي من دعائك؛ إذ أخرجها من جوفي وحرك بها يدي ولساني مولاي المنفرد بإيجاد الكائنات كلها، والعالم بكل طوية.

وها أنا أمدك ثانيًا بعون الله تعالى بشرح لها مختصر يكمل لك منها المقصود، ويكشف لك إن شاء الله تعالى الغطاء عما انبهم عليك منها من المعنى المسدود، فتظفر إن شاء الله بكيمياء السعادة وإكسير النجاة، وتظل تجتني بها -إن وفقك الله تعالى- ثمرات الإيمان، إلى أن ينزل بك عرض الممات.

وهذا أوان الشروع في هذا الشرح المبارك بفضل الله تعالى الكريم الوهاب، نسأله سبحانه أن يعينني، ويوفقني فيه لعين الصواب، بجاه سيدنا ومولانا محمد ﷺ وعلى آله ومن انتمى إليه، وحاز بمشاهدته أعظم شرف من سادتنا الأصحاب.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

الحمد : هو الثناء بالكلام على المحمود بجميل صفاته : سواء كانت من باب الإحسان، أو من باب الكمال المختص بالمحمود : كعلمه وشجاعته مثلاً، وإنما قلنا الثناء بالكلام عوضاً عن قولهم : الثناء باللسان، ليشمل الحد الحمد القديم والحادث، والشكر: هو الثناء باللسان أو بغيره من القلب وسائر الأركان على المنعم بسبب ما أسدى إلى الشاكر من النعم، فبينه وبين الحمد عموم وخصوص من وجه؛ يعني أن الحمد أعم من الشكر بحسب المتعلق بالكمال سواء كان إحسانا أو غيره، والشكر لا يتعلق إلا بالإحسان والشكر أعم من الحمد بحسب المحل لأنه يكون باللسان وبالقلب وبسائر الجوارح، قال الشاعر:

أفادتكم النعماء مني ثلاثة ... يدي ولساني والضمير المحجبا

والحمد لا يكون إلا باللسان، والصلاة من الله على رسوله ﷺ: زيادة تكرمة وإنعام، وسلامه عليه زيادة تأمين له وطيب تحية وإعظام.

أقسام الحكم العقلي

اعلم أن الحكم العقلي ينحصر في ثلاثة أقسام : الوجوب والاستحالة والجواز؛ فالواجب : ما لا يتصور في العقل عدمه، والمستحيل: ما لا يتصور في العقل وجوده، والجائز: ما يصح في العقل وجوده وعدمه.

الحكم: هو إثبات أمر أو نفيه. والحاكم بذلك: إما الشرع أو العادة أو العقل، فلهذا انقسم الحكم إلى ثلاثة أقسام: شرعي وعادي وعقلي. فالشرعي: هو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالطلب أو الإباحة أو الوضع لهما، فدخل في قولنا بالطلب أربعة:

الإيجاب: وهو طلب الفعل طلبا جازما؛ كالإيمان بالله وبرسله، وكقواعد الإسلام الخمس ونحوهما.

والندب: وهو طلب الفعل طلبا غير جازم؛ كصلاة الفجر ونحوها.

والتحريم: وهو طلب الكف عن الفعل طلبا جازما؛ كالشرك بالله والزنا ونحوهما.

والكراهة: وهي طلب الكف عن الفعل طلبا غير جازم؛ كقراءة القرآن مثلا في الركوع والسجود.

وأما الإباحة: فهي التخيير بين الفعل والترك؛ كالنكاح والبيع ونحوهما.

واما الوضع لهما أي للطلب والإباحة فعبارة عن نصب الشارع سبباً أو شرطا ًمانعاً لما ذكر من الأحكام الخمسة الداخلة في كلامنا تحت الطلب والإباحة.

فالسبب ما يلزم من عدمه العدم ومن وجوده الوجود بالنظر إلى ذاته؛ كالزوال مثلاً، فإن الشارع وضعه سبباً لوجوب الظهر، فيلزم من وجوده وجوب الظهر، ومن عدمه عدم وجوبها، وإنما قلنا بالنظر إلى ذاته لأنه قد لا يلزم من وجود السبب وجود المسبب لعروض مانع أو تخلف شرط، وذلك لا يقدح في تسميته سبباً، لأنه لو نظر إلى ذاته مع قطع النظر عن موجب التخلف لكان وجوده مقتضيا لوجود المسبب.

وأما الشرط فهو ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته، ومثاله الحول بالنسبة إلى وجوب الزكاة في العين والماشية، فإنه يلزم من عدم تمام الحول عدم وجوب الزكاة يما ذكر، ولا يلزم من وجود تمام الحول وجوب الزكاة ولا عدم وجوبها؛ لتوقف وجوب الزكاة على ملك النصاب ملكاً كاملاً.

وأما المانع فهو ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته، مثاله الحيض، فإنه يلزم من وجوده عدم وجوب الصلاة مثلاً، ولا يلزم من عدمه وجوب الصلاة ولا عدم وجوبها؛ لتوقف وجوبها على أسباب أخر قد تحصل عند عدم الحيض، وقد لا تحصل، فخرج لك من هذا أن السبب يؤثر بطرفيه، أعني طرفي وجوده وعدمه، والشرط يؤثر بطرف عدمه فقط في العدم فقط، والمانع يؤثر

بطرف وجوده فقط في العدم فقط، ومحل استيفاء ما يتعلق بمباحث الحكم الشرعي في الأصول.

أما الحكم العادي فحقيقته إثبات الربط بين أمر وأمر وجوداً أو عدماً بواسطة تكرر القران بينهما على الحس، مثال ذلك : الحكم على النار بأنها محرقة، فهذا حكم عادي؛ إذ معناه أن الإحراق يقترن بمس النار في كثير من الأجسام لمشاهدة تكرر ذلك على الحس، وليس معنى هذا الحكم أن النار هي التي أثرت في إحراق ما مسته مثلاً أو في تسخينه؛ إذ هذا المعنى لا دلالة للعادة عليه أصلا، وإنما غاية ما دلت عليه العادة الاقتران فقط بين الأمرين.

وأما تعيين فاعل ذلك؛ فليس للعادة فيه مدخل، ولا منها يتلقى علم ذلك، وقس على هذا سائر الأحكام العادية؛ ككون الطعام مشبعا والماء مرويا والشمس مضيئة والسكين قاطعة ونحو ذلك مما لا ينحصر، وإنما يتلقى العلم بفاعل هذه الآثار المقارنة لهذه الأشياء من دليلي العقل والنقل، وقد أطبق العقل والشرع على انفراد المولى جل وعز باختراع جميع الكائنات عموما، وأنه لا أثر لكل ما سواه تعالى في أثر ما جملة وتفصيلا.

وقد غلط قوم في تلك الأحكام العادية فجعلوها عقلية، وأسندوا وجود كل أثر منها لما جرت العادة أنه يوجد معه، إما بطبعه أو بقوة أودعت فيه، فأصبحوا وقد باؤوا بهوس ذميم وبدعة شنيعة في أصول الدين وشرك عظيم، ولا حول ولا قوة إلا

بالله العلي العظيم، نسأله سبحانه النجاة إلى الممات من مضلات الفتن، والمرور ظاهرا وباطنا على أهدى سنن، بجاة سيدنا مولانا محمد ﷺ.

واما الحكم العقلي: فهو عبارة عما يدرك العقل ثبوته أو نفيه من غير توقف على تكرر ولا وضع واضع، وهذا الحكم الثالث هو الذي تعرضنا له في أصل العقيدة فقولنا : (الحكم العقلي) احتراز من الشرعي والعادي، وقد عرفت معناهما.

وقوله: (ينحصر في ثلاثة أقسام)؛ يعني أن كل ما يتصور في العقل أي يدركه من ذوات وصفات وجودية أو سلبية أو أحوال قديمة أو حادثة لا يخلو عن هذه الثلاثة الأقسام، أي لا بد له أن يتصف بواحد منها، إما بالوجوب أو الجواز أو الاستحالة.

وقوله : (فالواجب ما لا يتصور في العقل عدمه)؛ يعني أن الواجب العقلي هو الأمر الذي لا يدرك في العقل عدمه، يعني إما ابتداء بلا احتياج إلى سبق نظر، ويسمى الضروري كالتحيز مثلا للجرم، فإن العقل ابتداء لا يدرك انفكاك الجرم عن التحيز، أي أخذه قدر ذاته من الفراغ.

وأما بعد سبق النظر ويسمى نظريا كالقدم لمولانا جل وعز، فإن العقل إنما يدرك وجوبه له تعالى إذا فكر العقل وعرف ما يترتب على ثبوت الحدوث له عز وجل من الدور والتسلسل الواضحي الاستحالة فقد عرفت بهذا انقسام الواجب إلى ضروري ونظري.

وقوله : (والمستحيل ما لا يتصور في العقل وجوده)؛ يعني أيضا إما ابتداء أو بعد سبق النظر، فمثال الأول عرو الجرم عن الحركة والسكون أي تجرده عنهما معا بحيث لا يوجد فيه واحد منهما، فإن العقل ابتداء لا يتصور ثبوت هذا المعنى للجرم.

ومثال الثاني كون الذات العلية جرما – تعالى الله عن ذلك علوا كبيراً- فإن استحالة هذا المعنى عليه جل وعز إنما يدركه العقل بعد أن يسبق له النظر فيما يترتب على ذلك من المستحيل، وهو الجمع بين النقيضين، وذلك أنه قد وجب لمولانا جل وعز القدم والبقاء؛ لئلا يلزم الدور أو التسلسل لو كان تعالى حادثاً.

فلو كان تعالى جرماً لوجب له الحدوث -تعالى الله عن ذلك علوا كبيراً-، لما تقرر من وجوب الحدوث لكل جرم، فيلزم إذن أن لو كان تعالى جرما أن يكون واجب القدم لألوهيته وواجب الحدوث لجرميته – تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا-، وذلك جمع بين النقيضين لا محالة؛ فقد عرفت أيضا بهذا انقسام المستحيل إلى ضروري ونظري.

وقوله : (والجائز ما يصح في العقل وجوده وعدمه)؛ يعني أيضاً إما ضرورة وإما بعد سبق النظر، فمثال الأول: اتصاف الجرم بخصوص الحركة مثلا، فإن العقل يدرك ابتداء صحة وجودها للجرم، وصحة عدمها له.

ومثال الثاني التعذيب عد ان في حقه عقلا بعد أن ينظر في برهان الوحدانية له تعالى، ويعرف أن الأفعال كلها مخلوقة لمولانا جل وعز لا أثر لكل ما سواه تعالى

في أثر ما ألبتة، فيلزم من ذلك استواء الإيمان والكفر والطاعة والمعصية عقلا، وأن كل واحد من هذه يصلح أن يجعل أمارة على ما جعل الآخر أمارة عليه، والظلم على مولانا جل وعز مستحيل كيفما فعل او حكم؛ إذ الظلم هو التصرف على خلاف الأمر، ومولانا جل وعز هو الآمر الناهي المبيح فلا أمر ولا نهي يتوجه إليه ممن سواه؛ إذ كل ما سواه ملك له جل وعلا لا يبدئ شيئا ولا يعيده ولا أثر له في شيء ألبتة، ولا شريك له تعالى في ملكه، ولا يسأل عما يفعل.

فصح إذن أن يدرك العقل لكل من المؤمن والكافر، والمطيع والعاصي صحة وجود الثواب والعقاب أو عدمهما، واختصاص كل واحد بما اختص به من ذلك إنما هو بمحض اختيار مولانا جل وعز لا بسبب عقلي اقتضى ذلك، لكن إدراك العقل لجواز هذا المعنى موقوف على تحقيق النظر الذي قدمنا، فبان لك بهذا أن الجائز ينقسم أيضا إلى ضروري ونظري كما انقسم القسمان اللذان قبله.

واتضح بهذا أن الأقسام الثلاثة قد تفرعت إلى ستة أقسام من ضرب ثلاثة في اثنين، إذ كل قسم منها فيه قسمان.

وإنما قيدنا الصحة بالعقل في حق الجائز فقلنا فيه ما يصح في العقل ليدخل في نحو جواز العذاب في حق المطيع، فإن العقل هو الحاكم بصحة وجود العذاب وعدمه في حقه؛ بمعنى أنه لو وقع كل منهما لم يلزم من وقوعه نقص في حقه تعالى ولا محال ألبتة.

أما الشرع فقد بين أن الله تعالى قد اختار بمحض فضله المؤمن المطيع أحد الأمرين الجائزين في حقه تعالى وهو الثواب والنعيم المقيم، كما اختار تعالى بعدله للكافر الجائز الآخر وهو النار والعذاب الأليم.

واعلم أن الحركة والسكون للجرم يصح أن يمثل بهما لأقسام الحكم العقلي الثلاثة، فالواجب العقلي ثبوت أحدهما لا بعينه للجرم، والمستحيل نفيهما معا عن الجرم، والجائز ثبوت أحدهما بالخصوص للجرم.

واعلم أن معرفة هذه الأقسام الثلاثة وتكريرها تأنيس للقلب بأمثلتها حتى لا يحتاج الفكر في استحضار معانيها إلى كلفة أصلا مما هو ضروري على كل عاقل يريد الفوز بمعرفة الله تعالى ورسله عليهم الصلاة والسلام، بل قد قال إمام الحرمين وجماعة: إن معرفة هذه الأقسام الثلاثة هي نفس العقل، فمن لم يعرف معانيها فليس بعاقل، والله الموفق.

ما يجب على المكلف شرعاً

ويجب على كل مكلف شرعاً أن يعرف ما يجب في حق مولانا جل وعز وما يستحيل وما يجوز، وكذا يجب عليه أن يعرف مثل ذلك في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام.

يعني أنه يجب شرعاً على كل مكلف: وهو البالغ العاقل، أن يعرف ما ذكر لأنه بمعرفة ذلك يكون مؤمنا حقا لإيمانه على بصيرة في دينه.

وإنما قال : (يعرف)، ولم يقل : يجزم، إشارة إلى أن المطلوب في عقائد الإيمان المعرفة وهي الجزم المطابق عن دليل، ولا يكفي فيها التقليد وهو الجزم المطابق في عقائد الإيمان بلا دليل، وإلى وجوب المعرفة وعدم الاكتفاء بالتقليد ذهب جمهور أهل العلم؛ كالشيخ أبي الحسن الأشعري، والقاضي أبي بكر الباقلاني، وإمام الحرمين، وحكاه ابن القصار عن مالك أيضا.

ثم اختلف الجمهور القائلون بوجوب المعرفة؛ فقال بعضهم : المقلد مؤمن إلا أنه عاص بترك المعرفة التي ينتجها النظر الصحيح، وقال بعضهم : إنه مؤمن ولا يعصي إلا إذا كان فيه أهلية لفهم النظر الصحيح، وقال بعضهم : المقلد ليس بمؤمن أصلا، وقد أنكره بعضهم.

ولإمام الحرمين في الشامل تقسيم المكلفين إلى أربعة أقسام : فمن عاش بعد البلوغ زمنا يسعه للنظر فيه ونظر لم يختلف في صحة إيمانه، وإن لم ينظر لم يختلف في عدم صحة إيمانه، ومن عاش بعده زمناً لا يسعه النظر وشغل ذلك الزمان اليسير بما يقدر عليه فيه من بعض النظر لم يختلف في صحة إيمانه، وإن أعرض عن استعمال فكره فيما يسعه ذلك الزمان اليسير بما يقدر عليه فيه النظر، ففي صحة إيمانه قولان: والأصح عدم الصحة.

قلت: ولعل هذا التقسيم إنما هو فيمن لا جزم عنده بعقائد الإيمان أصلا ولو بالتقليد.

وذهب غير الجمهور إلى أن النظر ليس بشرط في صحة الإيمان وليس بواجب أصلا وإنما هو من شرط الكمال فقط، وقد اختار هذا القول الشيخ العارف الولي ابن أبي جمرة والإمام القشيري والقاضي أبو الوليد ابن رشد والإمام أبو حامد الغزالي وجماعة.

والحق الذي يدل عليه الكتاب والسنة وجوب النظر الصحيح مع التردد في كونه شرطا في صحة الإيمان أو لا، والراجح أنه شرط في صحته.

وقد عزا ابن عربي القول بأنه تعالى يُعلم بالتقليد إلى المبتدعة ونصه في كتابه المتوسط في الاعتقاد:

"اعلموا علمكم الله أن هذا المكلف به لا يحصل ضرورة ولا إلهاما، ولا يصح التقليد فيه، ولا يجوز أن يكون الخبر طريقا إليه، وإنما الطريق إليه النظر ورسمه أنه الفكر المرتب في النفس على طريق يفضي إلى العلم أو الظن، ويطلب به من قام به علما في العلميات أو غلبة ظن في المظنونات، ولو كان هذا العلم يحصل ضرورة لأدرك ذلك جميع العقلاء أو إلهاما لوضع الله تعالى ذلك في قلب كل حي ليتحقق به التكليف، وأيضا فإن الإلهام نوع ضرورة وقد أبطلنا الضرورة.

ولا يصح أن يقال : إنه تعالى يُعلم بالتقليد، كما قال جماعة من المبتدعة؛ لأنه لو عرف بالتقليد لما كان قول واحد من المقلدين أولى بالاتباع والانقياد إليه من الآخر، كيف وأقوالهم متضادة ومختلفة.

ولا يجوز أيضا أن يقال : إنه يُعلم بالخبر؛ لان من لم يعلم الله تعالى كيف يعلم أن الخبر خبره

فثبت أن طريقه النظر، وهو أول واجب على المكلف؛ إذ المعرفة أول الواجبات ولا تحصل إلا به، فبضرورة تقديمه عليها ثبت له صفة الوجوب قبلها، وإيجاب المعرفة بالله معلوم من دين الأمة ضرورة.

فصل: ومع أنا نقول: إن المعرفة واجبة، وإن النظر الموصل إليها واجب؛ فإن بعض أصحابنا يقول: إن من اعتقد في ربه تعالى الحق وتعلق به اعتقاده على الوجه الصحيح في صفاته؛ فإنه مؤمن موحد ولكن هذا لا يصح في الأغلب إلا لناظر ولو حصل لغير ناظر لم نأمن أن يتخلخل اعتقاده، فلا بد عندنا أن يعلم كل مسألة من مسائل الاعتقاد بدليل واحد ولا ينفعه اعتقاده إلا أن يصدر عن دليل علمه.

فلو اخترم وقد تعلق اعتقاده بالباري تعالى كما ينبغي وعجز عن النظر، فقال جماعة منهم: إنه يكون مؤمنا، وإن تمكن من النظر ولم ينظر، قال الاستاذ أبو اسحاق: يكون مؤمنا عاصيا بترك النظر، وبناه على أصل الشيخ أبي الحسن.

فأما كونه مؤمنا مع العجز والاخترام، فظاهر إن شاء الله تعالى، وأما كونه مؤمنا مع القدرة على النظر وتركه فقوله فيه نظر عندي ولا أعلم صحته الآن.

فإن قيل : قد أوجبتم النظر قبل الإيمان على ما استقر من كلامكم فإذا دعي المكلف إلى المعرفة فقال: حتى أنظر فأنا الآن في مهلة النظر وتحت ترداده؛ ماذا

تقولون: اتلزمونه الإقرار بالإيمان فتنقضون أصلكم في أن النظر يجب قبلها، أم تمهلونه في نظره إلى حد يتطاول به المدى فيه، أن تقدرونه بمقدار فتحكمون عليه بغير نص؟

فالجواب أنا نقول: أما القول بوجوب الإيمان قبل المعرفة فضعيف؛ لأن إلزام التصديق بما لا تعلم صحته يؤدي إلى التسوية بين النبي والمتنبي، وأنه يؤمن أولا فينظر فيتبين له الحق فيتمادى أو يتبين له الباطل فيرجع وقد اعتقد الكفر.

وأما إذا دعا المطلوب بالإيمان إلى النظر، فيقال له : إن كنت تعلم النظر فاسرده، وإن كنت لا تعلمه فاسمعه، ويسرد في ساعة عليه، فإن آمن تحقق استرشاده، وإن أبى تبين عناده، فوجب استخراجه منه بالسيف أو يموت.

وإن كان ممن ثافن أهل الإسلام وعلم طريق الإيمان لم يمهل ساعاته، ألا ترى أن المرتد استحب فيه العلماء الإمهال لعله إنما ارتد لريب فيتربص به مدة لعله أن يراجع الشك باليقين والجهل بالعلم.

ولا يجب ذلك لحصول العلم بالنظر الصحيح أولا، وكيف يصح لناظر أن يقول: إن الايمان يجب أولا قبل النظر ولا يصح في المعقول إيمان بغير معلوم.

وذلك الذي يجده المرء حسن ظن في نفسه بمخبره وإلا فإن تطرق إليه التجويز أو التكذيب تطرق، وايضا فإن النبي صلى الله عليه وسلم دعا الخلق إلى النظر أولا، فلما قامت الحجة به وبلغ غاية الإعذار فيه حملهم على الايمان بالسيف، ألا ترى أن كل من دعاه إلى الايمان قال له: اعرض علي آيتك؛ فيعرضها عليه فيظهر له الحق فيؤمن فيأمن أو يعاند فيهلك" انتهى

قلت: هذا كلام ابن العربي، وهو حسن، و استشكل القول بأن المقلد ليس بمؤمن؛ لأنه يلزم عليه تكفير أكثر عوام المسلمين وهم معظم هذه الأمة، وذلك مما يقدح فيما علم أن سيدنا ونبينا محمد ﷺ أكثر الأنبياء اتباعا، وورد أن أمته المشرفة ثلثا أهل الجنة.

وأجيب بأن المراد بالدليل الذي تجب معرفته على جميع المكلفين هو الدليل الجملي، وهو الذي يحصل في الجملة للمكلف العلم والطمأنينة بعقائد الإيمان، بحيث لا يقول قلبه فيها: لا أدري، سمعت الناس يقولون شيئا فقلته، ولا يشترط معرفة النظر على طريق المتكلمين من تحرير الأدلة وترتيبها ودفع الشبهة الورادة عليها ولا القدرة على التعبير عما حصل في القلب من الدليل الجملي الذي حصلت به الطمأنينة ولا شك أن النظر على هذا الوجه غير بعيد حصوله لمعظم هذه الأمة أو لجميعها قبل آخر الزمان الذي يرفع فيه العلم النافع ويكثر فيه الجهل المضر، ولا يبقى فيه التقليد المطابق فضلا عن المعرفة عند كثير ممن يظن به العلم فضلا عن كثير من العامة، ولعلنا أدركنا هذا الزمان بلا ريب، والله المستعان ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وفي الحديث عن أبي أمامة رضي الله عنه: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "تكون فتنة في آخر الزمان يصبح الرجل فيها مؤمنا ويمسي كافرا، إلا من أجاره الله تعالى بالعلم".

وبالجملة، فالاحتياط في الأمور هو أحسن ما يسلكه العاقل لا سيما في هذا الأمر الذي هو رأس المال وعليه ينبني كل خير.

فكيف يرضى ذو همة أن يرتكب منه ما يكدر مشربه من التقليد المختلف فيه ويترك المعرفة والتعلم والنظر الصحيح الذي يأمن معه من كل مخوف، ثم يلحق معه بدرجة العلماء الداخلين في سلك قوله تعالى : ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلۡعِلۡمِ قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴾ [آل عمران: ١٨]، فلا يقتصر عن هذه الرتبة المأمونة الزكية إلا ذو نفس ساقطة وهمة خسيسة.

لكن على العاقل أن ينظر أولا فيمن يحقق له هذا العلم ويختاره للصحبة من الأئمة المؤيدين من الله تعالى بنور البصيرة، الزاهدين بقلوبهم في هذا العرض الحاضر، المشفقين على المساكين، الرؤفاء على ضعفاء المؤمنين؛ فمن وجد أحداً على هذه الصفة في هذا الزمان القليل الخير جدا؛ فليشد يده عليه، وليعلم أنه لا يجد له – والله أعلم- ثانيا في عصره.

إذ من يكون على هذه الصفة أو قريبا منها لا يكون منهم في أواخر الزمان إلا الواحد ومن يقرب منه على ما نص عليه العلماء، ثم الغالب عليه في هذا الزمان الخفاء، بحيث لا يرشد إليه إلا قليل من الناس، وليشكر الله سبحانه الذي أطلعه على هذه الغنيمة العظمى آناء الليل وأطراف النهار؛ إذ أظفره مولاه الكريم جل وعز بمحض فضله بكنز عظيم من كنوز الجنة ينفق منه ما شاء وكيف شاء، وقليل أن يتفق اليوم وجود مثل هذا إلا لنادر من السعداء.

وأما من يقرأ هذا العلم على من يتعاطى التعرض له وليس على الصفة التي ذكرناها، فمفاسد صحبة هذا دنيا وأخرى أكثر من مصالحها، وما أكثر وجود مثل

هؤلاء في زماننا في كل موضع، نسأل الله تعالى السلامة من شر أنفسنا ومن شر كل ذي شر بجاه نبيه سيدنا محمد ﷺ..

وليحذر المبتدي جهده أن يأخذ أصول دينه من الكتب التي حشيت بكلام الفلاسفة وأولع مؤلفوها بنقل هوسهم وما هو كفر صراح من عقائدهم التي ستروا نجاستها بما ينبهم على كثير من اصطلاحاتهم وعباراتهم التي أكثرها أسماء بلا مسميات، وذلك ككتب الإمام الفخر في علم الكلام وطوالع البيضاوي ومن حذا حذوهما في ذلك.

وقل أن يفلح من أولع بصحبة كلام الفلاسفة أو يكون له نور إيمان في قلبه أو لسانه، وكيف يفلح من والى من حاد الله ورسوله وخرق حجاب الهيبة ونبذ الشريعة وراء ظهره وقال في حق مولانا جل وعز وفي حق رسله عليهم الصلاة والسلام ما سولت له نفسه الحمقاء ودعاه إليه وهمه المختل.

ولقد خل بعض الناس فتراه يشرف كلام الفلاسفة الملعونين ويشرف الكتب التي تعرضت لنقل كثير من حماقاتهم، لما تمكن في نفسه الأمارة بالسوء من حب الرياسة وحب الإغراب على الناس بما ينبهم على كثير منهم من عبارات واصطلاحات يوهمهم أن تحتها علوما دقيقة نفيسة، وليس تحتها إلا التخليط والهوس والكفر الذي لا يرضى أن يقوله عاقل.

وربما يؤثر بعض الحمقى هوسهم على الاشتغال بما يعنيه من التفقه في أصول الدين وفروعه على طريق السلف الصالح والعمل بذلك ويرى هذا الخبيث لانطماس

بصيرته وطرده عن باب فضل الله تعالى إلى باب غضبه أن المشتغلين بالتفقه في دين الله تعالى العظيم الفوائد دنيا وأخرى بلداء الطبع ناقصوا الذكاء، فما أجهل هذا الخبيث وأقبح سريرته وأعمى قلبه حتى رأى الظلمة نورا والنور ظلمة ﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتۡنَتَهُۥ فَلَن تَمۡلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـًٔاۚ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمۡ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمۡۚ لَهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا خِزۡيٞۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٞ ۝ سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ أَكَّٰلُونَ لِلسُّحۡتِ﴾ [المائدة: ٤١-٤٢].

نسأله سبحانه أن يعاملنا ويعامل جميع أحبتنا إلى الممات بمحض فضله وأن يلطف بجميع المؤمنين ويقيهم في هذا الزمان الصعب موارد الفتن بجوده وكرمه بجاه أشرف الخلق سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم.

ما يجب في حق مولانا جل وعز

فمما يجب لمولانا جل وعز عشرون صفة

أشار ب " من " التبعيضية إلى أن صفات مولانا جل وعز الواجبة له لا تنحصر في هذه العشرين؛ إذ كمالاته تعالى لا نهاية لها، لكن العجز عن معرفة ما لم ينصب عليه دليل عقلي ولا نقلي لا نؤاخذ به بفضل الله تعالى.

وهي: الوجود.

معناه ظاهر، وفي عد الوجود صفة على مذهب الشيخ الأشعري تسامح؛ لأنه عنده عين الذات وليس بزائد عليها، والذات ليست بصفة، لكن لما كان الوجود

توصف به الذات في اللفظ، فيقال: ذات مولانا جل وعز موجودة؛ صح أن يعد صفة على الجملة.

وأما على مذهب من جعل الوجود زائدا على الذات كالإمام الرازي، فعده من الصفات صحيح لا تسامح فيه، ومنهم من جعله زائدا على الذات في الحادث دون القديم وهو مذهب الفلاسفة.

والقدم.

الأصح أن القدم صفة سلبية أي ليست بمعنى موجود في نفسها: كالعلم مثلا، وإنما هو عبارة عن سلب العدم السابق على الوجود، وإن شئت قلت هو عبارة عن عدم الأولية للوجود، وإن شئت قلت: هو عبارة عن عدم افتتاح الوجود، والعبارات الثلاث بمعنى واحد. هذا معنى القدم في حقه تعالى باعتبار ذاته العلية وصفاته الجليلة السنية.

وأما معناه إذا أطلق في حق الحادث؛ كما إذا قلت مثلا هذا بناء قديم وعرجون قديم فهو عبارة عن طول مدة وجوده وإن كان حادثا مسبوقا بالعدم كما في قوله تعالى: ﴿ قَالُوا تَاللَّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ الْقَدِيمِ﴾ [يوسف: ٩٥]، وقوله عز وجل ﴿كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ [يس:٣٩].

والقدم بهذا المعنى على الله تعالى محال؛ لأن وجوده جل وعز لا يتقيد بزمان ولا مكان لحدوث كل منهما، فلا يتقيد بواحد منهما إلا ما هو حادث مثلها.

وهل يجوز أن يتلفظ بلفظ القديم في حقه تعالى؟

فيقال: هو جل وعز قديم؛ لأن معناه واجب له جل وعز عقلا ونقلا، أو لا يتلفظ بذلك وإنما يقال: يجب له تعالى القدم؛ أو نحو هذا من العبارات، ولا يطلق عليه في اللفظ اسم القديم؛ لأن أسماءه جل وعز توقيفية، هذا مما تردد فيه بعض الأشياخ.

لكن قال العراقي في شرح أصول السبكي عده الحليمي في الأسماء؛ وقال: لم يرد في الكتاب نصا وإنما ورد في السنة، قال العراقي وأشار بذلك إلى ما رواه ابن ماجه في سننه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وفيه عد القديم من التسعة والتسعين.

البقاء.

هو عبارة عن سلب العدم اللاحق للوجود، وإن شئت قلت هو عبارة عن عدم الآخرية للوجود، والعبارتان بمعنى واحد.

وبعض الأئمة يقول: معنى البقاء في حقه تعالى استمرار الوجود في المستقبل إلى غير نهاية، كما أن معنى القدم في حقه تعالى استمرار الوجود في الماضي إلى غير غاية، وكأن هذه العبارة يجنح قائلها إلى أن القدم والبقاء صفتان نفسيتان؛ لأنهما عنده لوجود المستمر في الماضي والمستقبل والوجود نفسي لعدم تحقق الذات بدونه.

وهذا المذهب ضعيف؛ لأنهما لو كانتا نفسيتين لزم أن لا تعقل الذات بدونهما، وذلك باطل،بدليل أن الذات يعقل وجودها ثم يطلب البرهان على وجوب قدمها وبقائها.

وشذ قوم فقالو: إن القدم والبقاء صفتان موجدتان تقومان بالذات كالعلم والقدرة، ولا يخفى ضعفه؛ لأنه يلزم عليه أن يكونا قديمين أيضا بقدم آخر موجود وباقيين أيضا ببقاء آخر موجود، ثم ينتقل الكلام إلى هذا القدم الآخر فيلزم فيهما ما لزم في الأولين ويلزم التسلسل.

وأضعف من هذا القول قول من فرق وقال: القدم سلبي والبقاء وجودي، والحق الذي عليه المحققون أنهما صفتان سلبيتان أي كل منهما عبارة عن سلب معنى لا يليق به تعالى وليس لهما معنى موجود في الخارج عن الذهن.

ومخالفته تعالى للحوادث.

أي لا يماثله تعالى شيء منها مطلقا لا في الذات ولا في الصفات ولا في الأفعال، قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]؛ فأول هذه الآية تنزيه وآخرها إثبات، فصدرها يرد على المجسمة وأضرابهم، وعجزها يرد على المعطلة النافين لجميع الصفات.

وحكمة تقديم التنزيل في الآية وإن كان من باب تقديم السلب على الإثبات وإن كان الأولى في كثير من المواطن العكس أنه لو بدأ بالسمع والبصر لأوهم التشبيه؛ إذ الذي يؤلف في السمع أنه بأذن وفي البصر أنه بحدقة وأن كلا منهما إنما يتعلق في

الشاهد ببعض الموجودات دون بعض وعلى صفة مخصوصة من عدم البعد جدا ونحو ذلك، فبدأ في الآية بالتنزيه ليستفاد منه نفي التشبيه له تعالى مطلقا حتى في السمع والبصر اللذين ذكرا بعد، فإن سمعه تعالى وبصره ليسا كسمع الخلائق وبصرهم، لأن سمعه تعالى وبصره صفتان قائمتان بذاته العلية، التي يستحيل عليها الجرمية والجارحة، ولوازمهما واجبتا القدم والبقاء متعلقتان بكل موجود قديما كان أو حادثا ذاتا كان أو صفة ظاهرا كان أو باطنا.

وقيامه تعالى بنفسه أي لا يفتقر إلى محل ولا مخصص.

يعني أنه مما يجب له تعالى أن يقوم بنفسه، أي بذاته، ومعنى قيامه تعالى بنفسه سلب افتقاره لشيء من الأشياء، فلا يفتقر تعالى إلى محل؛ أي ذات سوى ذاته يوجد فيها كما توجد الصفة في الموصوف؛ لأن ذلك لا يكون إلا للصفات وهو تعالى ذات موصوف بصفة.

وليس جل وعز بصفة كما تدعيه النصارى ومن في معناهم من الباطنية أهلك الله تعالى جميعهم، وسيأتي برهان ذلك عند تعرضنا إن شاء الله تعالى للبراهين، وكذلك لا يفتقر تعالى إلى مخصص أي فاعل يخصصه بالوجود لا في ذاته ولا في صفة من صفاته؛ لوجوب القدم والبقاء لذاته تعالى ولجميع صفاته، وإنما يحتاج إلى المخصص أي الفاعل من يقبل العدم ومولانا جل وعز لا يقبله؛ فإذن يستحيل على مولانا جل وعز الافتقار عموما.

وبهذا تعرف أن مرادنا بالمحل في أصل العقيدة الذات، ومرادنا بالمخصص الفاعل، فبعدم افتقاره تعالى إلى محل أي ذات أخرى لزم أنه جل وعز ذات لا صفة، وبعدم افتقاره تعالى إلى مخصص أي فاعل لزم أن ذاته جل وعز ليست كسائر الذوات التي لا تفتقر هي أيضا إلى محل كالأجرام مثلا.

لأن هذه وإن كانت مستغنية عن المحل، أي عن ذات تقوم بها قيام الصفة بالموصوف، فهي مفتقرة ابتداء ودواما افتقارا ضروريا لازما إلى المخصص، أي الفاعل، وهو مولانا جل وعز.

فإذن القيام بالنفس هو عبارة عن الغنى المطلق، وذلك لا يمكن أن يكون إلا لمولانا جل وعز، قال جل من قائل: ﴿ ۞ يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ ۖ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [فاطر:١٥] وقال تعالى ﴿ اللَّهُ الصَّمَدُ ۝ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٢-٣-٤].

فأثبت تعالى بقوله: ﴿ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾ افتقار كل ما سواه إليه جل وعز؛ إذ الصمد هو الذي يصمد إليه في الحوائج، أي يقصد فيه ومنه تسأل، ولا شك أن كل ما سواه تعالى صامد له، أي مفتقر إليه ابتداء ودوما بلسان حاله أو بلسان مقاله أو بهما.

وأثبت تعالى بقوله: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الاخلاص: ٣] وجوب استغنائه جل وعز عن المؤثر والأثر، فلا جاحة لله تعالى إلى المؤثر ولا علة لوجوده جل وعز، وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يُولَدْ﴾ أي لم يتولد وجوده تعالى عن شيء أي لا سبب

لوجوده تعالى لوجوب قدمه وبقائه. وكذلك لا حاجة له تعالى إلى الأثر، وهو ما أوجد تعالى من الحوادث ولا غرض له جل وعز في شيء منها تعالى عن الأغراض والاعراض ولا معين له تعالى في شيء منها، بل هو جل وعز فاعل بمحض الاختيار بلا واسطة ولا معالجة ولا علة.

وإليه الإشارة بقوله تعالى : ﴿لَمْ يَلِدْ﴾ ، أي لم يتولد وجود شيء عن ذاته العلية بأن يكون بعضا منه، أو ناشئا عنه من غير قصد، او ناشئا عنه تعالى باستعانة ممن يزاوجه على ذلك أو ثم غرض يحمل على ذلك كما هو شأن الزوجين ونحوهما بالنسبة للولد ونحوه في جميع ما ذكر.

إذ لو كان تعالى كذلك لزم أن يماثل الحوادث، كيف وهو تبارك ليس له ﴿كُفُوًا أَحَدٌ﴾ فلا والد إذن ولا صاحبة ولا ولد ولا مماثلة بينه وبين الحوادث بوجه من الوجوه، فتبارك الله رب العالمين.

والوحدانية: أي لا ثاني له في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله.

يعني أن الوحدانية في حقه تعالى تشتمل على ثلاثة أوجه؛ أحدها: نفي الكثرة في ذاته تعالى ويسمى الكم المتصل.

الثاني: نفي النظير له جل وعز في ذاته أو في صفة من صفاته ويسمى الكم المنفصل.

الثالث: انفراده تعالى بالايجاد والتدبير العام بلا واسطة ولامعالجة فلا مؤثر سواه تعالى في أثر ما عموما.

قال جل من قائل: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، وقال تعالى: ﴿ ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ﴾ [الأنعام: ١٠٢]، وقال جل وعز: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [التوبة: ١١]، وقال تبارك وتعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦].

فهذه ست صفات: الأولى نفسية وهي الوجود والخمسة بعدها سلبية.

حقيقة الصفة النفسية هي الحال الواجبة للذات ما دامت الذات غير معللة بعلة كالتحيز مثلا، فإنه واجب للجرم، وليس ثبوته له معللا بعلة. واحترز بقوله: (غير معللة بعلة) عن الأحوال المعنوية ككون الذات عالمة وقادرة ومريدة مثلا؛ فإنها معللة بقيام العلم والقدرة والإرادة بالذات واحترز أيضا من صفات المعاني.

أما العلم والقدرة فليستا من الصفات النفسية ولا المعنوية؛ لأن هاتين أحوال، والحال ليست بموجودة في نفسها ولا معدومة. والعلم والقدرة صفتان موجدتان في أنفسهما قائمتان بموجود.

فإذا عرفت هذا فاعلم أن الوجود إنما يصح أن يكون صفة نفسية عند من يجعله زائدا على الذات،وأما عند من يجعله نفس الذات فليس بصفة أصلا، وقد سبق الاعتذار عن عدة من الصفات النفسية وبمثل ذلك يعتذر هنا عن عدة من

الصفات النفسية أي معنى الوجود راجع للذات سواء قلنا: إنه عين الذات أو زائد على حقيقتها؛ لأن الذات لا تثبت في الخارج عن الذهن إلا إذا كانت موجودة.

قوله: (والخمسة بعدها سلبية)؛ يعني: أن مدلول كل واحد منها عدم لا يليق بمولانا جل وعز، وليس مدلولها صفة موجودة في نفسها كما في العلم والقدرة ونحوهما من سائر صفات المعاني الآتية.

فالقدم معناه سلب، وهو نفي سبق العدم على الوجود، وإن شئت قلت: هو نفي الأولية للوجود، والمعنى واحد، والبقاء هو نفي لحوق العدم للوجود، وإن شئت قلت: نفي الآخرية للوجود. والمخالفة للحوادث هي نفي المماثلة لها في الذات والصفات والأفعال، والقيام بالنفس هو نفي افتقار الذات العلية إلى محل أي ذات أخرى تقوم بها قيام الصفة بالموصوف، ونفي افتقاره تعالى إلى مخصص؛ أي فاعل، والوحدانية عدم الاثنينية في الذات العلية والصفات والأفعال، وإن شئت قلت: هي نفي الكمية المتصلة والمنفصلة ونفي الشريك في الأفعال عموما، والمعنى واحد، وبالله التوفيق.

ثم يجب له تعالى سبع صفات تسمى صفات المعاني.

مرادهم بصفات المعاني الصفات التي هي موجودة في نفسها سواء كانت حادثة كبياض الجرم مثلا وسواده، أو قديمة كعلمه تعالى وقدرته فكل صفة موجودة في نفسها، فإنها تسمى في الاصطلاح صفة معنى، وإن كانت الصفة غير موجودة في نفسها، فإن كانت واجبة للذات ما دامت الذات غير معللة بعلة سميت صفة نفسية

أو حالا نفسية، ومثالها التحيز للجرم وكونه قابلا للأعراض مثلا، وإن كانت الصفة غير موجودة في نفسها إلا أنها معللة بعلة إنما تجب للذات ما دامت علتها قائمة بالذات سميت صفة معنوية أو حالا معنوية ومثالها كون الذات عالمة أو قادرة مثلا.

وهي: القدرة، والإرادة المتعلقتان بجميع الممكنات.

يعني أن القدرة والإرادة متعلقهما واحد وهو الممكنات دون الواجبات والمستحيلات، إلا أن جهة تعلقهما بالممكنات مختلفة، فالقدرة صفة تؤثر في إيجاد الممكن وإعدامه والإرادة صفة تؤثر في اختصاص أحد طرفي الممكن في وجود أو عدم أو طول أو قصر ونحوها بالوقوع بدلا عن مقابله.

فصار تأثير القدرة فرع تأثير الإرداة، إذ لا يوجِد مولانا جل وعز من الممكنات أو يُعدم بقدرته إلا ما أراد تعالى وجوده أو إعدامه. وتأثير الإرادة على وفق العلم عند أهل الحق، فكل ما علم الله تبارك وتعالى أنه يكون من الممكنات أو لا يكون فذلك مراده جل وعز.

والمعتزلة -قبحهم الله- جعلوا تعلق الإرادة تابعا للأمر؛ فلا يريد عندهم مولانا جل وعز إلا ما أمر به من الإيمان والطاعة سواء وقع ذلك أم لا؛ فعندنا إيمان أبي جهل مأمور به غير مراد له تبارك وتعالى؛ لأنه جل وعز علم عدم وقوعه، وكفر أبي جهل منهي عنه، وهو واقع بإرادة الله تعالى وقدرته، وعند المعتزلة – قبح الله تعالى رأيهم- إيمانه هو المراد لله تعالى لا كفره فلزمهم أن يقع نقص في ملك مولانا جل وعز؛

إذ وقع فيه على قولهم ما لا يريدة تعالى من له ملك السموات والأرض وما بينهما: تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا.

وبالجملة، فالتعلقات عند أهل الحق ثلاثة مرتبة: تعلق القدرة وتعلق الإرادة وتعلق العلم بالممكنات؛ فالأول مرتب على الثاني، والثاني مرتب على الثالث. وإنما لم تتعلق القدرة والإرادة بالواجب والمستحيل لأن القدرة والإرادة لما كانتا صفتين مؤثرتين، ومن لازم الأثر أن يكون موجودا بعد عدم؛ لزم أن ما لا يقبل العدم أصلا كالواجب لا يقبل أن يكون أثرا لهما، وإلا لزم تحصيل الحاصل وما لا يقبل الوجود أصلا كالمستحيل لا يقبل أيضا أن يكون أثرا لهما وإلا لزم قلب الحقائق برجوع المستحيل عين الجائز.

فلا قصور أصلا في عدم تعلق القدرة والإرادة القديمتين بالواجب والمستحيل، بل لو تعلقتا بهما لزم حينئذ القصور؛ لأنه يلزم على هذا التقدير الفاسد أن يجوز تعلقهما بإعدام أنفسهما، بل وبإعدام الذات العلية وبإثبات الألوهية لمن لا يقبلها من الحوادث وسلبها عمن تجب له، وهو مولانا جل وعز، وأي نقص وفساد أعظم من هذا؟!

وبالجملة، فذلك التقدير الفاسد يؤدي إلى تخليط عظيم لا يبقى معه شيء من الإيمان ولا شيء من العقليات أصلا. ولخفاء هذا المعنى على بعض الأغبياء من المبتدعة صرح بنقيض ذلك، فنقل عن ابن حزم أنه قال في الملل والنحل: إنه تعالى قادر أن يتخذ ولدا؛ إذ لو لم يقدر عليه لكان عاجزا.

فانظر اختلال عقل هذا المبتدع كيف غفل عما يلزمه على هذه المقالة الشنيعة من اللوازم التي لا تدخل تحت وهم،و كيف فاته أن العجز إنما يكون لو كان القصور جاء من ناحية القدرة، أما إذا كان لعدم تعلق القدرة فلا يتوهم عاقل أن هذا عجز.

وذكر الاستاذ أبو اسحاق الاسفراييني أن أول من أخذ منه هذا المبتدع وأشياعه وذلك بحسب فهمهم الركيك من قصة إدريس عليه السلام، حيث جاءه إبليس في صورة آدم وهو يخيط ويقول في كل دخلة إبرة وخرجتها: سبحان الله والحمد لله؛ جاءه بقشرة بيضة فقال له: الله تعالى يقدر أن يجعل الدنيا في هذه القشرة؟ فقال له في جوابه: الله تعالى قادر أن يجعل الدنيا في سم هذه الإبرة ونخس إحدى عينيه فصار أعور.

قال: وهذا وإن لم يرو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد ظهر وانتشر ظهورا لا يرد. قال وقد أخذ أبو الحسن الأشعري من جواب إدريس عليه السلام أجوبة في مسائل كثيرة من هذا الجنس وأوضح هذا الجواب فقال:

إن أراد السائل أن الدنيا على ما هي عليه والقشرة على ما هي عليه؛ فلم يقل ما يعقل فإن الأجسام الكثيرة يستحيل أن تتداخل وتكون في حيز واحد، وإن أراد أنه يصغر الدنيا قدر القشرة ويجعلها فيها أو يكبر القشرة قدر الدنيا ويجعل الدنيا فيها فلعمري الله تعالى قادر على ذلك وعلى أكبر منه.

قال بعض المشايخ. وإنما لم يفصل إدريس عليه السلام الجواب هكذا لأن السائل متعنت، ولهذا عاقبه على هذا السؤال بنخس العين، وذلك عقوبة كل سائل مثله.

والعلم المتعلق بجميع الواجبات والجائزات والمستحيلات.

العلم: هو صفة ينكشف بها ما تتعلق به انكشافا لا يحتمل النقيض بوجه من الوجوه، فمعنى قولنا: (المتعلق بجميع الواجبات..) إلى آخره. أن جميع هذه الأمور منكشفة لعلمه تعالى ومتضحة له تعالى أزلا وأبدا بلا تأمل ولا استدلال اتضاحا لا يمكن أن تكون في نفس الأمر على خلاف ما علمه عز وجل.

والحياة: وهي لا تتعلق بشيء

الحياة: صفة تصحح لمن قامت به أن يتصف بالإدراك، ومعنى كونها لا تتعلق بشيء أنها لا تقتضي أمرا زائدا على القيام بمحلها، والصفة المتعلقة هي التي تقتضي أمرا زائدا على ذلك، ألا ترى أن العلم بعد قيامه بمحله يطلب أمرا يعلم به، وكذا القدرة والإرادة ونحوهما. وبالجملة فجميع صفات المعاني متعلقة أي طالبة لزائد على القيام بمحلها سوى الحياة، وهذا التعلق نفسي لتلك الصفات كما أن قيامها بالذات نفسي لها أيضا.

والسمع والبصر المتعلقان بجميع الموجودات.

السمع والبصر ينكشف بهما الشيء ويتضح كالعلم إلا أن الانكشاف بالعلم بمعنى أنه ليس عينه، وذلك معلوم في الشاهد ضرورة ومتعلقهما أخص من متعلق العلم فكل ما تعلق به السمع والبصر تعلق به العلم، ولا ينعكس إلا جزئيا.

ونبه بقوله: (بجميع الموجودات)؛ على أن سمعه تعالى وبصره مخالفان لسمعنا وبصرنا في التعلق؛ إذ سمعنا إنما يتعلق عادة ببعض الموجودات وهي الأصوات في جهة مخصوصة وعلى وجه مخصوص من عدم البعد والسر جدا، وبصرنا إنما يتعلق عادة ببعض الموجودات وهي الأجسام وألوانها وأكوانها من جهة مخصوصة وعلى صفة مخصوصة.

وأما سمع مولانا جل وعز وبصره فيتعلقان بكل موجود قديما كان أو حادثا؛ فيسمع جل وعز ويرى في أزله ذاته العلية وجميع صفاته الوجودية، ويسمع ويرى تبارك وتعالى مع ذلك فيما لا يزال ذوات الكائنات كلها وجميع صفاتها الوجودية سواء كانت من قبيل الأصوات أو من غيرها أجساما كانت أو ألوانا أو غيرها.

والكلام الذي ليس بحرف ولا صوت ويتعلق به العلم من المتعلقات.

كلام الله تعالى القائم بذاته: هو صفة أزلية ليس بحرف ولا صوت، ولا يقبل العدم وما في معناه من السكوت، ولا التبعيض، ولا التقديم، ولا التأخير، ثم هو مع وحدته متعلق أي دال أزلا وأبدا على جميع معلوماته التي لا نهاية لها، وهو الذي عبر عنه بالنظم المعجز المسمى أيضا بكلام الله تعالى حقيقة لغوية لوجود كلامه عز وجل فيه بحسب الدلالة لا بالحلول ويسميان قرآنا أيضا.

وكنه هذه الصفة وسائر صفاته تعالى محجوب عن العقل؛ كذاته جل وعز؛ فليس لأحد أن يخوض في الكنه بعد معرفة ما يجب لذاته تعالى ولصفاته وما يوجد في كتب علماء الكلام من التمثيل بالكلام النفسي في الشاهد عند ردهم على المعتزلة القائلين بانحصار الكلام في الحروف والأصوات لا يفهم منه تشبيه كلامه جل وعز بكلامنا النفسي في الكنه، تعالى وجل عن أن يكون له شريك في ذاته أو صفاته أو أفعاله، وكيف يتوهم أن كلامه تعالى مماثل لكلامنا النفسي، وكلامنا النفسي أعراض حادثة يوجد فيها التقديم والتأخير وطرو البعض بعد عدم البعض الذي يتقدمه ويترتب وينعدم بحسب وجود جميع ذلك في الكلام اللفظي، فمن توهم هذا في كلامه تعالى فليس بينه وبين الحشوية ونحوهم من المبتدعة القائلين بأن كلامه تعالى حروف وأصوات فرق.

وإنما مقصد العلماء بذكر الكلام النفسي في الشاهد النقض على المعتزلة في حصرهم الكلام في الحروف والأصوات، فقيل لهم: ينتقض حصركم ذلك بكلامنا النفسي، فإنه كلام حقيقة وليس بحرف ولا صوت، وإذا صح ذلك فكلام مولانا أيضا كلام ليس بحرف ولا صوت فلم يقع الاشتراك بينهما إلا في هذه الصفة السلبية، وهي أن كلام مولانا جل وعز ليس بحرف ولا صوت كما أن كلامنا النفسي ليس بحرف ولا صوت. أما الحقيقة فمباينة للحقيقة كل المباينة، فاعرف هذا فقد زلت هنا أقدام لم تؤيد بنور من الملك العلام.

وهنا انتهى في العقيدة ما عد من صفات المعاني، وحاصلها أنها تنقسم إلى أربعة أقسام: قسم لا يتعلق بشيء وهو الحياة، وقسم يتعلق بالممكنات فقط وهو

اثنان: القدرة والإرادة، وقسم يتعلق بجميع الموجودات وهو اثنان: السمع والبصر، وقسم يتعلق بجميع أقسام الحكم العقلي وهو العلم والكلام.

وأعم الصفات المتعلقة في التعلق العلم والكلام، وبين متعلق القدرة والإرادة وبين متعلق السمع والبصر عموم وخصوص من وجه، فتزيد القدرة والإرادة بتعلقهما بالمعدوم الممكن، ويزيد السمع والبصر بتعلقهما بالموجود الواجب؛ كذات مولانا جل وعز وصفاته، ويشترك القسمان في تعلقهما بالموجود الممكن.

وإنما اقتصر في العقيدة على هذه السبع، ولم يعد معها الصفة الثامنة وهي إدراكه تعالى الطعوم والروائح ونحوهما من الكيفيات التي تستدعي في حقنا بحسب العادة اتصالات؛ لأجل الخلاف الذي في هذه الصفة هل هي في حقه تعالى ترجع إلى العلم ؟ أم هي زائدة على العلم ؟

ويكون إدراكه تعالى لتلك الأمور بإدراك زائد على العلم من غير اتصال بها ولا تتكيف الذات العلية بما جرت العادة أن تتكيف به ذواتنا عند هذا الإدراك من اللذات والآلام ونحوهما، ويتعلق هذا الإدراك على هذا القول في حقه تعالى بكل موجود كسمعه جل وعز وبصره.

والذي اختاره بعض المحققين في هذا الإدراك الوقف لعدم ورود السمع به؛ فلأجل ما وقع فيه من هذا الخلاف تركنا عده في صفات المعاني واقتصرنا على المجمع عليه، وبالله تعالى التوفيق.

ثم سبع صفات، تسمى صفات معنوية، وهي ملازمة للسبع الأولى.

إنما سميت هذه الصفات معنوية لأن الاتصاف بها فرع الاتصاف بالسبع الأولى، فإن اتصاف محل من المحال بكونه عالما أو قادرا مثلا لا يصح إلا إذا قام به العلم أو القدرة، وقس على هذا فصارت السبع الأولى وهي صفات المعاني عللا لهذه؛ أي ملزومة لها؛ فلهذا نسبت هذه إلى تلك، فقيل فيها: صفات معنوية، ولهذا كانت هذه سبعا مثل الأولى، فالياء في لفظ المعنوية ياء النسب، نسبت إلى المعنى، والواو فيها بدل من الألف التي في المعنى.

وهي كونه تعالى قادرا ومريدا وعالما وحيا وسميعا وبصيرا ومتكلما.

لما كانت هذه الصفات المعنوية لازمة لصفات المعاني، رتبها على حسب ترتيب تلك، فكونه تعالى قادرا لازم للصفة الأولى من صفات المعاني وهي القدرة القائمة بذاته تعالى، وكونه جل وعز مريدا لازم للإرادة القائمة بذاته تعالى، وهكذا إلى آخرها.

واعلم أن عدهم لهذه السبع في الصفات هو على سبيل الحقيقة إن قلنا بصفات الأحوال، وهي صفات ثبوتية ليست بموجودة ولا معدومة تقوم بموجود، فتكون هذه الصفات المعنوية على هذه صفات ثابتة قائمة بذاته تعالى.

وأما إن قلنا بنفي الأحوال وأنه لا واسطة بين الوجود والعدم، كما هو مذهب الأشعري، فالثابت من الصفات التي تقوم بالذات إنما هو السبع الأولى التي هي صفات المعاني، أما هذه فعبارة عن قيام تلك بالذات لا أن لهذه ثبوتا في الخارج عن الذهن.

ما يستحيل في حقه تعالى

ومما يستحيل في حقه تعالى عشرون صفة: وهي أضداد العشرين الأول.

مراده بالضد هنا الضد اللغوي وهو كل مناف سواء وجوديا أو عدميا، فكأنه يقول: يستحيل في حقه تعالى كل ما ينافي صفة من الصفات الأولى.

لأن الصفات لما تقرر وجوبها له تعالى عقلا وشرعا وقد عرفت أن حقيقة الواجب ما لا يتصور في العقل عدمه، لزم أن لا يقبل جل وعز الاتصاف بما ينافي شيئا منها.

وأنواع المنافاة على ما تقرر في المنطق أربعة: تنافي النقيضين، وتنافي العدم والملكة، وتنافي الضدين، وتنافي المتضايفين، فكل نوع من هذه الأنواع الأربعة لا يمكن الاجتماع فيه بين الطرفين.

أما النقيضين فهما ثبوت أمر ونفيه، كثبوت الحركة ونفيها.

وأما العدم والملكة فهما ثبوت أمر ونفيه عما من شأنه أن يتصف به كالبصر والعمى مثل، فالبصر وجودي وهي الملكة، والعمى نفيه عما من شأنه أن يتصف به البصر، ولهذا لا يقال في الحائط: أعمى، لأنه ليس من شأنه أن يتصف بالبصر عادة، وبهذا فارق هذا النوع النقيضين فإن كلا من النوعين وإن كان هو ثبوت أمر ونفيه لكن النفي في تقابل العدم والملكة مقيد بنفي الملكة عما من شأنه أن يتصف بها، وفي النقيضين لا يتقيد بذلك.

وأما الضدان فهما المعنيان الوجوديان اللذان بينهما غاية الخلاف ولا تتوقف عقلية أحدهما على عقلية الآخر، ومثالهما البياض والسواد، ومرادنا بغاية الخلاف التنافي بينهما بحيث لا يصح اجتماعهما واحترز بذلك من البياض مع الحركة مثلا، فإنهما أمران وجوديان مختلفان في الحقيقة لكن ليس بينهما غاية الخلاف التي هي التنافي لصحة اجتماعهما؛ إذ يمكن أن يكون المحل الواحد متحركا أبيض.

وأما المتضايفان فهما الأمران الوجوديان اللذان بينهما غاية الخلاف وتتوقف عقلية أحدهما على عقلية الآخر كالأبوة والبنوة مثلا، والمراد بالوجود في المتضايفين أن كلا منهما ليس معناه عدم كذا لا أنهما موجودان في الخارج؛ إذ من المعلوم عند المحققين أن الأبوة والبنوة أمران اعتباريان لا وجود لهما في الخارج عن الذهن.

وأهل الأصول يجعلون أقسام المنافاة اثنين فقط تنافي الضدين وتنافي النقيضين ويجعلون العدم والملكة داخلين في النقيضين والمتضايفين داخلين في الضدين. ولهذا يقولون: المعلومات منحصرة في أربعة أقسام: المثلين والضدين والخلافين والنقيضين؛ لأن المعلومين إن أمكن اجتماعهما فهما الخلافان، وإلا فإن لم يمكن مع ذلك ارتفاعهما فهما النقيضان، وإن أمكن مع ذلك ارتفاعهما فإما أن يختلفا في الحقيقة أو لا الأول: الضدان والثاني: المثلان.

فخرج من هذا القسم الأول من هذه الأقسام الخلافان، وهما يجتمعان ويرتفعان كالكلام والقعود لزيد، والثاني: النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان كوجود زيد وعدمه، والثالث: الضدان لا يجتمعان وقد يرتفعان كالحركة والسكون فإنهما لا يجتمعان

وقد يرتفعان لعدم محلهما الذي هو الجرم، والرابع: المثلان لا يجتمعان وقد يرتفعان كالبياض والبياض.

واحتج أصحابنا على أن المثلين لا يجتمعان بأن المحل لو قبل المثلين للزم أن يقبل الضدين، فإن القابل للشيء لا يخلو عنه أو عن مثله أو ضده، فلو قبل المثلين لجاز وجود أحدهما في المحل مع انتفاء الآخر، فيخلفه ضده فيجتمع الضدان وهو محال.

وهي العدم والحدوث وطرو العدم.

اعلم أنه رتب هذه العشرين المستحيلة على حسب ترتيب العشرين الواجبة، فذكر ما ينافي الصفة الأولى، ثم ما ينافي الثانية، وهكذا على ذلك الترتيب إلى آخرها: فالعدم نقيض الصفة الأولى وهي الوجود، والحدوث نقيض الصفة الثانية وهي القدم، وطرو العدم ويسمى الفناء؛ هو نقيض الصفة الثالثة وهي البقاء، واستحالة العدم عليه تعالى تستلزم استحالة الصفتين الأخيرتين عليه جل وعز وهما الحدوث وطرو العدم؛ لأن العدم إذا كان مستحيلا في حقه تعالى لم يتصور لا سابقا ولا لاحقا.

وبهذا تعرف أن وجوب الوجود له جل وعز يستلزم وجوب القدم والبقاء له تبارك وتعالى؛ فعطف القدم والبقاء هنالك على الوجود من عطف الخاص على العام أو اللازم على الملزوم كعطف الحدوث وطرو العدم على العدم هنا، وإنما لم يكتف بالأول في الموضعين لأن المقصود ذكر الصفات الواجبة والمستحيلة على التفصيل؛ لأنه لو استغنى فيها العام عن الخاص وبالملزوم عن اللازم لكان ذلك ذريعة إلى جهل كثير منها؛ لخفاء اللوازم وعسر إدخال الجزئيات تحت كلياتها، وخطر الجهل

في هذا العلم عظيم؛ فينبغي الاعتناء فيه بمزيد الإيضاح على قدر الإمكان والاحتياط البليغ لتحلية القلوب بيواقيت الإيمان وبالله سبحانه التوفيق وهو الهادي من يشاء بمحض فضله إلى سواء الطريق.

والمماثلة للحوادث: بأن يكون جرما أي تأخذ ذاته العلية قدرا من الفراغ، أو يكون عرضا يقوم بالجرم، أو يكون في جهة للجرم، أو له هو جهة، أو يتقيد بمكان أو زمان، أو تتصف ذاته العلية بالحوادث، أو يتصف بالصغر أو الكبر، أو يتصف بالأعراض في الأفعال والأحكام.

المثلان هما الأمران المتساويان في جميع صفات النفس، وهي التي لا تتقرر حقيقة الذات بدونها، فالمتساويان في بعض صفات النفس أو في العرضيات -وهي الصفات الخارجة عن حقيقة الذات- ليسا بمثلين؛ فزيد مثلا إنما يماثله من ساواه في جميع صفاته النفسية وهي كونه حيونا ذا نفس ناطقة، أي مفكرة بالقوة، أما ما ساواه في بعضها كالفرس الذي ساواه في مجرد الحيوانية فقط، فليس مثلا له، وكذا ما ساواه في الصفات العرضيات كالبياض الذي ساواه في الحدوث وصحة الرؤية ونحو ذلك فليس أيضا مثلا له.

فإذا عرفت حقيقة المثلين فاعلم أن العالم كله منحصر في الأجرام والأعراض، وهي المعاني التي تقوم بالأجرام، ولا شك أن من صفات نفس الجرم التحيز؛ أي أخذه قدرا من الفراغ بحيث يجوز أن يسكن في ذلك القدر أو يتحرك عنه، ومن صفات نفسه قبوله للأعراض، أي للصفات الحادثة من حركة وسكون واجتماع

وافتراق وألوان وأغراض ونحو ذلك ومن صفات نفسه التخصيص ببعض الجهات وببعض الأمكنة. وهذه الصفات كلها مستحيلة على مولانا جل وعز؛ فيلزم أن لا يكون تعالى جرما.

وأما العرض فمن صفة نفسه قيامه بالجرم ومن صفات نفسه وجوب العدم له في الزمان الثاني لوجوده بحيث لا يبقى أصلا، وهذا كله مستحيل على مولانا جل وعز؛ فليس إذن بعرض؛ لأنه تعالى يجب قيامه بنفسه على ما عرفت تفسيره فيما سبق. ويجب له جل وعز القدم والبقاء فلا يقبل العدم أصلا.

وبالجملة، فكل ما سوى مولانا جل وعز يلزمه الحدوث والافتقار إلى المخصص، ومولانا جل وعز يجب له الوجود والغنى المطلق، فيلزم إذن أن يكون تبارك وتعالى مباينا لكل ما سواه أيا كان ذلك الغير جرما أو عرضا أو غيرهما، إن قدر أن العالم ما ليس بجرم ولا عرض؛ إذ على تقدير وجود هذا القسم في العالم فهو حادث بدليل الإجماع كما أن القسمين الأولين حادثان بدليل العقل وبهما يتوصل إلى معرفة الله تعالى ورسله عليهم الصلاة والسلام حتى صح لنا أن نستدل بالنقل عنهم على حدوث ذلك القسم المقدور؛ إذ لا يصلح للألوهية قطعا بدليل برهان الوحدانية والإجماع على حدوث كل ما سوى الإله الحق تبارك وتعالى، فقد استبان لك أن لا مثل له جل وعز أصلا؛ لأن التباين في اللوازم دليل على التباين في الملزومات، وبالله تعالى التوفيق.

وكذا يستحيل عليه تعالى أن لا يكون قائما بنفسه : بأن يكون صفة يقوم بمحل أو يحتاج إلى مخصص.

قد عرفت فيما سبق معنى قيامه تعالى بنفسه، وأنه عبارة عن استغنائه تعالى عن المحل والمخصص؛ أي ليس هو تعالى معنى من المعاني أي الأشياء التي ليست بذوات فيحتاج إلى محل أي ذوات يقوم بها، وليس جل وعز أيضا بجائز العدم فيحتاج إلى المخصص أي الفاعل الذي يخصص كل جائز ببعض ما جاز عليه، بل هو جل وعز واجب القدم و البقاء لا تقبل ذاته العلية ولا صفاته الرفعية العدم أصلا فهو المنفرد بالغنى المطلق وحده تبارك وتعالى.

وكذا يستحيل عليه تعالى أن لا يكون واحدا بأن يكون مركبا في ذاته أو يكون له مماثل في ذاته أو في صفاته، أو يكون معه في الوجود مؤثر في فعل من الأفعال.

قد عرفت أن أوجه الوحدانية ثلاثة: وحدانية الذات، ووحدانية الصفات، ووحدانية الأفعال، وكلها واجبة لمولانا جل وعز وحده، فوحدانية الذات تنفي التركيب في ذاته تعالى ووجود ذات أخرى تماثل الذات العلية.

وبالجملة، فوحدانية الذات تنفي التعدد في حقيقتها متصلا كان أو منفصلا، ووحدانية الصفات تنفي التعدد في حقيقة كل واحدة منهما متصلا أيضا كان أو منفصلا؛ فعلم مولانا جل وعز ليس له ثان يماثله لا متصلا -أي قائما بالذات العلية- ولا منفصلا-

أي قائما بذات أخرى- بل هو تعالى يعلم المعلومات التي لا نهاية لها بعلم واحد لا عدد له ولا ثاني له أصلا، وقس على هذا سائر صفات مولانا جل وعز.

ووحدانية الأفعال تنفي أن يكون ثم ختراع لكل ما سوى مولانا جل وعز في فعل من الأفعال، بل جميع الكائنات حادثة قد عمها العجز الضروري الدائم عن إيجاد أثر ما، ومولانا جل وعز هو المنفرد باختراعها وحده بلا واسطة وما ينسب منها إلى غيره عز وجل على وجه يظهر منه التأثير؛ فهو مؤول. وبالله سبحانه وتعالى التوفيق.

وكذا يستحيل عليه العجز عن ممكن ما.

قد عرفت أن قدرته تبارك وتعالى واحدة عامة التعلق بجميع الممكنات؛ إذ لو اختصت ببعضها دون بعض لافتقرت إلى مخصص فتكون حادثة، وهو محال على مولانا تبارك وتعالى، فلو اتصف تعالى بالعجز عن ممكن ما لانتفى العموم الواجب للقدرة بل ويلزم عليه نفي القدرة أصلا لاستحالة اجتماع الضدين.

وإيجاد شيء من العالم مع كراهته لوجوده؛ أي عدم أرادته له تعالى أو مع الذهول أو الغفلة أو بالتعليل أو بالطبع.

قد عرفت أن حقيقة الإرادة هي القصد إلى تخصيص الجائز ببعض ما يجوز عليه، وقد تقرر أن إرادته تعالى عامة التعلق لجميع الممكنات، فيلزم أن يستحيل وقوع شيء منها بغير إرادة منه تعالى لوقوع ذلك الشيء، وذلك ينفي إرادته تعالى لضد ذلك الواقع وإلا لاجتمع الضدان.

وينفي اتصافه تعالى بالذهول والغفلة،؛ لأنهما منافيان للقصد الذي هو معنى الإرادة، وينفي أيضا أن تكون الذات العلية علة لوجود شيء من الممكنات أو مؤثرة فيه بالطبع؛ لأنه يلزم عليه قدم ذلك الممكن لوجوب اقتران العلة بمعلولها والطبيعة بمطبوعها وذلك ينافي إرادة وجود ذلك الممكن القديم؛ لأن القصد إلى إيجاد الموجود محال؛ إذ هو من باب تحصيل الحاصل.

ولهذا لما اعتقدت الملحدة من الفلاسفة -أهلكهم الله تعالى- أن استناد العالم إليه تعالى إنما هو على طريق استناد المعلول إلى العلة قالوا بقدم العالم ونفوا -لعنهم الله- جميع الصفات الواجبة لمولانا جل وعز من القدرة والإرداة وغيرهما ،وذلك كفر صراح.

والفرق بين الإيجاد على طريق العلة، والإيجاد على طريق الطبع وإن كانا مشتركين في عدم الاختيار: أن الإيجاد بطريق العلة لا يتوقف على وجود شرط أو انتفاء مانع، والايجاد بطريق الطبع يتوقف على ذلك، ولهذا يلزم اقتران العلة بمعلولها؛ كتحرك الأصبع مع الخاتم التي هي فيه مثلا، ولا يلزم اقتران الطبيعة بمطبوعها؛ كإحراق النار مع الحطب؛ لأنه قد لا يحترق بالنار لوجود مانع وهو البلل فيه مثلا، أو تخلف شرط كعدم مماسة النار له، وهذا في حق الحادث.

أما الباري جل وعز فلو كان فعله بالتعليل أو بالطبع لزم قدم الفعل فيهما معا؛ لوجوب قدمه تعالى واقتران الفعل حينئذ بوجوده تعالى، أما على التعليل فظاهر، وأما على الطبع فلا يصح أن يكون ثم مانع وإلا لزم أن يوجد الفعل أبدا؛ لأن ذلك

المانع لا يكون إلا قديما والقديم لا ينعدم أبدا، ولا يصح تأخر الشرط لما يلزم عليه من التسلسل.

فلهذا قلنا فيما سبق أنه يلزم على تقدير التعليل أو الطبع في حقه تعالى قدم المعلول أو المطبوع، وقد قام البرهان على وجوب الحدوث لكل ما سواه تعالى، وعلى وجوب القدم والبقاء له جل وعز، فتعين أنه تعالى فاعل بمحض الاختيار، وبطل مذهب الفلاسفة والطبائعيين -أذلهم الله تعالى وأخلى منهم الأرض-.

والحاصل أن أقسام الفاعل بحسب التقدير العقلي ثلاثة : فاعل بالاختيار وهو الذي يتأتى منه الفعل والترك، وفاعل بالتعليل: وهو الذي يتأتى منه الفعل دون الترك ولا يتوقف فعله على وجود شرط ولا انتفاء مانع، وفاعل بالطبع: وهو الذي يتأتى منه الفعل دون الترك، ويتوقف فعله على وجود الشرط وانتفاء المانع، وهذه الأقسام الثلاثة كلها موجودة عند الفلاسفة والطبائعيين ولم يوجد منها عند المؤمنين إلا واحد وهو الموجد بالاختيار، ثم هو خاص بواحد وهو مولانا جل وعز؛ إذ لا موجد سواه تبارك وتعالى.

ومهما جرى لفظ التعليل في عبارات أهل السنة فليس مرادهم به إلا ثبوت التلازم بين أمر وأمر، إما عقلا أو شرعا، من غير تأثير العلة في معلولها البتة؛ فاعرف ذلك ولا تغتر بظواهر العبارات فتهلك مع الهالكين.

وإنما فسرنا الكراهة بعدم الإرادة لنحترز بذلك من الكراهة التي هي من أقسام الحكم الشرعي، وهي طلب الكف عن الفعل طلبا غير جازم فتلك يصح أن

تجتمع مع الإيجاد؛ فيوجد الله تعالى الفعل مع كراهته له أي نهيه عنه؛ كما أضل الله كثيرا من الخلق مع نهيه لهم عن ذلك الإضلال، أما الكراهة بمعنى عدم إرادة الله تعالى الفعل فيستحيل اجتماعها مع الإيجاد، إذ يستحيل أن يقع في ملك مولانا جل وعز ما لا يريد وقوعه؛ فتنبه لهذه النكتة العجيبة في ذلك التقييد الذي قيدنا به الكراهة في أصل العقيدة، وبالله تعالى التوفيق.

وكذا يستحيل عليه تعالى الجهل -وما في معناه- بمعلوم ما، والموت والصمم والعمى والبكم.

مراده بما في معنى الجهل : الظن والشك والوهم والنسيان والنوم، وكون العلم نظريا ونحو ذلك.

وبالجملة، فالمراد به كل ما شارك الجهل في مضادته للعلم، وإنما كان في معنى الجهل لمنافاتها العلم حسب منافاة الجهل له.

والمراد بالصمم والعمى في هذا الموضع: عدم السمع والبصر لما سبق من وجوب تعلقهما بكل موجود، والمراد بالبكم: عدم الكلام أصلا بوجود آفة تمنع من وجوده.

وفي معناه السكوت، وفي معناه كونه بالحرف والصوت؛ إذ الكلام الذي يكون بالحروف والأصوات ولو بلغ غاية البلاغة والفصاحة وكان كمالا بالنسبة إلى الحوادث الناقصة فهو بالنسبة إلى مقام الألوهية الأعلى نقيصة عظيمة؛ إذ فيه رذيلتان إحداهما رذيلة العدم الذي يجب للحروف والأصوات سابقا ولاحقا، ويستلزم حدوث

من اتصف به، وأي نقيصة أعظم من نقيصة الحدوث الملازمة ربقة الافتقار على الدوام، والثانية رذيلة البكم الذي هو لازم للحروف والأصوات.

لأنه لما استحال اجتماع حرفين في آن واحد فضلا عن الكلمتين فضلا عن الكلامين تبكم المتكلم بالحرف والصوت واحتبس عن أن يدل على معلومات له في آن واحد بصفة الكلام المركب من الحروف والأصوات.

فلو كان كلام مولانا تعالى بالحروف والأصوات لزم زيادة على رذيلة الحدوث اتصافه سبحانه وتعالى عن ذلك بالحبسة التي هي أصل البكم عن الدلالة على معلوماته التي لا نهاية لها بصفة الكلام، بل يلزم الحبسة عن الدلالة به في آن واحد على معلومين له فأكثر.

فقد ظهر لك بهذا أن الكلام الذي يكون بالحروف والأصوات وما في معناه من كلامنا النفسي ملازمان لمعنى البكم فيستحيل اتصاف مولانا جل وعز بمثلهما، وإن الواصف لمولانا جل وعز بذلك مستندا إلى أن مثل ذلك في حقنا كمال ينفي عنا رذيلة البكم قد وصفه تعالى بنقيصة عظيمة تعالى عنها علوا كبيرا.

ونظيره في ذلك نظير من عرف بأن نهيق الحمير وأصواتها كمال في حقها، وكذا نباح الكلاب كمال في حقها، فيسأل عن كلام ملك الملوك لم يسمع قط كلامه، فقال: هو مثل نهيق الحمير ونباح الكلاب؛ معتقدا أن ذلك الصوت منهما لما كان كمالا يمنع من اتصافها برذيلة البكم؛ لزم أن اتصاف الملك بمثل هذا كمال في حقه ينفي عنه رذيلة البكم.

ومن المعلوم ضرورة أن الواصف للملك هذا قد استنقصه غاية الاستنقاص ووصفه بأقبح أنواع البكم بالنسبة إلى نوعه الإنساني، وإن لم يكن بكما بالنسبة إلى نوع الحمير ونوع الكلاب، ولا شك أن كلامنا وإن بلغ الغاية في البلاغة والحسن بالنسبة إلى كلام الله أدنى بما لا حصر له من نهيق الحمير ونباح الكلاب بالنسبة إلى أفصح كلام وأعذبه.

إذ الحوادث كلها لا تفاضل بينها لذواتها بل ما يقوم ببعضها من صفة نقص أو كمال يصح أن يقوم بغيرها من سائر ذوات الحوادث ومولانا سبحانه الفاعل بمحض اختياره هو الذي فاوت فيما بينها وخص منها ما شاء بما شاء من صفة نقص أو كمال.

فإذا كان كمال بعضها نقصا عظيما بالنسبة إلى غيره مما يقبل صفته ويشاركه في الحدوث، فكيف يكون الحال فيمن يصف المولى العظيم الذي لا مثل له ولم يشارك شيئا سواه في جنس ولا نوع بمثل أوصاف الحوادث الناقصة التي هي كمال لائق بنقصانها وهي أنقص شيء وأرذله بالنسبة إلى جناب المولى الكريم الكبير المتعال؟

وقد ورد عن سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام أنه كان يسد أذنيه بعد رجوعه من المناجاة، وسماع كلام الله سبحانه وتعالى إلى مدة؛ لئلا يسمع كلام الناس فيموت من شدة قبحه ووحشته حقيقة بالنسبة إلى كلام الله تعالى القديم المثال ولا يستطيع أن يسمع كلام الخلق حتى تطول به المدة وينسيه الله تعالى ما ذاق من لذة ذلك الاستماع لكلامه تعالى.

وقد نقل ابن عطاء الله رضي الله تعالى عنه عن مكين الدين الأسمر -وكان من الأبدال- أنه رأى في منامه حوراء فكلمته فبقي نحو شهرين أو ثلاثة أشهر لا يستطيع أن يسمع كلاما إلا تقايأ؛ فانظر هذا الأمر كيف صار كلام الناس بالنسبة إلى الحور الذي هو من جنس كلامهم أدنى وأقبح من صوت الحمير ونباح الكلاب بالنسبة إلى كلام الناس؛ إذ لا نجد من يتقايأ بسماع صوت الحمير ونباح الكلاب، ولو سمعه إثر سماع أفصح كلام وأعذبه؛ فكيف يكون نسبة كلام الخلق إلى كلام الخالق سبحانه وتعالى الذي جل عن المثل في ذاته وصفاته وأفعاله تبارك وتعالى وباقي الكلام واضح.

وأضداد الصفات المعنوية واضحة من هذه.

يعني أنك إذا عرفت كون ضد القدرة العامة العجز عن ممكن ما؛ لزم أن يكون ضد الصفة المعنوية اللازمة للقدرة وهي كونه تعالى قادرا على جميع الممكنات كونه عاجزا عن ممكن ما، وهكذا كل صفة معنى فإن ضدها ضد الصفة المعنوية اللازمة لها، وبالله التوفيق.

الجائز في حقه تعالى

وأما الجائز في حقه تعالى ففعل كل ممكن أو تركه.

لما فرغ من ذكر ما يجب في حقه تعالى وما يستحيل، ذكر هنا القسم الثالث وهو ما يجوز في حقه تعالى؛ فذكر ن الجائز في حقه تعالى هو فعل كل ممكن أو تركه

فيدخل في ذلك الثواب والعقاب وبعث الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام- والصلاح والأصلح للخلق، فلا يجب من ذلك شيء على الله تعالى ولا يستحيل.

إذ لو وجب عليه فعل الصلاح والأصلح للخلق كما تقول المعتزلة لما وقعت محنة دنيا ولا أخرى ولما وقع تكليف بأمر ولا نهي وذلك باطل بالمشاهدة وما يقدر من الصالح مع تلك المحن والتكاليف فالله تعالى قادر على إيصال تلك المصالح بدون مشقة أو محنة أو تكليف وأيضا فليست تلك المصالح عامة في جميع الممتحنين والمكلفين؛ للقطع بأن المحنة والتكليف في حق من حتم عليه بالكفر والعياذ بالله تعالى نقمة عظيمة وتعريض للهلاك الأبدي، نسأل الله تعالى العافية في ديننا ودنيانا وحسن الخاتمة بلا محنة ولا مشقة.

براهين الصفات

أما برهان وجوده تعالى فحدوث العالم؛ لأنه لو لم يكن له محدث بل حدث بنفسه لزم أن يكون أحد الأمرين المتساويين مساويا لصاحبه راجحا عليه بلا سبب وهو محال، ودليل حدوث العالم ملازمته للأعراض الحادثة، من حركة وسكون وغيرهما وملازم الحادث حادث، ودليل حدوث الأعراض مشاهدة تغيرها، من عدم إلى وجود، ومن وجود إلى عدم.

لا خفاء أن العالم من السموات والأرضين وما فيهما وما بينهما أجرام ملازمة لأعراض تقوم بها من حركة وسكون وغيرهما، ولنقتصر على الحركة والسكون، فإن

معرفة لزوم الأجرام لهما ضرورية لكل عاقل، فنقول لا شك في وجوب الحدوث لكل واحد من الحركة والسكون؛ إذ لو كان واحد منهما قديما لما قبل أن ينعدم أبدا أصلا؛ لأن ما ثبت قدمه استحال عدمه، ولا خفاء أن كل واحد من السكون والحركة قابل للعدم؛ لأنه قد شوهد عدم كل واحد منهما بوجود ضده في كثير من الأجرام؛ فلزم استواء الأجرام في ذلك وإذا ثبت حدوثهما واستحال وجودهما في الأزل؛ لزم حدوث الأجرام واستحال وجودها في الأزل قطعا ؛لاستحالة انفكاكها عن الحركة والسكون.

وبالجملة، فحدوث أحد المتلازمين يستلزم حدوث الآخر ضرورة، إذ استبان بهذا حدوث العالم لزم افتقاره إلى محدث؛ لأنه لو لم يكن له محدث بل حدث بنفسه لزم اجتماع أمرين متنافيين وهما الاستواء والرجحان بلا مرجح؛ لأن وجود كل فرد من أفراد العالم مساو لعدمه وزمان وجوده مساو لغيره من الأزمنة، ومقداره المخصوص مساو لسائر المقادير، ومكانه الذي اختص به مساو لسائر الأمكنة، وجهته المخصوصة مساوية لسائر الجهات، وصفته المخصوصة مساوية لسائر الصفات.

فهذه أنواع كل واحد منها فيه أمران متساويان، فلو حدث أحدهما بنفسه بلا محدث لترجح على مقابله مع أنه مساو له؛ إذ قبول كل جرم لهما على حد سواء، فقد لزم أن لو وجد شيء من العالم بنفسه بلا موجد لزم اجتماع الاستواء والرجحان المتنافيين وذلك محال.

فإذن لولا مولانا تعالى الذي خص كل فرد من أفراد العالم بما اختص به لما وجد شيء من المعالم؛ فسبحان من أفصح بوجوب وجوده وجوب افتقار الكائنات كلها إليه - تبارك وتعالى-.

فقولي (لزم أن يكون أحد الأمرين المتساويين): أعني بهما الوجود والعدم والمقدار المخصوص وغيره ونحو ذلك مما ذكرناه آنفا وباقي الكلام واضح، وبالله التوافيق.

وأما البرهان وجوب القدم له تعالى، فلأنه لو لم يكن قديما، لكان حادثا فيفتقر إلى محدث فيلزم الدور أو التسلسل.

يعني أنه إذا ثبت وجوده تعالى بما سبق من البرهان وهو افتقار الكائنات كلها إليه سبحانه فإنه يجب له سبحانه القدم وبرهانه أنه لو لم يكن تعالى قديما لكان حادثا لوجوب انحصار كل موجود في القدم والحدوث.

فمتى انتفى وجود أحدهما تعين الآخر. والحدوث على مولانا جل وعز مستحيل؛ لأنه يستلزم أن يكون له محدث لما عرفت في حدوث العالم، ثم محدثه لا بد أن يكون مثله فيكون حادثا؛ فله أيضا محدث، ويلزم أيضا في هذا المحدث ما لزم في الذي قبله من افتقار محدث إلى آخر وهكذا.

فإن انحصر العدد لزم الدور؛ لأن محدث الأول يلزم أن يكون بعض من بعده ممن أحدثه هذا الأول أو أحدثه من استند وجوده إليه مباشرة أو بواسطة واستحالة الدور ظاهرة؛ لأنه يلزم عليه تقدم كل واحد من المحدثين على الآخر أو تأخره عنه وذلك جمع بين متتنافيين، بل ويلزم عليه أيضا تقدم كل واحد منهما على

نفسه وتأخره عنها بمرتبتين أو بمراتب، وذلك تهافت لا يعقل، وإذا استحال الحدوث على مولانا سبحانه وجب له القدم، وهو المطلوب.

وأما برهان وجوب البقاء له تعالى، فلأنه لو أمكن أن يلحقه العدم لانتفى عنه القدم؛ لكون وجوده حينئذ جائزا لا واجبا والجائز لا يكون وجوده إلا حادثا، كيف وقد سبق قريبا وجوب قدمه تعالى.

لا شك أن وجوب القدم مستلزم لوجوب البقاء له، فلما قام البرهان القاطع على وجوب قدمه وجب بقاؤه تبارك وتعالى؛ إذ لو جاز أن يلحقه العدم - تعالى عن ذلك علوا كبيرا- لكان وجوده جائزا لا واجبا لصدق حقيقة الجائز حينئذ على ذاته سبحانه وتعالى. لأن الجائز ما يصح وجوده وعدمه، وهذا التقدير الفاسد يستلزم صحة الوجود والعدم للذات العلية تبارك وتعالى فيكون جائز الوجود، وذلك يستلزم حدوثه تعالى عن ذلك سبحانه لما عرفت من استحالة ترجيح الوجود الجائز على العدم مقابلة المساوي له في القبول من غير فاعل مرجح، كيف وقد سبق قريبا بالبرهان القاطع وجوب قدمه جل وعلا؟ فإذن يجب بقاؤه كما وجب قدمه.

وأما برهان وجوب مخالفته تعالى للحوادث، فلأنه لو ماثل شيئا منها، لكان حادثا مثلها، وذلك محال لما عرفت قبل من وجوب قدمه تعالى وبقائه.

لا شك أن كل مثلين لا بد أن يجب لأحدهما ما يجب للآخر، ويستحيل عليه ما استحال، ويجوز له ما جاز عليه، وقد عرفت بالبرهان القاطع أن كل ما سوى الله تعالى يجب له الحدوث؛ فلو ماثل تعالى شيئا مما سواه لوجب له جل وعلا من

الحدوث -تعالى عن ذلك- ما وجب لذلك الشيء، وذلك باطل لما عرفت بالبرهان القاطع من وجوب قدمه تعالى وبقائه سبحانه.

وبالجملة؛ لو ماثل تعالى شيئا من الحوادث لوجب له القدم لألوهيته والحدوث لفرض مماثلته للحوادث؛ وذلك جمع بين متنافيين ضرورة.

وأما برهان وجوب قيامه تعالى بنفسه؛ فلأنه تعالى لو احتاج إلى محل لكان صفة، والصفة لا تتصف بصفات المعاني ولا المعنوية، ومولانا جل وعز يجب اتصافه بهما فليس بصفة، ولو احتاج إلى مخصص، لكان حادثا، كيف وقد قام البرهان على وجوب قدمه تعالى وبقائه.

تقدم أن قيامه تعالى بنفسه عبارة عن استغنائه جل وعلا عن المحل والمخصص، أما برهان وجوب استغنائه تعالى عن المحل أي عن ذات يقوم بها فهو أنه لو احتاج تعالى إلى ذات أخرى يقوم بها لزم أن يكون صفة بتلك الذات؛ إذ لا يقوم بالذات إلا صفاتها، ومولانا جل وعز يستحيل أن يكون صفة حتى يحتاج إلى محل يقوم به؛ إذ لو كان صفة لزم أن لا تتصف بصفات المعاني وهي القدرة والإرادة والعلم... إلخ، ولا بالصفات المعنوية وهي كونه تعالى قادرا ومريدا وعالما...إلخ.

لأن الصفة لا تتصف بصفة ثبوتية غير نفسية ولا سلبية؛ لأن النفسية والسلبية تتصف بهما الذات والمعاني؛ إذ لو قبلت الصفة صفة أخرى لزم أن لا تعرى عنها أو عن مثلها أو عن ضدها ويلزم مثل ذلك في الصفة الأخرى التي قامت بها

وهلم جرا؛ إذ القبول نفسي لا بد أن يتحد بين المتماثلات وهو محال لما يلزم عليه من التسلسل ودخول ما لا نهاية له من الصفات في الوجود، وهو محال.

فإن الصفة لا تقبل أن تتصف بصفة ثبوتية غير نفسية تقوم بها أعني: صفات المعاني والمعنوية ومولانا جل وعز قام بالبرهان القاطع على وجوب اتصافه بصفات المعاني والمعنوية، فيلزم أن يكون ذاتا علية موصوفة بالصفات المرتفعة وليس هو في نفسه سبحانه صفة لغيره، تعالى عن ذلك علوا كبيرا.

وأما برهان وجوب استغنائه تعالى عن المخصص أي الفاعل فهو أنه لو احتاج إلى الفاعل لكان حادثا ، وذلك محال لما عرفت بالبرهان القاطع من وجوب قدمه وبقائه سبحانهوتعالى، فتبين بهذين البرهانين وجوب الغنى المطلق لمولانا جل وعز عن كل ما سواه وهو معنى قيامه تعالى بنفسه.

وأما برهان وجوب الوحدانية له تعالى، فلأنه لو لم يكن واحدا لزم أن لا يوجد شيء من العالم للزوم عجزه حينئذ.

يعني أنه لو كان له تعالى مماثل في ألوهيته لزم أن لا يوجد شيء من الحوادث والتالي معلوم البطلان بالضرورة، وبيان لزوم ذلك أنه قد تقرر بالبرهان القاطع وجوب عموم قدرته تعالى وإرادته لجميع الممكنات، فلو كان ثم موجود له من القدرة على إيجاد ممكن ما مثل ما لمولانا جل وعز لزم عند تعلق تينك القدرتين بإيجاد ذلك الممكن أن لا يوجد بهما معا؛ لاستحالة أثر واحد بين مؤثرين لما يلزم عليه من رجوع الأثر

الواحد أثرين، وذلك لا يعقل؛ فإنه لا بد من عجز أحد المؤثرين وذلك مستلزم لعجز الآخر المماثل له في القدرة على الإيجاد.

وإذ لزم عجزهما معا في هذا الممكن لزم عجزهما كذلك في سائر الممكنات لعدم الفرق بينهما وذلك مستلزم استحالة وجود الحوادث كلها، والمشاهدة تقتضي بطلان ذلك ضرورة.

وإذا استبان وجوب عجزهما معا مع الاتفاق على ممكن واحد كان مع الاختلاف فيه على سبيل التضاد أولى؛ فتعين وجوب وحدانية مولانا جل وعز في ذاته وفي صفاته وفي أفعاله. وبهذا تعرف أن لا أثر لقدرتنا في شيء من أفعالنا الاختيارية كحركاتنا وسكناتنا وقيامنا وقعودنا ومشينا ونحوها، بل جميع ذلك مخلوق لمولانا جل وعز بلا واسطة.

وقدرتنا أيضا مثل ذلك عرض مخلوق لمولانا جل وعز تقارن تلك الأفعال الاختيارية، وتتعلق بها من غير تأثير لها في شيء من ذلك أصلا، وإنما أجرى الله تعالى العادة أن يخلق عند تلك القدرة، لا بها، ما شاء من الأفعال، وجعل الله سبحانه وجود تلك القدرة مقارنة للفعل شرطا في وجوب التكليف.

وهذا الاقتران والتعلق لهذه القدرة الحادثة بتلك الأفعال من غير تأثير لها أصلا هو المسمى في الاصطلاح وفي الشرع بالكسب والاكتساب، وبحسبه تضاف الأفعال إلى العباد؛ كقوله تعالى: ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وأما الاختراع والإيجاد فهو من خواص مولانا جل وعز لا يشاركه فيه شيء سواه تبارك وتعالى ويسمى العبد عند خلق الله تعالى فيه هذه القدرة المقارنة للفعل مختارا، وعندما يخلق تعالى فيه الفعل مجردا عن مقارنة تلك القدرة الحادثة مجبورا مضطرا؛ كالمرتعش مثلا، وعلامة مقارنة القدرة الحادثة لما يوجد في محلها تيسره بحسب العادة فعلا أو تركا، وعلامة الجبر وعدم تلك القدرة عدم التيسر.

وإدراك الفرق بين هاتين الحالتين ضروري لكل عاقل كما أن الشرع جاء بإثبات الحالتين، وتفضل بإسقاط التكليف في الحالة الثانية وهي حالة الجبر دون الأولى، قال الله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، أي إلا ما في طاقتها بحسب العادة، وأما بحسب العقل ونفس الأمر فليس في وسعها أي طاقتها اختراع شيء ما.

وبهذا تعرف بطلان مذهب الجبرية القائلين ياستواء الأفعال كلها، وأنه لا قدرة تقارن شيئا منها عموما، ولا شك أنهم في هذه المقالة مبتدعة بله يكذبهم الشرع والعقل وبطلان مذهب القدرية مجوس هذه الأمة القائلين بتأثير تلك القدرة الحادثة في الأفعال على حسب إرادة العبد ولا شك أنهم مبتدعة أشركوا مع الله تعالى غيره فتحقق مذهب أهل السنة بين هذين المذهبين الفاسدين، فهو قد خرج ﴿مِن بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَّبَنًا خَالِصًا سَائِغًا لِّلشَّارِبِينَ﴾ [النحل: الآية ٦٦] بين قوم أفرطوا وهم الجبرية، وبين قوم فرّطوا وهم القدرية.

وكما أن هذه القدرة الحادثة لا أثر لها أصلا في فعل من الأفعال كذلك لا أثر للنار في شيء من الإحراق أو الطبخ أو التسخين أو غير ذلك لا بطبعها ولا بقوة وضعت فيها، بل الله تعالى أجرى العادة اختيار منه جل وعز بإيجاد تلك الأمور عندها لا بها وقس على هذا ما يوجد من القطع عند السكين، والألم عند الجوع، والشبع عند الطعام، والري والنبات عند الماء والضوء عند الشمس والسراج ونحوهما والظل عند الجدار والشجرة ونحوهما وبرد الماء السخن عند صب الماء البارد فيه وبالعكس ونحو ذلك مما لا ينحصر. فاقطع في ذلك كله بأنه مخلوق لله تعالى بلا واسطة ألبتة وأنه لا تأثير فيه أصلا لتلك الأشياء التي جرت العادة بوجودها معها.

وبالجملة فلتعلم أن الكائنات كلها يستحيل منها الاختراع لأثر ما، بل جميعا مخلوق لمولانا جل وعز ومفتقر إليه اشد الافتقار ابتداء ودواما بلا واسطة، فبهذا شهد البرهان العقلي، ودل عليه الكتاب والسنة وإجماع السلف الصالح قبل ظهور البدع، ولا تصغ بأذنيك لما ينقله بعض من اولع بنقل الغث والسمين عن مذهب بعض أهل السنة مما يخالف ما ذكرناه لك فشد يدك على ما ذكرناه وهو الحق الذي لا شك فيه ولا يصح غيره واقطع تشوفك إلى سماع الباطل تعش سعيدا وتمت إن شاء الله تعالى طيبا رشيدا والله المستعان.

وأما برهان وجوب اتصافه تعالى بالقدرة والإرداة والعلم والحياة، فلأنه لو انتفى شيء منها لما وجد شيء من الحوادث.

فقد تقدم لك أن تأثير القدرة الأزلية موقوف على إرادته تعالى ذلك الأثر وإرادته تعالى ذلك الأثر موقوفة على العلم به، والاتصاف بالقدرة والإرادة، والعلم موقوف على الاتصاف بالحياة؛ إذ هي شرط فيها ووجوب المشروط بدون شرطه مستحيل.

فإذن وجود حادث أي حادث كان موقوف على اتصاف محدثه بهذه الصفات الأربع، فلو انتفى شيء منها لما وجد شيء من الحوادث للزوم عجزه حينئذ، وبهذا تبين وجوب وجود اتصافه تعالى بهذه الصفات في الأزل؛ إذ لو كانت حادثة لزم توقف إحداثها على اتصافه تعالى بأمثالها قبلها، ثم ينقل الكلام إلى أمثالها ويلزم التسلسل وهو محال، فيكون وجود تلك الصفات على هذا التقدير محالا وذلك مؤد إلى المحذور المذكور، وهو ان لا يوجد شيء من الحوادث.

وبهذا تعرف أيضا وجوب عموم التعلق للمتعلق منها كالعلم والقدرة والإرادة؛ إذ لو اختصت ببعض المتعلقات دون بعض لزم الافتقار إلى مخصص فتكون حادثة، ولا يمكن أن يكون المحدث لها غير الموصوف بها لما عرفت من وجوب الوحدانية له تعالى وانفراده بالاختراع وإحداثه تعالى لها فرع اتصافه بأمثالها قبلها، ثم ينقل الكلام إلى تلك الأمثال ويجيء ما قد سبق، فقد بان لك بهذا أن البرهان الذي ذكرناه في أصل العقيدة يؤخذ منه ثلاثة أمور:

وجود هذه الصفات، ووجوب القدم والبقاء لها، ووجوب عموم التعلق للمتعلق منها.

وقد أشار في أصل العقيدة إلى أن البرهان الذي ذكره هو لهذه المطالب الثلاثة: أما الوجود والوجوب فأشار إليها بقوله ووجوب اتصافه تعالى بالقدرة والإرادة؛ إذ الوجوب لهذه الصفات يستلزم وجودها، وأشار إلى المطلب الثالث، وهو عموم التعلق للمتعلق منها بالألف واللام التي أدخلها على صفة القدرة وما بعد من الصفات، فإنها للعهد، والمعهود به الصفات التي فسر تعلقها فيما سبق، وبالله التوفيق.

وأما برهان وجوب السمع له تعالى والبصر والكلام: فالكتاب والسنة والإجماع وأيضا لو لم يتصف بها لزم أن يتصف بأضدادها، وهي النقائص، والنقص عليه تعالى محال.

هذه الثلاثة لما لم تتوقف على معرفتها دلالة المعجزة على صدق الرسل عليهم الصلاة والسلام صح أن يستند في معرفة وجوب اتصافه تعالى بها إلى قول الرسول عليه الصلاة والسلام، والدليل الشرعي فيها أقوى من الدليل العقلي، ولهذا بدأنا به في أصل العقيدة.

وقولنا: (فيها) في الدليل الثاني العقلي والنقص على الله تعالى محال؛ يعني: لأنه يستلزم أن يحتاج حينئذ إلى من يكمله بأن يدفع عنه ذاك النقص ويخلق له الكمال وذلك يستلزم حدوثه وافتقاره إلى إله آخر. كيف وقد تقرر بالدليل وجوب الوحدانية له تعالى؟ وأيضا لو اتصف تعالى بتلك النقائص لزم أن يكون بعض مخلوقاته أكمل منه - تعالى الله عن ذلك- لسلامة كثير من المخلوقات من تلك النقائص، والمخلوق يستحيل أن يكون أشرف من خالقه.

وهذا الدليل العقلي وإن كان لا يسلم من الاعتراض فذكره على سبيل التبعية والتقوية لما هو مستقل بنفسه – ولا يرد عليه شيء وهو الدليل النقلي- حسن، وقد لوحنا إلى ذلك بتأخيره في أصل العقيدة، وبالله التوفيق.

وأما برهان كون فعل الممكنات أو تركها جائزا في حقه تعالى: فلأنه لو وجب عليه تعالى شيء منها عقلا أو استحال عقلا؛ لانقلب الممكن واجبا أو مستحيلا،وذلك لا يعقل.

لا شك أن الممكن في اصطلاح المتكلمين، مرادف للجائز فيكون معناه هو الذي يصح في العقل وجوده وعدمه؛ فإذن لو وجب وجوده عقلا او استحال عقلا لزم قلب الحقائق وذلك لا يعقل

وأيضا فالمعتزلة إنما يوجبون من الممكنات على الله تعالى فعل الصلاح والأصلح للخلق، والمشاهدة والشرع يقضيان بفساد قولهم في ذلك كما أشرنا إليه فيما سبق عند شرح قولنا في أصل العقيدة.

وأما الجائز في حقه تعالى، فلو وجب فعل الصلاح والأصلح على الله تعالى -كما تقوله المعتزلة- لهداهم سبحانه وتعالى إلى الصواب في عقائدهم، ولما تركهم في عماهم يترددون وهوسهم في هذا الفصل ظاهر لكل عاقل فلا نطيل به، وبالله التوفيق.

ما يجب على الرسل وما يجوز وما يستحيل وبراهين ذلك

وأما الرسل عليهم الصلاة والسلام فيجب في حقهم: الصدق والأمانة وتبليغ ما أمروا بتبليغه للخلق. ويستحيل في حقهم عليهم الصلاة والسلام أضداد هذه الصفات وهي الكذب والخيانة بفعل شيء مما نهى عنه نهي تحريم أو كراهة، وكتمان شيء أمروا بتبليغه للخلق، ويجوز في حقهم عليهم الصلاة والسلام ما هو من الأعراض البشرية التي لا تؤدي إلى نقص في مراتبهم العلية: كالمرض ونحوه.

اعلم أن الرسول هو إنسان بعثه الله تعالى للخلق ليبلغهم ما أوحي إليه، وقد يخص بمن له كتاب أو شريعة أو نسخٌ لبعض أحكام الشريعة السابقة، وهذا البعث من الجائزات عند أهل السنة وأوجبته المعتزلة على أصلهم الفاسد في وجوب مراعاة الصلاح والأصلح وأحالته البراهمة لذلك أيضا، ولا خفاء في هوسهم وكفرهم.

والدليل لأهل السنة على أن البعث للرسل جائز لا واجب: أن البعث فعل من أفعال الله وقد علمت أنه جل وعز لا يجب عليه فعل وإن كان صلاحا أو أصلح ولا يتحتم عليه ترك، وكلامنا في أصل العقيدة واضح لا يحتاج إلى شرح.

وأما برهان وجوب صدقهم عليهم الصلاة والسلام، فلأنهم لو لم يصدقوا للزم الكذب في خبره تعالى لتصديقه تعالى لهم بالمعجزة النازلة منزلة قوله: "صدق عبدي في كل ما يبلغ عني"

هذا برهان وجوب صدق الرسل عليهم الصلاة والسلام في دعواهم الرسالة يبلغونه بعد ذلك للخلق، وحاصل هذا البرهان أن المعجزة التي خلقها الله تعالى على أيدي الرسل هي أمر خارق للعادة مقرون بالتحدي مع عدم المعارضة تنزل من مولانا جل وعز قوله جل وعز: "صدق عبدي في كل ما يبلغ عني".

فلو جاز الكذب على الرسل لجاز الكذب عليه تعالى؛ إذ تصديق الكاذب كذب، والكذب على الله تعالى محال؛ لأن خبره تعالى إنما يكون على وفق علمه والخبر على وفق العلم لا يكون إلا صدقا، فخبره تعالى لا يكون إلا صدقا.

وقولنا في تعريف المعجزة (أمر) أحسن من قول بعضهم فعل؛ لأن الأمر يتناول الفعل كانفجار الماء مثلا من بين الأصابع، وعدم الفعل كعدم إحراق النار مثلا لإبراهيم عليه السلام، واحترز بقيد المقارنة للتحدي عن كرامات الأولياء والعلامات الإرهاصية التي تتقدم بعثة الأنبياء تأسيسا لها وعن أن يتخذ الكاذب معجزة من مضى حجة لنفسه، واحترز بقيد عدم المعارضة عن السحر والشعوذة.

ومعنى التحدي دعوى الخارق دليلا على الدعوى إما بلسان الحال وإما بلسان المقال، وقد ضرب العلماء لدعوى الرسول وطلبه المعجزة من الله تعالى دليلا على صدقه مثلا؛ بتصح به دلالتها على صدق الرسل عليهم الصلاة والسلام، ويعلم ذلك على الضرورة، فقالو: مثال ذلك: ما إذا قام رجل في مجلس ملك بمرأى منه ومسمع بحضور جماعة وادعى أنه رسول هذا الملك إليهم فطالبوه بالحجة، فقال: هي أن يخالف الملك عادته ويقوم عن سريره ويقعد ثلاث مرات مثلا؛ ففعل، فلا شك

أن هذا الفعل من الملك على سبيل الإجابة للرسول تصديق له ومفيد للعلم الضروري بصدقه بلا ارتياب وانزل منزلة قوله: صدق هذا الإنسان في كل ما يبلغ عني، ولا فرق في حصول العلم الضروري بصدق ذلك الرسول بين من شاهد ذلك الفعل من الملك وبين من لم يشاهده إلا أنه بلغه بالتواتر خبر ذلك الفعل، فلا شك في مطابقة هذا المثال لحال الرسل عليهم الصلاة والسلام، فلا يرتاب في صدقهم عليهم الصلاة والسلام إلا من طبع الله على قلبه والعياذ بالله تعالى نسأل الله سبحانه ثبات الإيمان والوفاة على أكمل حالاته بلا محنة دنيا وأخرى.

وأما برهان وجوب الأمانة لهم عليهم الصلاة والسلام فلأنهم لو خانوا بفعل محرم أو مكروه، لانقلب المحرم أو المكروه طاعة في حقهم؛ عليهم الصلاة والسلام لأن الله تعالى قد أمرنا بالاقتداء بهم في أقوالهم وأفعالهم ولا يأمر تعالى بمحرم ولا مكروه، وهذا بعينه هو برهان وجوب الثالث.

لا شك أن الرسل عليهم الصلاة والسلام قد أمرنا بالاقتداء بهم في أقوالهم وأفعالهم إلا ما ثبت اختصاصهم به عن أممهم، قال الله تعالى في حق نبينا ومولانا محمد ﷺ: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [لآل عمران: ٣١] وقال: ﴿وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٨] وقال: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ ۚ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُم بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ﴾ [الأعراف: ١٥٦،١٥٧] إلى غير ذلك مما يطول تتبعه، وقد علم من دين الصحابة ضرورة اتباعه عليه السلام من غير توقف على نظر أصلا في جميع أقواله وأفعاله إلا

ما قام به دليل على اختصاصه به فقد خلعوا نعالهم لما خلع عليه الصلاة والسلام نعله ونزعوا خواتمهم لما نزع عليه الصلاة والسلام خاتمه، وحسر أبو بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما عن ركبتيهما في قصة جلوسهم على البئر كما فعل النبي ﷺ، وكاد يقتل بعضهم بعضا من شدة الازدحام على الحلاق عندما رأوه ﷺ يحلق رأسه وحل من عمرته في قصة الحديبية وكانوا يبحثون البحث العظيم عن هيئة جلوسه ونومه وكيفية أكله وغير ذلك ليقتدوا به، وقال لهم عليه الصلاة والسلام لما أرادوا التبتبل والانقطاع للعبادة ليلا ونهارا: "أما أنا فآكل وأنام وأتزوج النساء" -أو كلاما يقرب من هذا- "فمن رغب عن سنتي فليس مني".

فانظر كيف ردهم بفعله الذي لا معدل عن الاقتداء به عما قصدوه مع أنه يظهر قبل التأمل أن ما قصدوه هو من أكبر الطاعات وجهاد النفس، وقد ثبت أن ابن عمر رضي الله عنهما لما سأله سائل عن صبغه بالصفرة ولبسه النعال السبتية، وكونه لا يحرم إذا أهل هلال الحجة، وإنما يحرم في يوم التروية، وكونه إنما يلمس الركنين اليمانيين: فأجابه بأنه استند في ذلك كله لفعله صلى الله عليه وسلم، وقد أدار رضي الله عنه للحجر الأسود : (لقد علمت أنك حجر لا تضر ولا تنفع، ولولا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلك ما قبلتك) وقد ثبت عن بعض السلف وأظنه الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه أنه كان لا يأكل البطيخ، فقيل له في ذلك، فقال منعني من أكله أنه لم يثبت عندي كيف أكله النبي ﷺ.

وبالجملة فالاتباع له ﷺ في جميع أفعاله وأقواله إلا ما اختص به، ورؤية الكمال فيها جملة وتفصيلا بلا تردد ولا توقف أصلا مما علم من دين السلف ضرورة، ولا شك أن هذا دليل قطعي إجماعي على عصمته ﷺ، وفي معناه عصمة سائر الرسل عليهم الصلاة والسلام من جميع المعاصي والمكروهات وأن أفعالهم عليهم السلام دائرة بين الواجب والمندوب والمباح وهذا بحسب النظر إلى الفعل من حيث ذاته، وأما لو نظر إليه بحسب عوارضه فالحق أن أفعالهم دائرة بين الوجوب والندب لا غير؛ لأن المباح لا يقع منهم عليهم الصلاة والسلام بمقتضى الشهوة ونحوها كما يقع من غيرهم، بل لا يقع منهم إلا مصاحبا لنية يصير بها قربة وأقل ذلك أن يقصدوا به التشريع للغير، وذلك من باب التعليم وناهيك بمنزلة قربة التعليم وعظيم فضلها.

وإذا كان أدنى الأولياء لله يصل إلى رتبة تصير معها مباحاته كلها طاعات بحسن النية في تناولها، فما بالك بخيرة الله تعالى من خلقه وهم أنبياؤه ورسله عليهم الصلاة والسلام، لا سيما أفضل الخلق وأشرف العالمين جملة وتفصيلا بإجماع من يعتد بإجماعه سيدنا ومولانا محمد ﷺ ولأجل انحصار أفعالهم في الواجب والمندوب على هذا الذي ذكرناه اقتصرنا في أصل العقيدة على ما يقتضي الاختصاص بهما وهو الطاعة، وزدنا التقييد بقولنا في حقهم إشارة إلى أن بعض أفعالهم وإن كان يطلق عليها الإباحة بالنظر إلى الفعل في نفسه وبالنظر إلى مطلق وجوده من عامة المؤمنين فهو في حقهم عليهم الصلاة والسلام لكمال معرفتهم بالله تعالى وسلامتهم من دواعي النفس والهوى وأمنهم من طوارق الفترات والملل يقظة ونوما وتأييدهم بعصمة الله تعالى في

كل حال لا يقع منهم إلا طاعة يثابون عليها؛ صلى الله على نبينا وعلى جميع إخوانه من النبيين والمرسلين، ولتكن – أيها المؤمن على حذر عظيم ووجل شديد على إيمانك أن يسلب منك بأن تصغي بأذنك أو عقلك إلى خرائف ينقلها كذبة المؤرخين وتبعهم في بعضها بعض جهلة المفسرين، فقد سمعت الحق الذي لا غبار عليه في حقهم عليهم الصلاة والسلام، فشد يدك عليه وانبذ كل ما سواه والله المستعان.

قوله: (وهذا بعينه هو برهان وجوب الثالث) ، مراده بالثالث؛ تبليغهم عليهم الصلاة والسلام ما أمروا بتبليغه، ولا شك أنهم لو وقع منهم خلاف ذلك لكنا مأمورين بأن نقتدي بهم في ذلك فنكتم نحن أيضا بعض ما أوجب الله تعالى علينا تبليغه من العلم النافع لمن اضطر إليه، كيف وهو محرم ملعون فاعله؟ قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ ۙ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾ [البقرة: ١٩٥].

وكيف يتصور وقوع ذلك منهم عليهم الصلاة والسلام ومولانا جل وعز يقول لسيدنا ومولانا محمد ﷺ: ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ۚ﴾ [المائدة: ٦٧] أي: إن لم تبلغ بعض ما أمرت بتبليغه من الرسالة فحكمك حكم من لم يبلغ شيئا منها.

فانظر هذا التخويف العظيم لأشرف خلقه وأكملهم معرفة به وكان خوفه على قدر معرفته ولهذا كان يسمع لصدره عليه الصلاة والسلام أزيز كأزيز المرجل من خوف الله تعالى، وقد شهد مولانا جل وعز لسيدنا محمد ﷺ بكمال التبليغ، فقال

تبارك وتعالى: ﴿اليومَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وأَتْمَمْتُ علَيْكُم نِعْمَتي ورَضِيتُ لَكُمُ الإسْلامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣] وقال سبحانه وتعالى ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ۖ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ [البقرة: ٢٥٦]،وقال تعالى: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ فَمَا أَنتَ بِمَلُومٍ﴾ [الذاريات: ٥٤] والآي في ذلك كثير، وبالله سبحانه وتعالى التوفيق.

وأما دليل جواز الأعراض البشرية عليهم صلوات الله وسلامه عليهم فمشاهدة وقوعها بهم: إما لتعظيم أجورهم، أو للتشريع أو للتسلي لخسة قدرها عند الله تعالى وعدم رضاه بها دار جزاء لأنبيائه باعتبار أحوالهم فيها عليهم الصلاة والسلام.

يعني أن الأعراض البشرية لا يقع منها بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام إلا ما لا يخل بشيء من مقاماتهم ولا يقدح في شيء من مراتبهم، فالمرض مثلا وإن كان يقع بهم فحده منهم البدن الظاهر، وأما قلوبهم باعتبار ما فيها من المعارف والأنوار التي لا يعلم قدرها إلا مولانا جل وعز الذي من عليهم بها فلا يخل المرض بقلامة ظفر منها ولا يكدر شيئا من صفوها ولا يوجب لهم ضجرا ولا انحرافا ولا ضعفا لقواهم الباطنة أصلا كما هو كذلك موجود في حق غيرهم عليهم الصلاة والسلام، وكذا الجوع والنوم لا يستولي على شيء من قلوبهم، ولهذا تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم في توهجها بأنوار المعارف والحضور والترقي في منازل القرب التي لم يحم أحد ممن سواهم حول أدنى شيء منها. وقيامهم بالوظائف التي كلفوا بها في الحضر والسفر والصحة والمرض أكمل قيام هو على حد سواء في جميع الأحوال.

وفائدة إصابة ظواهرهم عليهم الصلاة والسلام بتلك الأعراض ما أشرنا إليه في أصل العقيدة من تعظيم أجرهم عليهم الصلاة والسلام وذلك كما في أمراضهم وجوعهم، وإذاية الخلق لهم، ولهذا قال ﷺ: "أشدكم بلاء: الأنبياء، ثم الأولياء، ثم الأمثل فالامثل"، ولا يخفى أن مولانا جل وعز قادر أن يوصل إليهم ذلك الثواب الأعظم بلا مشقة تلحقهم عليهم الصلاة والسلام لكن بعدله جل وعلا وعظيم حكمته التي لا تحصرها العقول اختار أن يوصل لهم ذلك الثواب مع تلك الأعراض، يفعل ما يشاء، لا يسأل عما يفعل -تبارك وتعالى- وهم يسألون.

ومن فوائد نزول تلك الأعراض بهم عليهم الصلاة والسلام تشريع الأحكام المتعلقة بها للخلق كما عرفنا أحكام السهو في الصلاة من سهو رسول الله ﷺ، وكيف تؤدى الصلاة في حال المرض والخوف من فعله عليه الصلاة والسلام لها عند ذلك عرفنا هيئة أكل الطعام وشرب الشراب من أكله وشربه ﷺ، وإلا فهو كان عليه الصلاة والسلام غنيا عن الطعام والشراب؛ إذ هو عليه الصلاة والسلام يبيت عند ربه يطعمه ويسقيه إلى غير ذلك. ومن فوائدها أيضا التسلي عن الدنيا أي التصبر ووجود الراحة واللذات لفقدها والتنبيه لخسه قدرها عند الله سبحانه وتعالى بما يراه العاقل من مقاساة هؤلاء السادات الكرام خيرة الله سبحانه من خلقه لشدائدها وإعراضهم عنها وعن زخرفها الذي عز كثيرا من الحمقى إعراض العقلاء عن الجيف والنجاسات، ولهذا قال ﷺ: "الدنيا جيفة قذرة"، ولم يأخذوا منها عليهم الصلاة

والسلام إلا شبه زاد المسافر المستعجل، ولهذا قال ﷺ: "كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل"، وقال ﷺ: "لو كانت الدنيا تزن عند الله جناح بعوضة ما سقى الكافر منها جرعة ماء".

فإذا نظر العاقل في أحوال الأنبياء عليهم الصلاة والسلام باعتبار زينة الدنيا وزخارفها، علم علم اليقين أنها لا قدر لها عند الله سبحانه وتعالى، فأعرض عنها بقلبه بالكلية إن كان ذا همة علية للحلول في الفراديس العلى وعظيم التلذذ الذي لا يكيف بزوال الحجاب عنه لرؤية المولى الكريم جل جلاله بكرة وعشيا، وشد إزاره لعبادة مولاه عز وجل شد الكرام وصبر هذه اللحظة اليسيرة من العمر على طاعة ربه وما أربح صفقة هذا الموفق.

إذ بذل شيئا قليلا يسيرا لا قيمة له ليسارته وخسته فأخذ شيئا كثيرا لا قيمة له لكثرته وعظيم رفعته وتزايد نعمه كل لحظة أبد الآبدين، فبينما هذا الموفق في ذل أطماره وخفقان قلبه وسيلان دمعه وعويله في الأسحار وتوحشه من الخلق طرا يندب على نفسه بنفسه، وقد أخرق كبده خوف فوات رضا المولى الذي لا يمكن منه خلف، تطير روحه أحيانا وترفرف لقصد الخروج من شدة الحب وانزعاج حرارة الشوق، فيردها محيط قفص البدن.

ثم يهب عليها نسيم الوصلة فتسكن روحه لذلك بعض سكون فبينما هو في مكابدة هذه الأحوال والتنعم بالمحبوب وراء الحجاب إذ هو قد أصبح قريبا بنفس موته متصلا بمحبوبه دون حجاب يتنعم برؤية من ليس كمثله شيء، جل رب الأرباب

فألقى عليه من خلع الكرامات ما يليق بكرمه ومنحه ما لا يحيط به عقل ولا يحصيه ديوان من طرائف هباته وجلائل نعمه.

وأصبح بعد كان حقيرا مسكينا لا يعبأ به ملكا من ملوك الجنة يسرح فيها أين شاء ويتنعم فيها كيف شاء منها وتطوف عليه الحور العين والولدان، ويرى إثر الموت ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب إنسان.

فهذا أيها العاقل هو الملك الذي يحق أن نبذل فيه النفوس والمهج، ثم هي والله ليست بقيمة لشيء منه لولا فضل الله الكريم الوهاب، فحدث عن بحر فضله العظيم بما شئت ولا حرج قال:

دببت للمجد والساعون قد بلغوا ... حد النفوس وألقوا دونه الأزرا

وكابدوا المجد حتى مل أكثرهم ... وعانق المجد من وافى ومن صبرا

لا تحسب المجد تمرا أنت آكله ... لن تبلغ المجد حتى تلعق الصبرا

فسبحان من أكرم قوما وأكمل عقولهم وعلاهم دنيا وأخرى إلى أعلى المنازل وحط قوما مع مساواتهم لهم في الصورة البشرية إلى أرذل شيء من الحضيض السافل وملّكهم لأخس شيء وهو النفس والشيطان والهوى فاتبعوهم من غير شيء وعرضوهم دنيا وأخرى لمهالك عظيمة وهول أثر الموت شديد مستطيل نازل وحسبوا -لعمى بصائرهم وتناهي حماقاتهم وشدة بلائهم وكثرة محنهم- أنهم ظفروا بشيء من اللذائذ، وهم والله قد خرجوا من الدنيا لم يظفروا بشيء من لذائذ العاجل والآجل:

يقضى على المرء في أيام محنته .... حتى يرى حسنا ما ليس بالحسن

إلى المولى الكريم نشكو ما أصابنا من التخلف عن وفاق ذوي الهمم السادة الكرام وبقائنا عاجزين مطروحين في ساقة الاخساء اللئام نتجاذب معهم بقلوبنا وجوارحنا شهوات وهمية لا جدوى لها ولا طائل تحتها عند سبرها بمحك التحقيق التام، بل هي في الحقيقة سموم قاتلة وعورات بادية وعذرات منتنة، حجب نتنها عن الجهلة النيام ذوي الأوهام، ثم تشاغلنا بها يا طول حسرتنا ولهفنا وعظيم حمقنا في مفازة مهلكة يخشى فيها من الانقطاع والهلاك بمجرد التفاتة واحدة عن المقصد والمرام، فكيف بما نحن فيه من التلفت عن مهيع الاستقامة، حتى عدلنا يا ويلنا عن سنن الهدى وقصدنا بجهلنا عين مواضع الهلاك بقوة العزم والاهتمام.

اللهم يا منقذ الغرقى بعد أن يئسوا أنقذنا يا مولانا من هذا الوجل العظيم الذي نحن فيه بلا محنة يا أرحم الراحمين يا ذا الجلال. اللهم لك الحمد إليك المشتكى وبك المستغاث، وأنت المستعان وعليك التكلان ولا حول ولا قوة إلا بك، فاحرسنا يا مولانا بعينك التي لا تنام واكنفنا بكنفك الذي لا يرام وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الأئمة الأعلام ومن تبعهم بإحسان على طول الدوام.

كلمة التوحيد

ويجمع معاني هذه العقائد كلها قول: لا إله إلا الله محمد رسول الله ﷺ

لما فرغ من ذكر ما يجب على المكلف معرفته من عقائد الإيمان في حق مولانا جل وعز، وفي حق رسله عليهم الصلاة والسلام كمل الفائدة هنا ببيان اندراج جميع

ما سبق تحت كلمة التوحيد وهي: "لا إله إلا الله محمد رسول الله" ليحصل لك العلم بعقائد الإيمان تفصيلا وإجمالا، ولتعرف بذلك شرف سر هذه الكلمة المشرفة وما انطوى تحتها من المحاسن حتى يتشعشع القلب عند ذكرها بأنوار اليقين ويتموج فيه أضواء الإيمان، حتى تنبسط على الظاهر وتنتشر إلى عليين وينفتق لك كنز هذه الكلمة العظيمة عن يواقيت فراديس الجنان، وتعرف قدر ما منحت من النعمة العظمى التي من بها بمحض فضله الكريم الرحمن الرحيم.

وبعد أن كان قد احتوى بيت بدنك على كنز عظيم من كنوز مولانا الموصلة إلى كشف الحجب والتمتع بشريف الرضوان وأنت لم تدر يا مسكين ما هنالك وعسر عليك الوصول إلى ما في باطنه من المحاسن الفاخرة التي لا تنال والله لولا فضله سبحانه وتعالى بشيء من الإيمان، ولا شك أن هذه الكلمة مما يجب على كل مؤمن أن يعتني بشأنها؛ إذ هي ثمن الجنة والمنقذة من المهالك دنيا وأخرى.

وقد نص العلماء على أنه لا بد من فهم معناها وإلا لم ينتفع بها صاحبها في الإنقاذ من الخلود في النار، ولهذا ينبغي أن يكون كلامنا فيها على سبيل الاختصار في سبعة فصول:

الأول: في ضبط هذه الكلمة المشرفة.

والثاني: في إعرابها

والثالث: في بيان معانيها.

والرابع: في بيان حكمها.

والخامس: في بيان فضلها.

والسادس: في كيفية ذكرها على الوجه الأكمل الذي يذوق به ذاكرها جميع لذات محاسنها كلها أو بعضها على حسب ما يفتح الله له عند ذكرها من التخلية والتحلية.

والسابع: في بيان الفوائد التي تحصل لذاكرها بالمواظبة عليها على الوجه الأكمل إن شاء الله تبارك وتعالى.

ولنؤخر بيان الفصول الأربعة وهي الرابع وما بعده إلى ما يناسبها في أصل العقيدة وهو قولنا فيها فعلى العاقل أن يكثر من ذكرها ..إلخ.

وأما ضبط هذه الكلمة المشرفة فينبغي للذاكر أن لا يطيل مد ألف (لا) جدا، وأن يقطع الهمزة من (إله)؛ إذ كثيرا ما يلحن بعض الناس فيردها ياء وكذا يفصح بالهمزة من (إلا)، ويشدد اللام بعدها؛ إذ كثيرا ما يلحن بعضهم فيرد الهمزة ياء أيضا، ويخفف اللام.

وأما كلمة الجلالة والتعظيم التي بعد (إلا) فلا يخلو إما أن يقف عليها الذاكر أو لا؛ فإن وقف عليها تعين السكون، وإن وصلها بشيء آخر كأن يقول: لا إله إلا الله وحده لا شريك له؛ فله فيها وجهان: الرفع وهو الأرجح والنصب وهو المرجوح، وسيأتي وجهها في فصل الإعراب، وينبغي أن ينون الذاكر اسم سيدنا محمد ﷺ، ويدغم تنوينه في الراء، وأما إعراب هذه الكلمة المشرفة فقد علمت أنها قد احتوت على صدر وعجز، فعجزها ظاهر الإعراب، إذ هو جملة من مبتدأ وخبر ومضاف إليه، وأما صدرها (لا) فيه نافية للجنس و(إله) مبني معها لتضمنه معنى (من)؛ إذ التقدير: لا من إله؛ ولهذا كانت نصا في العموم كأنه نفي كل إله غير الله عز وجل من مبدأ ما

يقدر منها إلى ما لا نهاية مما يقدر، وقيل بني الاسم معها للتركيب وذهب الزجاج وإلى أن اسمها معرب منصوب بها.

وإذ فرعنا على المشهور من البناء فموضع الاسم نصب ب (لا) العاملة فيه عمل (أن) والمجموع من (لا إله) في موضع رفع على الابتداء، والخبر المقدر هو لهذا المبتدأ ولم تعمل فيه (لا) عند سيبويه. وقال الأخفش: (لا) هي العاملة فيه.

وقال الدماميني في تعليقه على المغني: "قد تكلم القاضي محب الدين ناظر الجيش في شرح التسهيل على إعراب هذه الكلمة الشريفة بكلام أورده بجملته، وإن كان فيه طول لاشتماله على فوائد؛ قال: قال أهل العلم: إن الاسم المعظم في هذا التركيب يرفع وهو الكثير ولم يأت في القرآن العزيز غيره وقد ينصب، أما إذا رفع فالأقوال فيه للناس على اختلاف إعرابهم خمسة: منها قولان معتبران وثلاثة لا معول على شيء منها، فالقولان المعتبران: أن يكون رفعه على البدلية وأن يكون على الخبرية، وأما القول بالبدلية فهو المشهور الجاري على ألسنة المعربين وهو رأي ابن مالك فإنه قال لما تكلم على حذف خبر (لا) العاملة عمل (أن): وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع (إلا) نحو: (لا إله إلا الله)، وهذا الكلام منه يدل على أن رفع الاسم المعظم ليس على الخبرية وحينئذ يتعين أن يكون على البدلية، ثم الأقرب أن يكون بدلا من الضمير المستتر في الخبر المقدر.

وقد قيل إنه بدل من اسم (لا) باعتبار محل الابتداء يعني باعتبار محل الاسم قبل دخول (لا)، وإنما كان القول بالبدل من الضمير المستتر أولى؛ لأن الإبدال من الأقرب أولى من الأبعد ولأنه لا داعية إلى الاتباع باعتبار المحل مع إمكان الاتباع

باعتبار اللفظ، ثم البدل إن كان من الضمير المستكن في الخبر كان البدل فيه نظير البدل في نحو: ما قام أحد إلا زيدٌ، لأن البدل في المسألتين باعتبار اللفظ وإن كان من الاسم كان البدل فيه نظير البدل في نحو: لا أحد فيها إلا زيدٌ؛ لأن البدل في المسألأتين باعتبار المحل. وقد استشكل الناس البدل فيما ذكرنا.

وأما في نحو: ما قام أحد إلا زيدٌ، فمن وجهين: أحدهما أنه بدل بعض وليس ثم ضمير يعود على المبدل منه، الثاني أن بينهما مخالفة؛ فإن البدل موجب والمبدل منه منفي، وقد أجيب عن الأول: بأن (إلا) وما بعدها من تمام الكلام الأول، و(إلا) قرينة مفهمة أن الثاني: قد كان يتناوله الأول فمعلوم أنه بعضه فلا يحتاج فيه إلى رابط بخلاف نحو: قبضت المال بعضه؛ وعن الثاني: بأنه بدل من الأول في عمل العامل، وتخالفهما بالنفي والإيجاب لا يمنع البدلية؛ لأن مذهب المبدل أن يجعل الأول كأنه لم يذكر والثاني في موضعه.

وقد قال ابن الضائع: إذا قلنا: ما قام أحد إلا زيد؛ ف (إلا زيد) هو البدل، وهو الذي يقع في موضعه أحد، فليس (زيد) وحده بدل من (أحد)؛ قال وإنما (إلا زيد) هو الأحد الذي نفيت عنه القيام؛ ف(إلا زيد) بيان للأحد الذي عنيت.

ثم قال بعد ذلك: فعلى هذا، البدل في الاستثناء أشبه ببدل الشيء من الشيء من بدل البعض من الكل. وقال في موضع آخر: لو قيل أن البدل في الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك الأبدال التي تبينت من غير الاستثناء لكان وجها وهو الحق" انتهى.

وأما في نحو: لا أحد فيها إلا زيد؛ فوجه الإشكال فيه أن (زيدا) بدل من (أحد) وأنت لا يمكنك أن تحله محله. وقد أجاب الشلوبين عن ذلك بأن هذا الكلام إنما هو على توهم: ما فيها أحد إلا زيد؛ إذ المعنى واحد وهذا يمكن فيه الحلول بأن نقول: ما فيها إلا زيد. انتهى. وهو كلام حسن.

قال الدماميني: "وعلى قول الشلوبين فتكون كلمة الحق على معنى لا يستحق العبادة أحد إلا الله سبحانه وتعالى، وهذا يمكن فيه إحلال البدل محل المبدل منه بأن نقول: لا يستحق العبادة إلا الله" أهـ.

قال ناظر الجيش: "وأما القول بالخبرية في الاسم المعظم فقد قال به جماعة، ويظهر لي أنه أرجح من القول بالبدلية، وقد ضعف القول بالخبرية ثلاثة أمور وهي: أنه يلزم من القول بذلك كون خبر (لا) معرفة ولا تعمل في المعارف، وأن الاسم المعظم مستثنى، والمستثنى لا يصح أن يكون عين المستثنى منه؛ لأنه لم يذكر إلا ليبين به ما قصد بالمستثنى منه، وأن اسم (لا) عام والاسم المعظم خاص، والخاص لا يكون خبر عن العام؛ لا يقال الحيوان إنسان.

والجواب عن هذه الأمور: أما الأول فهو أنك قد عرفت مذهب سيبويه أن حال تركيب الاسم المعظم مع (لا) لا عمل لها في الخبر، وأنه حينئذ مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول (لا)، وقد علل ذلك بأن شبهها بأن ضعفت حين ركبت وصارت كجزء كلمة، وجزء الكلمة لا يعمل شيئا، ومقتضى هذا أن يبطل عملها في الاسم أيضا، لكن أبقي عملها في أقرب المعمولين وجعلت هي مع معمولها بمنزلة المبتدأ والخبر بعدهما على ما كان عليه من التجرد، وإن كان كذلك لم يثبت عمل (لا) في المعرفة.

وأما الثاني فلا نسلم أن اسم (لا) هو المستثنى منه، وذلك أن الاسم المعظم إذا كان خبرا كان الاستثناء مفرغاً. والمفرغ: هو الذي لم يكن المستثنى منه فيه مذكورا، نعم، الاستثناء فيه إنما هو من شيء مقدر لصحة المعنى ولا اعتداد بذلك المقدر لفظا ولا خلاف يعلم في نحو: ما زيد إلا قائم؛ أن (قائم) خبر عن (زيد)، ولا شك أن (زيد) فاعل في قوله ما قام إلا زيد؛ مع أنه مستثنى من مقدر في المعنى؛ إذ التقدير: ما قام أحد إلا زيد. فعلى هذا لا منافاة بين كون الاسم المعظم خبرا عن اسم قبله وبين كونه مستثنى من مقدر؛ إذ جعله خبرا منظور فيه إلى جانب اللفظ وجعله مستثنى منظور فيه إلى جانب المعنى.

وأما الثالث: فهو أن يقال: قولك: إن الخاص لا يكون خبرا عن العام، مسلم، لكن (لا إله إلا الله) لم يخبر بخاص عن عام؛ لأن العموم منفي والكلام إنما سيق لنفي العموم وتخصيص الخبر المذكور بواحد من أفراد ما دل عليه اللفظ العام.

واما الأقوال الثلاثة الأخيرة التي لا معول عليها؛ فأحدها: أن (إلا) ليست أداة إستثناء وإنما هي بمعنى (غير) وهي مع الاسم المعظم صفة لاسم (لا) باعتبار المحل، ذكر ذلك الشيخ عبد القاهر الجرجاني عن بعضهم.

فالتقدير: لا إله غير الله تبارك وتعالى في الوجود، ولا شك أن القول بأن (إلا) في هذا التركيب بمعنى (غير) ليس له مانع يمنعه من جهة الصناعة النحوية، وإنما يمتنع من جهة المعنى، وذلك لأن المقصود من هذا الكلام أمران: نفي الألوهية عن غير الله تبارك وتعالى، وإثبات الألوهية لله تبارك وتعالى، ولا يفيده التركيب حينئذ. فإن قيل: يستفاد ذلك بالمفهوم، قلنا: أين دلالة المفهوم من دلالة المنطوق ؟

ثم هذا المفهوم إن كان مفهوم لقب فلا عبرة به، إذ لم يقل به إلا الدقاق.

قلت: وقد قال به بعض الحنابلة أيضا، وإن كان مفهوم صفة فقد عرفت في أصول الفقه أنه غير مجمع على ثبوته؛ فقد تبين ضعف هذا القول لا محالة

القول الثاني: - وينسب للزمخشري- أن (لا إله) في موضع الخبر، و(إلا الله) في موضع المبتدأ، وقد قرر ذلك بتقرير للنظر فيه مجال، ولا يخفى ضعف هذا القول وأنه يلزم منه أن الخبر يبنى مع (لا)، وهي لا يبنى معها إلا المبتدأ، ثم لو كان الأمر كذلك لم يجز النصب في هذا التركيب وقد جوزه كما سيأتي.

والقول الثالث: أن الاسم المعظم مرفوع ب(إله) كما يرفع الاسم الصفة في قولنا: أقائم الزيدان؟ فيكون المرفوع قد أغنى عن الخبر. وقد قرر ذلك بأن (إلها) بمعنى مألوه من إله: أي عبد؛ فيكون الاسم المعظم مرفوعا، على أن مفعول أقيم مقام الفاعل، فاستغني به عن الخبر كما في قولنا: ما المضروب إلا العمران.

وضعف هذا القول غير خفي؛ لأن (إلها) ليس بوصف فلا يستحق عملا، ثم لو كان (إله) عامل الرفع فيما يليه لوجب إعرابه وتنوينه؛ لأنه مطول إذ ذاك.

وقد أجاب بعض الفضلاء عن ذلك بأن بعض النحاة يجيز حذف التنوين في مثل ذلك، وعليه يحمل قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَقَالَ لَا غَالِبَ لَكُمُ الْيَوْمَ مِنَ النَّاسِ﴾ [الأنفال: ٤٨] و ﴿قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾ [يوسف:٩٢].

وفي هذا الجواب نظر؛ لأن الذي يجيز حذف التنوين في مثل ذلك يجيز إثباته أيضا، ولا نعلم أن أحدا أجاز التنوين في (لا إله إلا الله). هذا آخر كلام على توجيه الرفع.

وأما النصب فقد ذكروا له توجيهين أحدهما: أن يكون على الاستثناء من الضمير في الخبر المقدر، الثاني: أن يكون (إلا الله) صفة لاسم (لا)، وأما كونه صفة فهو لا يكون إلا أن كانت (إلا) بمعنى (غير)، وقد عرفت أن الأمر إذا كان كذلك لا يكون الكلام دالا بمنطوقه على ثبوت الألوهية لله تبارك وتعالى والمقصود الأعظم هو إثبات الألوهية لله تعالى بعد نفيها عن غيره، وعلى هذا فيمنع هذا التوجيه أعني كون (إلا الله) صفة لاسم (لا).

وأما التوجيه الأول فقالوا فيه مرجوح وكان حقه أن يكون راجحا؛ لأن الكلام غير موجب، والمقتضى لعدم أرجحيته البدل هنا أن الترجيح في نحو: ما قام القوم إلا زيد؛ إنما كان لحصول المشاكلة حتى لو حصلت المشاكلة في تركيب استويا فيه نحو: ما ضربت أحد إلا زيدا، فمن ثم قالوا: إذا لم تحصل مشاكلة في الاتباع كان النصب على الاستثناء أولى، قالوا: وفي هذا التركيب يترجح النصب في القياس لكن السماع والأكثر الرفع.

ونقل عن الأبدي أنك إذا قلت: لا رجل في الدار إلا عمرا؛ كان نصب (عمرا) على الاستثناء أولى وأحسن من رفعه على البدل؛ هذا ما ذكروه، والذي يقتضيه النظر أن النصب لا يجوز بل ولا البدل، وتقرير ذلك أن يقال: إن (إلا) في الكلام التام الموجب نحو: قام القوم إلا زيدا؛ متمحضة للاستثناء فهي تخرج ما بعدها مما أفاده الكلام الذي قبلها، وذلك أن هذا الكلام إنما قصد به الإخبار عن القوم بالقيام ثم إن زيدا منهم ولم يكن شاركهم فيما أسند إليهم فوجب إخراجه، وكذا حكم (إلا) في الكلام التام غير الموجب أيضا نحو: ما قام القوم إلا زيدا، ومن ثم كان نحو هذا

التركيب مفيدا للحصر مع انها للاستثناء أيضا؛ لأن المذكور بعد (إلا) لا بد أن يكون مخرجا من شيء قبلها؛ فإن كان ما قبلها تاما لم يحتج إلى تقدير، وإلا فتعين تقدير شيء قبل (إلا) حتى يحصل الإخراج منه.

وإنما أحوج لهذا التقدير الصحيح المعنى، فتبين من هذا المعنى الذي قلناه أن المقصود في الكلام الذي ليس بتام إنما هو إثبات الحكم المنفي قبل (إلا) لما بعدها، وأم الاستثناء ليس بمقصود، ولهذا اتفق النحاة على أن المذكور بعد (إلا) في نحو: ما قام إلا زيد؛ معمول للعامل الذي قبلها، ولا شك أن المقصود من هذا التركيب الشريف أمران: وهما نفي الالوهية عن كل شيء سوى الله، وإثباتها لله تعالى كما تقدم.

وإذا كانت (إلا) مسوقة لمحض الاستثناء لا يتم هذا المطلوب، سواء نصبنا أو أبدلنا وذلك أنه لا ينصب ولا يبدل إلا إذا كان الكلام الذي قبل إلا تاما، ولا يتم إلا بتقدير خبر محذوف، وحينئذ ليس الحكم بالنفي على ما بعد (إلا) في الكلام الموجب وبالإثبات في غير الموجب مجمعا عليه؛ إذ لا يقول بذلك إلا من مذهبه أن الاستثناء من الإثبات نفي ومن النفي إثبات، ومن ليس مذهبه ذلك يقول: إن ما بعد (إلا) مسكوت عنه، فكيف يكون قول: (لا إله إلا الله) توحيد؟

قلت: وفيه نظر؛ لأنه يكون توحيدا بحسب دلالة العرف، ولأنه لا نزاع في ثبوت الإلهية لمولانا جل وعز لجميع العقلاء، وإنما كفر بزيادة إله آخر، فنفي ما عداه تعالى من الآلهه على هذا هو المحتاج إليه وبه يحصل التوحيد؛ فتأمله.

ثم قال ناظر الجيش بناء منه على ما ظهر له من البحث الذي اعترضناه: فتعين أن تكون (إلا) في هذا التركيب مسوقة لقصد إثبات ما نفي قبلها لما بعدها، ولا يتم ذلك إلا بأن يكون ما قبلها غير تام، ولا يكون غير تام إلا بأن لا يقدر قبل (إلا) خبر محذوف،وإذا لم يقدر خبر قبلها وجب أن يكون ما بعدها هو الخبر، وهذا هو الذي تركن النفوس إليه، وقد تقدم تقرير صحة كون الاسم المعظم في هذا التركيب هو الخبر.

قلت: كلامه هذا يقتضي أن الخلاف في كون الاستثناء من النفي إثباتا أم لا، يدخل الاستثناء المفرغ، وظاهر كلام الرزاي وكثير من الأصوليين دخول ذلك الخلاف فيه، ولهذا أوردوا على القائل بأن الاستثناء من النفي ليس بإثبات: أنه يلزم على هذا أن لا يحصل التوحيد بكلمة الشهادة، وأجيب بما ذكرناه من النظر قبل في بحث ناظر الجيش. وهذا آخر ما يتعلق بفصل إعراب هذه الكلمة الشريفة على الاختصار، وبالله تعالى التوفيق.

وأما معنى هذه الكلمة فلا شك أنها محتوية على نفي وإثبات؛ فالمنفي كل فرد من أفراد حقيقة الإله غير مولانا جل وعز، والمثبت من تلك الحقيقة فرد واحد وهو مولانا جل وعز، وأتى ب (إلا) لقصر حقيقة الإله عليه تعالى بمعنى أنه لا يمكن أن توجد تلك الحقيقة لغيره تعالى لا عقلا ولا شرعا، وحقيقة الإله هو الواجب الوجود المستحق للعبادة ولا شك أن هذا المعنى كلي أي يقبل بحسب مجرد إدراك معناه أن يصدق على كثيرين، لكن البرهان القطعي دل على استحالة التعدد فيه وأن معناه خاص لمولانا جل وعز فقط؛ فالاسم المعظم المذكور بعد حرف الاستثناء ليس هو

بمعنى الإله فيكون كليا، بل هو جزئي علم على ذات مولانا جل وعز لا يقبل معناه التعدد ذهنا ولا خارجا، ولو كان معنى (الله) كمعنى (الإله)؛ لزم استثناء الشيء من نفسه، ولزم أن لا يحصل توحيد من هذه الكلمة المشرفة.

وكذا لو كان معنى (الإله) جزئيا مثل الاسم الأعظم؛ لزم أيضا استثناء الشيء من نفسه، والتناقض في الكلام بإثبات الشيء ثم نفيه.

والحاصل أن المعاني المقدرة عقلا في هذه الكلمة باعتبار معنى المستثنى منه، والمستثنى أربعة: ثلاثة منها باطلة، والرابع ينقسم قسمين: أحد قسميه باطل، والآخر هو الذي يصح من الأقسام كلها، فالثلاثة الباطلة أن يكونا جزئيين أو كليين، أو الأول جزئيا والثاني كليا، والرابع عكس الثالث وهو أن يكون الأول كليا والثاني جزئيا؛ فإن كان المراد بالكلي الذي هو الإله مطلق المعبود، لم يصح لما يلزم عليه الكذب لكثرة المعبودات الباطلة، وإن كان المراد بالإله المعبود بحق صح؛ فإذن لا يصح من هذه الأقسام كلها إلا أن يكون (إله) كليا بمعنى المعبود بحق، والاسم المعظم علم للفرد الموجود منه.

والمعنى على هذا: لا مستحق للعبودية له موجود أو في الوجود إلا الفرد الذي هو خالق العالم جل وعلا، وإن شئت قلت في معنى (الإله) هو المستغني عن كل ما سواه، والمفتقر إليه كل ما عداه. وهو أظهر من المعنى الأول وأقرب منه وهو أصل له؛ لانه لا يستحق أن يعبد أي يبذل له كل شيء إلا من كان مستغنيا عن كل ما سواه ومفتقرا إليه كل ما عداه.

فظهر أن العبارة الثانية أحسن من الأولى وبها ينجلي اندراج جميع عقائد الإيمان تحت هذه الكلمة الشريفة، ويتسع بها صدر المؤمن لفيضان أنوار المعارف ويكون على ساحل النجاة والأمن من كل خبط وقع في معنى هذه الكلمة المشرفة، ويدخل الضعيف والقوي في روضة هذه الكلمة المشرفة يمرح في أزهارها ويتنزه في سلسبيل أنهارها ويجتني من ثمار معارفها ويسمع من تغريد أطيار هدايتها ما كتب له، ولهذا اخترنا في أصل العقيدة التفسير بها لهذه الكلمة المشرفة.

قال المقترح في الأسرار العقلية في معنى هذه الكلمة المشرفة ما نصه: ولفظ الاستثناء في الحقيقة ليس جاريا على ظاهر ما يفهمه كل قاصر من أنه نفي وإثبات؛ إذ يلزم منه هنا كفر وإيمان وقد قال الفقهاء: إن المقر بعشرة إلا ثلاثة مقر بسبعة لا بعشرة وينفي منها ثلاثة؛ إذ يلزم أن لا يقبل منه ذلك. نعم للسبعة عبارتان سبعة وعشرة إلا ثلاثة، لكن صيغة النفي أبلغ في إفادة معنى الوحدانية؛ إذ يلزم منه نفي الكمية المتصلة والمنفصلة. أهـ

قلت: يعني الكمية المتصلة التركيب في ذات الإله جل وعز وبالكمية المنفصلة وجود إله ثان منفصل مماثل، وما ذكره من المعنى لدفع التناقض في الاستثناء لا يتعين؛ إذ قد اختلف علماء الأصول في تقرير المعنى في نحو عشرة إلا ثلاثة، فقال الأكثرون: المراد بعشرة إنما هو سبعة و(إلا ثلاثة) قرينة دالة على إرادة السبعة. والاستثناء: يوضح أن المراد من المتكلم السبعة فنطقه بالعشرة إرادة للجزء باسم الكل.

وقال القاضي أبو بكر: المجموع وهو عشرة إلا ثلاثة بإزاء سبعة كأنه وضع لها اسمان مفرد وهو سبعة، ومركب وهو عشرة إلا ثلاثة، وهذا القول الذي اختاره

المقترح في كلمة الوحدانية. وقيل: المراد بالعشرة في هذا التركيب هو معنى عشرة باعتبار أفرادها كلها أعني الثلاثة والسبعة معا، ثم أخرجت الثلاثة ب(إلا) فبقيت السبعة، ثم أسند إليها الحكم بعد الإخراج، فلم يلزم تناقض في الحكم؛ إذ ثبوته إنما هو للباقي بعد الإخراج، قيل: وهذا القول هو الصحيح، وأدلة ذلك كله مستوفاة في فن الأصول، ولا يخفى تقرير هذه الأقوال كلها في كلمة الوحدانية، وبالله تعالى التوفيق.

إذ معنى الألوهية استغناء الإله عن كل ما سواه، وافتقار كل ما عداه إليه، فمعنى (لا إله إلا الله) لا مستغنى عن كل ما سواه ومفتقرا إليه كل ما عداه إلا الله تعالى.

تقدم وجه اختيارنا لتفسير الكلمة المشرفة بهذا المعنى،ففسرنا معنى الألوهية على سبيل الإفراد، ثم رتبنا على معنى التركيب في الكملة المشرفة، وذلك ظاهر.

أما استغناؤه جل وعز عن كل ما سواه فهو يوجب له الوجود والقدم والبقاء والمخالفة للحوادث والقيام بالنفس والتنزه عن النقائص، ويدخل في ذلك وجوب السمع له تعالى والبصر والكلام، إذ لو لم تجب تعالى له هذه الصفات لكان محتاجا إلى المحدث أو المحل أو من يدفع عنه النقائص.

لما ذكر أن معنى الألوهية التي انفرد بها مولانا جل وعز تشتمل على معنيين: أحدهما: استغناؤه جل وعز عن كل ما سواه، والثاني: افتقار كل ما سواه إليه جل وعز، أخذ يذكر ما يندرج من عقائد الإيمان تحت المعنى الأول وهو الاستغناء، فإذا فرغ من ذلك يذكر ما يندرج منها تحت المعنى الثاني وهو الافتقار، وقوله: ويدخل في ذلك وجوب السمع له تعالى والبصر والكلام؛ يعني: يدخل في وجوب تنزهه تعالى

عن النقائص وجوب هذه الصفات الثلاث له تعالى لما عرفت فيما سبق أن الدليل العقلي على إثباتها كون أضدادها نقائص، ومولانا جل وعز منزه عن النقائص بإجماع العقلاء، وقوله: إذ لو لم تجب له تعالى هذه الصفات...الخ؛ بين بهذا الكلام وجه استلزام استغنائه تعالى لهذه الصفات وذلك يلزم منه ثبوت الحاجة لو انتفى واحد من تلك الصفات.

أما الوجود والقدم والبقاء والمخالفة للحوادث وأحد جزأي معنى القيام بالنفس وهو الاستغناء عن المخصص؛ فلا يخفى عليك بعد أن وصلت إلى هذا أن نفي كل واحد من من هذه الصفات الخمس يستلزم الحدوث، وقد عرفت مما سبق أن كل حادث مفتقر إلى محدث سواه، ويتعالى عن ذلك من وجب له الغنى المطلق عن كل ما سواه.

فقولنا في أصل العقيدة: (لكان محتاجا إلى المحدث)؛ استدلال على وجوب هذه الصفات الخمس له تعالى، وقولنا: (أو المحل)؛ استدلال على وجوب الجزء الثاني من معنى القيام بالنفس وهو الاستغناء عن المحل، وقولنا: (أو من يدفع عنه النقائص)؛ استدلال على وجوب التنزه عن النقائص الذي يدخل فيه وجوب السمع له والبصر والكلام.

ويوخذ منه تنزهه تعالى عن الأغراض في الأفعال والأحكام، وإلا لزم افتقاره إلى ما يحصل غرضه، كيف وهو جل وعلا الغني عن كل ما سواه؟ وكذا يؤخذ منه أيضا أنه لا يجب عليه تعالى فعل شيء من الممكنات ولا تركه؛ إذ لو وجب عليه تعالى شيء منها عقلا أو استحال عقلا كالثواب مثلا، لكان جل وعز مفتقرا إلى ذلك

الشيء ليكتمل به غرضه؛ إذ لا يجب في حقه جل وعز إلا ما هو كمال له، كيف وهو الغني جل وعز عن كا ما سواه.

والغرض المنفي عنه تعالى عبارة عن وجود باعث يبعثه تعالى على إيجاد فعل من الأفعال أو على حكم من الأحكام الشرعية من مراعاة مصلحة تعود إليه تعالى أو إلى خلقه، ولا خفاء أن كلا الوجهين مستحيل على الله عز وجل.

أما عودها إليه تعالى فلما يلزم عليه من احتياجه تعالى إلى أن يتكمل بمخلوقه، وأما إلى خلقه، فكذلك أيضا لما يلزم عليه من دفع النقص عنه تعالى بخلق المصلحة لخلقه تعالى عن ذلك، ودفع النقص كمال، فيلزم أيضا في هذا القسم الثاني احتياجه -جل وعلا عن ذلك- إلى مخلوق وهي المصلحة التي توجد لخلقه تعالى كالثواب ونحوه ليتكمل بها ويتعالى عن ذلك كله من وجب له الغنى المطلق تبارك وتعالى

فقد استبان أن أفعاله جل وعز وأحكامه كلها لا علة لها باعثة، وإنما هي بمحض الاختيار وما راعى تعالى من مصالح الخلق بمحض فضله ولا حق لأحد عليه تعالى، فأشرنا في أصل العقيدة إلى القسم الأول بقولنا: ويؤخذ منه تنزهه تعالى عن الأغراض ... إلى قولنا: عن كل ما سواه، فأشرنا إلى القسم الثاني بقولنا: وكذا يؤخذ منه أيضا أنه لا يجب عليه تعالى فعل شيء من الممكنات ولا تركه.. إلى آخره.

وأما افتقار كل ما سواه إليه جل وعز فهو يوجب له تعالى الحياة وعموم القدرة والإرداة والعلم؛ إذ لو انتفى شيء منها لما أمكن أن يوجد شيء من الحوادث، فلا يفتقر إليه شيء؛ كيف وهو الذي يفتقر إليه كل ما سواه.

هذا شروع منه في ذكر ما يندرج تحت المعنى الثاني الذي تضمنه معنى الألوهية، ولا خفاء أن وجوب الافتقار إليه تعالى يستلزم قدرته تعالى على إيجاد الشيء المفتقر فيه إليه، وذلك يستلزم وجوب اتصافه بالقدرة والإرادة والعلم العامة لجميع متعلقاتها؛ لما عرفت فيما سبق من وجوب توقف تأثير القدرة على الإرادة والعلم، ويستلزم أيضا وجوب اتصافه تعالى بالحياة لوجوب توقف وجود تلك الصفات على صفة الحياة.

ويوجب له أيضا الوحدانية؛ إذ لو كان معه ثان في الألوهية لم افتقر إليه شيء للزوم عجزهما حينئذ، كيف وهو الذي يفتقر إليه كل ما سواه تعالى.

قد تقدم لك في برهان الوحدانية أن وجود إله ثان يستلزم عجزهما معا اتفقا أو اختلفا، والعاجز لا يوجد شيئا فلا يفتقر إليه شيء.

ويؤخذ منه أيضا حدوث العالم بأسره؛ إذ لو كان شيء منه قديما لكان ذلك الشيء مستغنيا عنه تعالى، وكيف وهو جل وعز الذي يجب أن يفتقر إليه كل ما سواه.

وقد عرفت بالبرهان فيما سبق أن ما ثبت قدمه استحال عدمه، فلو كان شيء من العالم قديما، لكان ذلك الشيء واجب الوجود، لا يقبل العدم أصلا، سابقا ولا لاحقا، وإذا كان لا يقبل العدم لم يفتقر إلى مخصص، كيف وكل ما سواه تعالى مفتقر إليه غاية الافتقار ابتداء ودوما؟ فوجب إذا الحدوث لكل ما سواه جل وعلا.

ويؤخذ منه أيضا أن لا تأثير لشيء من الكائنات في أثر ما، وإلا لزم أن يستغني ذلك الأثر عن مولانا جل وعز، كيف وهو الذي يفتقر إليه كل ما سواه

عموما وعلى كل حال، هذا إن قدرت أن شيئا من الكائنات يؤثر بطبعه، وأما أن قدرته مؤثرا بقوة جعلها الله تعالى فيه كما يزعمه كثير من الجهلة؛ فذلك محال أيضا؛ لأنه يصير حينئذ مولانا جل وعز مفتقرا في إيجاد بعض الأفعال إلى واسطة، وذلك باطل لما عرفت قبل من وجود استغنائه جل وعز عن كل ما سواه.

لا شك أنه لو خرج عن قدرته تعالى ممكن ما، لم يكن ذلك الممكن مفتقرا إليه تعالى، بل إنما يفتقر لمن أوجده، كيف وكل ما سواه مفتقر إليه غاية الافتقار ؟

وبهذا يبطل مذهب القدرية القائلين بتأثير القدرة الحادثة في الأفعال مباشرة أو تولدا، ويبطل مذهب الفلاسفة القائلين بتأثير الأفلاك والعلل، ويبطل مذهب الطبائعيين القائلين بتأثير الطبائع والأمزجة ونحوها؛ ككون الطعام يشبع، والماء يروي وينب ويطهر وينظف، والنار تحرق، والثوب يستر العورة ويقي الحر والبرد، ونحو ذلك مما لا ينحصر.

وهم في اعتقادهم التأثير لتلك الأمور مختلفون: فمنهم من يعتقد أن تلك الامور تؤثر في تلك الأشياء التي تقارنها بطبعها وحقيقتها. قال ابن دهاق: ولا خلاف في كفر من يعتقد هذا. ومنهم من يعتقد أن تلك الأمور لا تؤثر بطبعها بل بقوة أودعها الله تعالى فيها ولو نزعها منها لم تؤثر، قال ابن الدهاق: وقد تبع الفيلسوف على هذا الاعتقاد كثير من عامة المؤمنين ولا خلاف في بدعة من اعتقد هذا، وقد اختلف في كفره، والمؤمن المحقق الإيمان من لم يسند لها تأثيرا ألبتة لا بطبعهاولا بوقة وضعت فيها،وإنما يعتقد أن مولانا جل وعلا قد أجرى العادة بمحض اختياره أن يخلق تلك

الأشياء عندها لا بها ولا فيها، فهذا بفضل الله تعالى ينجو من أهوال الآخرة، وأكثر ما اغتر به المبتدعة العوائد التي أجراها جل وعلا وطواهر من الكتاب والسنة لم يحيطوا بعلمها.

والحاصل أن عمدتهم العظمى التقليد لما لا يصلح تقليده ولا الاقتداء به من عوائد وغيرها وتركوا الأنظار الزكية العقلية المستضيئة بأنوار الكتاب والسنة، ولهذا قيل: إن أصول الكفر ستة: الإيجاب الذاتي، والتحسين العقلي، والتقليد الرديء، والربط العادي، والجهل المركب، والتمسك في أصول العقائد بمجرد ظوتهر الكتاب والسنة، من غير عرضها على البراهين العقلية والقواطع الشرعية للجهل بأدلة العقول، وعدم الارتباط بأساليب العرب وما تقرر في فني العربية والبيان من ضوابط وأصول.

فالإيجاب الذاتي هو أصل كفر الفلاسفة حيث جعلوا الذات العلية فاعلة بمقتضى الإيجاب الذاتي أي هي علة للمكن المستند إليها من غير اختيار فقالوا لأجل ذلك بنفي القدرة والإرداة وسائر الصفات، تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا، وقالوا لأجل ذلك بقدم العالم وألغوا البرهان القطعي الدال على حدوثه، ولا خفاء أنك حققت بما سبق من وجوب الحدوث للعالم ووجوب القدم والبقاء لمولانا جل وعز عرفت قطعا أن صدور العالم عنه تعالى إنما هو بمحض الاختيار لا بالايجاب والتعليل، وإلا كان العالم قديما أو فاعله حادثا لوجوب مقارنة المعلول لعتله وكلا الأمرين مستحيل قطعا.

والتحسين العقلي هو أصل كفر البراهمة من الفلاسفة حتى نفوا النبوات.

وأصل ضلالة المعتزلة حتى أوجبوا على الله تعالى مراعاة الصلاح والأصلح لخلقه وعللوا أفعاله وأحكامه بالأغراض وجعلوا العقل يتوصل وحده دون شرع إلى أحكام الله تعالى الشرعية، إلى غير ذلك من الضلالات.

والتقليد الرديء هو أصل كفر عبدة الأوثان وغيرهم حتى قالوا: ﴿ بَلْ قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّهْتَدُونَ﴾[الزخرف: ٣٣]، ولهذا قال المحققون: لا يكفي التقليد في عقائد الإيمان.

قال بعض المشايخ: لا فرق بين مقلد ينقاد وبهيمة تقاد، والربط المادي هو أصل كفر الطبائعيين ومن تبعهم من جهلة المؤمنين فرأوا ارتباط الشبع بالأكل والري بالماء وستر العورة بالثوب والضوء بالشمس ونحو ذلك مما لا ينحصر، ففهموا من جهلهم أن تلك الأشياء هي المؤثرة فيما ارتبط وجوده معها إما بطبعها أو بقوة وضعها الله فيها.

وأهل السنة رضي الله تعالى عنهم نور الله تعالى بصائرهم لم يفتتنوا بشيء من الأكوان وكوشفوا بالحقائق على ما هي عليه في نفس الأمر، وهذه هي المكاشفة بغير هذا فهي مما لا يلتفت إليه الموفقون، وأما الجهل المركب فهو مما ابتلي به كثير فتجدهم يعتقدون الشيء على خلاف ما هو عليه وذلك جهل،ثم يجهلون أنهم جاهلون وذلك جهل آخر ولذلك سمي جهلا مركبا؛ كاعتقاد الفلاسفة التأثير للأفلاك واعتقادهم قدمها، وهذه جهالة عظيمة، ثم هم جاهلون بهذا الجهل منهم ﴿ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ ۚ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ [المجادلة:١٨]، والتمسك في أصول العقائد بمجرد ظواهر

الكتاب والسنة من غير بصيرة في العقل هو أصل ضلالة الحشوية فقالوا بالتشبيه والتجسيم والجهة عملا بظاهر قوله تعالى: ﴿ الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ﴾ [طه: ٥] ﴿ أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ ﴾ [الملك: ١٦] ﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ [ص:٧٥] ونحو ذلك، قال تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ۖ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ۗ ﴾ [آل عمران: ٧] اللهم اكتبنا في زمرة أوليائك الناجين من كل فتنة دنيا وأخرى يا أرحم الراحمين.

فقد بان لك تضمن قول (لا إله إلا الله) للأقسام الثلاثة التي يجب على المكلف معرفتها في حق مولانا جل وعز، وهي ما يجب في حقه تعالى، وما يستحيل وما يجوز.

لا خفاء في صدق ما ذكر، وتتبع كلامه بالاستقراء يشهد له، وليس الخبر كالعيان.

وأما قولنا محمد رسول الله ﷺ فيدخل فيه الإيمان بسائر الأنبياء والملائكة عليهم الصلاة والسلام والكتب السماوية واليوم الآخر؛ لأنه عليه الصلاة والسلام جاء بتصديق جميع ذلك.

لا شك أن تصديق سيدنا ومولانا محمد ﷺ في رسالته بحسب ما دلت عليه معجزاته التي لا حصر لها، والإقرار بذلك يستلزم التصديق بكل ما جاء به صلى

الله عليه وسلم من عند الله ومن جملة ما أتى به ما ذكرنا هنا وكذا غير ذلك مما لا ينحصر كالبعث لعين هذا البدن لا لمثله وفتنة القبر وعذابه والصراط والميزان والحوض والشفاعة ونحو ذلك مما يطول تتبعه وهو مفصل في الكتاب والسنة وتآليف علماء الشريعة.

ويؤخذ منه وجوب صدق الرسل عليهم الصلاة والسلام واستحالة الكذب عليهم وإلا لم يكونوا رسلا أمناء لمولانا العالم بالخفيات، جل وعز، واستحالة فعل المنهيات كلها؛ لأنهم عليهم الصلاة والسلام أرسلوا ليعلموا الخلق بأقوالهم وأفعالهم وسكوتهم، فيلزم أن لا يكون في جميعها مخالفة لأمر مولانا جل وعز الذي اختارهم على جميع خلقه وأمنهم على سر وحيه.

لا شك أن إضافة الرسول إلى الله تعالى تقتضي أنه جل وعز اختاره للرسالة كما اختار إخوانه المرسلين لذلك، وقد علمت أن علمه تعالى محيط بما لا نهاية له، وأن الجهل وما في معناه مستحيل عليه تعالى فلزم أن تصديقه تعالى لهم مطابق لما علمه تعالى؛ منهم من الصدق والأمانة، فيستحيل أن يكونوا في نفس الأمر على خلاف ما علم الله تعالى منهم. وقد أمرنا بالاقتداء بهم عليهم الصلاة والسلام في أقوالهم وأفعالهم؛ فلزم أن يكون جميعها على وفق ما يرضاه مولانا جل وعز، وهو المطلوب.

ويؤخذ منه أيضا جواز الأعراض البشرية عليهم، التي لا تؤدي إلى نقص في مراتبهم العلية عليهم الصلاة والسلام؛ إذ ذاك لا يقدح في رسالتهم وعلو منزلتهم عند الله تعالى، بل ذاك مما يزيد فيها، فقد اتضح لك تضمن كلمتي الشهادة مع قلة حروفها

لجميع ما يجب على المكلف معرفته من عقائد الإيمان في حقه تعالى وفي حق رسله عليهم الصلاة والسلام.

لا شك أن عجز الكلمة المشرفة إنما إثبت له ﷺ الرسالة لا الألوهية، وفي معناه إثبات الرسالة لإخوانه المرسلين، فلا يمتنع في حقهم عليهم الصلاة والسلام إلا ما يقدح في رتبة الرسالة، ولا خفاء أن تلك الأعراض البشرية من الأمراض ونحوها لا تخل بشيء من مراتب الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام، بل هي مما يزيد فيها باعتبار تعظيم أجرهم من جهة ما يقارنها من طاعة الصبر وغيره.

وفيها أيضا أعظم دليل على صدقهم وأنهم مبعوثون من عند الله تعالى، وأن تلك الخوارق التي ظهرت على أيديهم هي بمحض خلق الله تعالى لها تصديقا لهم؛ إذ لو كانت لهم قوة على اختراعها لدفعوا عن أنفسهم ما هو أيسر منها من الأمراض والجوع وألم الحر والبرد ونحو ذلك مما سلم منه كثير ممن لم يتصف بالنبوة، وفيها أيضا رفق بضعفاء العقول لئلا يعتقدوا فيهم الإلهية بما يرون لهم- صلوات الله وسلامه على جميعهم- من الخوارق والخواص التي خصهم الله تعالى بها.

ولهذا استدل تعالى على النصارى في قولهم بألوهية عيسى وأمه عليهما الصلاة والسلام بافتقارهما إلى الأعراض البشرية من أكل الطعام ونحوه؛ فقال تعالى: ﴿ لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿ مَّا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ ۖ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ﴾ [المائدة:

٧٢- ٧٥]، فسبحانه ما أعظم لطفه بخلقه، جعلنا الله تعالى ممن علم فعمل، وعمل فأخلص، وأخلص فدام على ذلك إلى الممات، ونجا من كل هول وتخلص.

وقوله: (فقد اتضح لك..إلى آخره)؛ كلام حق شاهده معه.

ولعلها لاختصارها مع اشتمالها على ما ذكرناه جعلها الشرع ترجمة على ما في القلب من الإسلام، ولم يقبل من أحد الإيمان إلا بها.

لا شك أنه عليه الصلاة والسلام قد خص بجوامع الكلم؛ فتجد تحت كل كلمة من كلماته من الفوائد ما لا ينحصر، فاختار لأمته في ترجمة الإيمان وما يمرحون به في الجنان حيث شاؤوا هذه الكلمة المشرفة السهلة حفظا وذكرا الكثيرة الفوائد علما وحسا، فما تعبوا فيه من تعلم عقائد الإيمان الكثيرة المفضلة، جمع لهم ذلك كله في حرز هذه الكلمة المنيع، وتمكنوا من ذكر عقائد الإيمان كلها بذكر واحد خفيف على اللسان، ثقيل في الميزان، ذي قدر لا يحاط به عند المولى الكريم العميم الإحسان.

ثم كل عقيدة من عقائد الإيمان لمن عرفها سيف صارم يقطع به ظهر إبليس وأعوانه ويقذف في القلب نورا ساطعا يكشف عنه ظلمات الأوهام ويغسل منها أدرانه فجعل الشرع ذكر هذه الكلمة الخفيفة المشرفة جامعا لسيوف العقائد كلها محصلة لأنوار المعارف بأجمعها، فهو ذكر واحد في اللفظ، وفي الحقيقة هو أذكار كثيرة، يقضي العارف بأجمعها بذكره مرة واحدة ما لا يقضيه غيره إلا في أزمنة متطاولة.

ثم تنبه أيها المؤمن لعظيم رحمة الله تعالى وإنعامه علينا بهذه الكلمة المشرفة التي لا يعلم عامة الناس عظيم قدرها إلا بعد الموت في الآخرة، وهو أن المكلف إنما

ينجو من الخلود في النار إذا اتصف في آخر حياته بعقائد الإيمان التي تتعلق بالله تعالى وبرسله عليهم الصلاة والسلام، والغالب عليه في ذلك الوقت الهائل الضعف عن استحضار جميع عقائد الإيمان مفصلة؛ فعلمه الشرع بمقتضى الفضل العظيم هذه الكلمة السهلة العظيمة القدر حتى يذكر بها من غير مشقة تناله في ذلك الوقت الضيق الهائل جميع عقائد الإيمان بلسانه أو بقلبه، واكتفى منه الشرع في هذا الوقت الضيق بمجرد ذكرها مجملة؛ إذ طالما أدارها قبل ذلك على لسانه وقلبه مفصلة، ولهذا قال النبي ﷺ: "من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة" وقال ﷺ: "من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنة"؛ فالأول فيمن يستطيع النطق، والثاني فيمن لا يستطيعه والله تعالى أعلم.

وكذا له أن يكتفي أيضا في جواب الملكين الكريمين في القبر بمجرد هذه الكلمة المشرفة، حيث يمنعه مانع الهيبة والخوف من ذكر عقائد الإيمان لهما مفصلة، وقد ورد أنهما يجتزئان منه بذلك، وكيف لا يجتزئان منه بهذا الجواب العظيم، وقد ذكر لهما المؤمن في هذه الكلمة مع اختصارها جميع عقائد الإيمان على التمام؟ فما أوسع كرم مولانا جل وعز على المؤمن وأغزر نعمه وألطف حكمه! جعلنا الله سبحانه وتعالى ممن عرف قدر نعمه فشكرها، وممن شكرها فقبل منه ذلك الشكر ووجد عظيم بركتها دنيا وأخرى بجاه سيدنا ومولانا محمد ﷺ.

فعلى العاقل أن يكثر من ذكرها مستحضرا لما احتوت عليه من عقائد الإيمان حتى تمتزج مع معناها بلحمه ودمه، فإنه يرى لها من الأسرار والعجائب إن شاء الله

تعالى ما لا يدخل تحت حصر، وبالله تعالى التوفيق لا رب غيره ولا معبود سواه نسأله سبحانه أن يجعلنا وأحبتنا عند الموت ناطقين بكلمة الشهادة عالمين بها، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد عدد ما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون، وضي الله تعالى عن أصحاب رسول الله أجمعين وعن التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين وسلام على جميع المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

قد آن لنا أن نذكر في شرح هذه الجملة الفصول الأربعة التي كنا وعدنا بذكرها هنا وهي بقية الفصول السبعة المتعلقة بهذه الكلمة المشرفة.

أما الفصل الأول: ففي بيان حكم هذه الكلمة.

فاعلم أن الناس على ضربين: مؤمن وكافر: أما المؤمن بالأصالة فيجب عليه أن يذكرها مرة في العمر ينوي في تلك المرة بذكرها الوجوب، وأما ترك ذلك فهو عاص،وإيمانه صحيح والله أعلم. ثم ينبغي له أن يكثر من ذكرها بعد أداء الواجب، كما أشرنا إلى ذلك بقولنا في أصل العقيدة: فعلى العاقل أن يكثر من ذكرها مستحضرا لما احتوت عليه ويعرف معناها أولا لينتفع بذكرها دنيا وأخرى.

وأما الكافر فذكره لهذه الكلمة واجب شرط في صحة إيمانه القلبي مع القدرة، وإن عجز عنها بعد حصول إيمانه القلبي لمفاجأة الموت له ونحو ذلك سقط عنه الوجوب وكان مؤمنا، هذا هو المشهور من مذاهب العلماء أهل السنة.

وقيل: لا يصح الإيمان بدونها مطلقا،ولا فرق في ذلك بين المختار والعاجز، وقيل: يصح الإيمان بدونها مطلقا وإن كان التارك لها اختيارا عاصيا كما في حق المؤمن

بالأصالة إذا نطق بها ولم ينو الوجوب، ومنشأ هذه الأقوال الثلاثة الخلاف في هذه الكلمة المشرفة: هل هي شرط في صحة الإيمان أو جزء منه أو ليست شرط فيه ولا جزء منه؟ والأول هو المختار.

وأما الفصل الثاني من الأربعة: ففي بيان فضلها.

فاعلم أنه لم يكن في بيان فضلها إلا كونها علما على الإيمان في الشرع تعصم الدماء والأموال إلا بحقها وكون إيمان الكافر موقوفا على النطق بها لكان كافيا للعقلاء. كيف وقد ورد في فضلها أحاديث كثيرة. فمنها قول رسول الله ﷺ: "أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي: لا إله إلا الله وحده لا شريك له"، رواه مالك في الموطأ، زاد الترمذي في روايته: "له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير"، وروى هو والنسائي لأنه ﷺ قال: أفضل الذكر لا إله إلا الله، وأفضل الدعاء الحمد لله" وروى النسائي أنه ﷺ قال: "قال موسى عليه الصلاة والسلام: يا رب علمني ما أذكرك به وأدعوك به، فقال: يا موسى قل: لا إله إلا الله. قال موسى عليه الصلاة والسلام: يا رب كل عبادك يقولون هذا. قال : قل: لا إلا الله. قال: لا إله إلا أنت، إنما أريد شيئا تخصني به. قال يا موسى لو ان السموات السبع وعامرهن غيري والأرضين السبع في كفة ولا إله إلا الله في كفة لمالت بهن لا إله إلا الله"، وقال ﷺ: "يؤتى برجل إلى الميزان، ويؤتى بتسعة وتسعين سجلا كل سجل منها مد البصر فيها خطاياه وذنوبه فتوضع في كفة الميزان ثم تخرج بطاقة مقدار الأنملة فيها شهادة أن لا إله إلا الله

محمد رسول الله؛ فتوضع في الكفة الأخرى فترجح بخطاياه وذنوبه"، وروى الترمذي أن النبي ﷺ قال: "التسبيح نصف الإيمان، والحمد لله تملأ الميزان، ولا إله إلا الله ليس لها دون الله حجاب حتى تخلص إليه"، وقال ﷺ: ما قال أحد: لا إله إلا الله مخلصا من قلبه إلا فتحت له أبواب السماء حتى يفضي إلى العرش ما جتنبت الكبائر"، وقال لأبي طالب: "يا عم قل: لا إله إلا الله كلمة أحاج لك بها عند الله"، وقال ﷺ: "أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا مني دمائهم واموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله"، وقال ﷺ: "أتاني آت من ربي فأخبرني أنه من مات يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له دخل الجنة"، فقال له أبو ذر وإن زنى وإن سرق؟ قال: "وإن زنى وإن سرق" وقال ﷺ:"من دخل القبر بلا إله إلا الله خلصه الله من النار"، وقال ﷺ أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال: لا إله إلا الله خالصا مخلصا من قلبه" وقال ﷺ: من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنة"، وعن عتبان بن مالك رضي الله عنه قال: "غدا علي رسول الله ﷺ فقال: لن يوافي عبد يوم القيامة يقول لا إله إلا الله يبتغي بها وجه الله إلا حرمه الله على النار" ، وعنه ﷺ أنه قال: "مفتاح الجنة لا إله إلا الله"، وروى أنس رضي الله عنه: أن لا إله إلا الله ثمن الجنة، وعنه ﷺ: "من لقن عند الموت لا إله إلا الله دخل الجنة" وعنه ﷺ: "لقنوا موتاكم لا إله إلا الله فإنها تهدم الذنوب هدما"، قالوا

يا رسول الله، فإن قالها في حياته ؟ قال: "هي أهدم وأهدم". وفي مسند البزار عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: من قال لا إله إلا الله؛ نفعته يوما من دهره أصابه قبل ذلك ما أصابه"، وفي الإحياء: قال عليه الصلاة والسلام: "لو جاء قائل لا إله إلا الله صادقا بقراب الأرض ذنوبا؛ غفر له ذلك"، وفيه أيضا وقال ﷺ: "ليس على اهل لا إله إلا الله وحشة في قبورهم ولا في نشورهم كأني أنظر إليهم عند الصيحة ينفضون رؤوسهم من التراب ويقولون: الحمد لله الذي أذهب عنا الحزن إن ربنا لغفور شكور"، وفيه قال أيضا لأبي هريرة رضي الله عنه: يا أبا هريرة إن كل حسنة تعملها توزن يوم القيامة إلا شهادة أن لا إله إلا الله فإنها لا توضع في ميزان؛ لأنها لو وضعت في ميزان من قالها صادقا ووضعت السموات السبع والأرضون السبع وما فيهن كانت لا إله إلا الله أرجح من ذلك"، وفيه قال: "ومن قال: لا إله إلا الله؛ مخلصا دخل الجنة"، وقال: لتدخلن الجنة كلكم، إلا من تأبى وشرد عن الله شرود البعير عن اهله"، قيل: يا رسول الله، من الذي تأبى؟ قال: "من لم يقل لا إله إلا الله؛ فأكثروا من قول لا إله إلا الله قبل أن يحال بينكم وبينها،فإنها كلمة التوحيد،وهي كلمة الإخلاص وهي كلمة التقوى، وهي الكلمة الطيبة، وهي دعوة الحق، وهي العروة الوثقى، وهي ثمن الجنة".

وفيه قال تعالى ﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ﴾ [الرحمن:٦٠]؛ فقيل الإحسان في الدنيا قول: لا إله إلا الله، وفي الآخرة الجنة لمن قالها، وكذا قوله عز وجل: ﴿ ۞ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾ [يونس:٢٦]، وفيه ويروى: أن العبد

إذا قال: لا إله إلا الله؛ أتت على صحيفته فلا تمر على خطيئة إلا محتها حتى تجد حسنة مثلها فتجلس إلى جنبها وفي كتاب عبد الغفور: عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: "إن لله تبارك وتعالى عمودا من نور بين يدي العرش، فإذا قال العبد: لا إله إلا الله اهتز ذلك العمود، فيقول الله تبارك وتعالى له: اسكن، فيقول له: كيف أسكن وأنت لم تغفر لقائلها؟ فيقول: قد غفرت له؛ فيسكن عند ذلك"، وفيه عن أبي ذر قال: "قلت يا رسول الله، أوصني. فقال: أوصيك بتقوى الله، فإذا عملت سيئة فأتبعها بحسنة، تمحها. قلت: يا رسول الله، أمن الحسنات لا إله إلا الله؟ قال: هي من أفضل الحسنات"، وفيه عن كعب: أوحى الله إلى موسى في التوراة: "لولا من يقول: لا إله إلا الله؛ لسلطت جهنم على أهل الدنيا"، وفيه وقال رسول الله ﷺ: "من قال: لا إله إلا الله ثلاث مرات في يومه كانت له كفارة لكل ذنب أصابه في ذلك اليوم"، وفيه وذكر عن ابن أبي الفضل الجوهري قال: "إذا دخل أهل الجنة الجنة سمعوا أشجارها وأطيارها وأنهارها وجميع ما فيها يقولون: لا إله إلا الله، فيقول بعضهم لبعض: كلمة كنا نغفل عنها في الدنيا"، وفيه فحدث أيضا قال: "يهتز العرش لثلاث: لقول المؤمن: لا إله إلا الله، ولكلمة الكافرإذا قالها،وللغريب إذا مات في أرض الغربة"، وعن بعض الصحابة رضي الله عنهم: "من قال: لا إله إلا الله، خالصا من قلبه، ومدها بالتعظيم؛ غفر له أربعة آلاف ذنب من الكبائر، قيل: فإن لم يكن له هذه الذنوب؟ قال: غفر له من ذنوب أبويه وأهله وجيرانه". وذكر عياض في المدارك عن يونس بن عبد الأعلى أنه أصابه شيء فرأى في منامه قائلا يقول له: اسم الله الأكبر (لا إله إلا الله)؛ فقالها ومسح على ما وجده من الأذى فأصبح معافى. وذكر ابن

الفاكهاني أن ملازمة ذكرها عند دخول المنزل ينفي الفقر، وفضل هذه الكلمة كثير لا يمكن استقصاؤه؛ ولهذا اختار الأئمة ملازمة هذا الذكر في كل حال حتى إن منهم من لا يفتر عنه ليلا ولا نهارا، ومنهم من يذكره بين اليوم والليلة سبعين ألف مرة وأهل التسبب والمشتغلون بالخدمة والصنائع اثني عشر ألف مرة. وروى أن من قالها سبعين ألف مرة كانت له فداء من النار. وقد ذكر الشيخ أبو محمد عبد الله بن أسعد اليافعي اليمني الشافعي في كتابه "الإرشاد والتطريز" في فضل ذكر الله تعالى وتلاوة كتابه العزيز عن الشيخ أبي زيد القرطبي أنه قال: سمعت في بعض الآثار أن من قال: لا إله إلا الله سبعين ألف مرة كانت فداءه من النار، فعملت على ذلك رجاء بركة الوعد أعمالا ادخرتها لنفسي وعملت منها لأهلي، وكان ذلك يبيت معنا شاب كان يقال: أنه يكاشف في بعض الأوقات الجنة والنار، وكان في نفسي منه شيء، فاتفق ان استدعانا بعض الإخوان إلى منزله فبينما نحن نتناول الطعام والشاب معنا؛ إذ صاح صيحة منكرة واجتمع في نفسه وهو يقول: يا عم هذه أمي في النار، وهو يصيح بصياح عظيم لا يشك من سمعه أنه عن أمر، فلما رأيت ما به قلت في نفسي: اليوم أجرب صدقه فألهمني الله تعالى السبعين ألفا ولم يطلع على ذلك أحد إلا الله تعالى، فقلت في نفسي: الأثر حق، والذين رووه لنا صادقون، اللهم إن السبعين ألفا فداء هذه المرأة أم هذا الشاب من النار؛ فما استتممت الخاطر في نفسي إلا أن قال: يا عم ها هي أخرجت، الحمد لله، فحصلت لي فائدتان إيماني بصدق الأثر وسلامتي من الشاب وعلمي بصدقه، انتهى.

وإلى التحريض على التكثير من ذكر هذه الكلمة المشرفة؛ ليفوز الذاكر بعظيم فضلها أشرت بقولي في أصل العقيدة. فعلى العاقل أن يكثر من ذكرها، ولما كان تحقيق هذا الخير العظيم لذاكر هذه الكلمة موقوفا على فهم معناها أولا ثم استحضاره عند ذكرها ولو بطريق الإجمال ثانيا، قيدت في أصل العقيدة ذكرها بقولي مستحضرا لمعناها بعد أن شرحت لك معناها في أصل العقيدة شرحا لم أر من سمح به على تلك الصفة المذكورة فيها على حسب ما ألهم إليه المولى الكريم جل جلاله، فاسرح يا من من الله تعالى عليه بفضله بحفظ هذه العقيدة المباركة إن شاء الله تعالى في رياض الجنة حيث شئت وكيف شئت، فقد تمكنت بحفظها من مفتاح الجنة على أكمل وجه، فقر بذلك عينا واشكر الله تعالى على جميع أفضاله عليك بما يتحسر عليه في الآخرة كثير ممن لم يوفق لما وفقت نسأله سبحانه أن يجعلنا وإياك في الدنيا و الآخرة من خيار أهل لا إله إلا الله محمد رسول الله ﷺ.

الفصل الثالث من الفصول الأربعة: في بيان كيفية ذكر هذه الكلمة المشرفة على الوجه الأكمل.

اعلم أن ذاكر هذه الكلمة المشرفة على كل حال بقصد القربة يحصل له الثواب لكن الأكمل الذي ترد به على القلب المواهب الإلهية والفتوحات الربانية وأمطار الرحمة الغيبية اللدنية التي يقصر عنها الوصف أن يعظم الذاكر ما عظم الله تعالى وأن يحسن أدبه مع ما شرف مولانا جل وعز، وقد علمت أن هذه الكلمة من أفضل الأذكار وأشرفها عند الله تعالى، فينبغي للمؤمن أن يعتني بشأنها فيه فيتوضأ لها، ويلبس ثيابا

طاهرة، ويقصد موضعا طاهرا كما يقصده للصلاة فيه، وليتحر الانفراد والخلوة عن الخلق ما استطاع، ويقصد الأزمنة المشرفة كما بعد الفجر إلى طلوع الشمس وبعد العصر إلى غروبها، أو ما يتمكن منه من بعض ذلك وبين العشائين والسحر، ثم يستقبل القبلة ويفتتح ورده أولا بالاستغفار ولو مائة مرة ليغسل باطنه من أدران المعاصي ليتهيأ لتحليته بما يرد عليه بعد ذلك من أنوار بقية أوراده، ثم ليتبع إثر صلاة على النبي ﷺ ولو خمسائة مرة ليستنير بها باطنه ويتهيأ لحمل ما يرد عليه من بعد ذلك من سر التهليل، وليقصد بذلك كله امتثال أمر الله سبحانه وتعالى وطلب رضاه، والذي يعينه على إحضار قلبه وقصد القربة في هذه الأذكار أن يذكر على قلبه أمر مولانا جل وعز بكل واحد منها ليستشعر قلبه هيبة الأمر بمعرفة من صدر منه.

وكيفية ذكر ذلك على القلب: أن يتعوذ أولا بالله عز وجل من الشيطان الرجيم قاصدا التلاوة لقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨].

ثم ليتل إثر التعوذ قوله تعالى: ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ۚ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ ۖ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المزمل: ٢٠] فإذا فرغ من تلاوة هذه الآية استشعر القلب على ذلك خطاب المولى الكريم جل جلاله وطلبه بفضله من العبد الضعيف الفقير الحقير الاستغفار واللجأ إلى مولاه الرحيم الرحمن العزيز الغفار فذاب عند ذلك من شدة الحياء من المولى الكريم واحتقر

نفسه؛ إذ لم يرها أهلا لخطاب من أوجد الكائنات كلها وافتقار جميعها إليه وهو الغني بالإطلاق ذو الفضل العظيم.

فعند ذلك يبادر بلسانه وهو يرعد من شدة الهيبة والخجل والتعظيم قائلا: لبيك مولاي وسعديك والخير كله في يديك وهذا عبدك الضعيف الذليل عليك معوله في طهارة باطنه وظاهره، يقول بتوفيقك امتثالا لأمرك مستعينا بك:

اللهم إني استغفرك يا مولاي وأتوب إليك من جميع الصغائر والكبائر وهواتف الخواطر أو نحو ذلك من عبارات الاستغفار، وليختر منها ما يراه قوي التأثير في باطنه، ثم يتمادى حتى يتم ورده من الاستغفار.

فإذا أتمه حمد الله تعالى ثلاثا أو سبعا أو نحو ذلك مستحضرا قدر النعمة التي وفقه المولى الكريم لبدئها وتمامها حتى غسل من القلب أدرانه وكشف عنه دخان الذنب ورانه، يقول في هيئة ذلك: الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة الإيمان والإسلام وهدانا بسيدنا ومولانا محمد عليه من الله تعالى أفضل الصلاة وأزكى السلام ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ ۖ لَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ ۖ﴾ [الأعراف: ٤٣]

ثم ليشرع إثر ذلك في التعوذ على ما سبق وليتل إثره على قلبه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ۚ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [الأحزاب:٥٦]، فعند ذلك يستحضر القلب عظيم فضل سيدنا ومولانا محمد ﷺ عند الله تعالى وأنه حاز عنده منزلة لا يمكن أن تلحق إذ مولانا جل وعز على ما هو عليه

من الجلال والكمال بخبر أنه يصلي بنفسه على سيدنا محمد ﷺ، وكذلك ملائكته الكرام عليهم الصلاة والسلام على ما هم عليه من الكثرة والشرف يتوسلون إلى الله تعالى بالصلاة على حبيبه ومصطفاه من جميع خلقه محمد ﷺ

فيفرح عند ذلك العبد الضعيف الفقير؛ إذ تفضل عليه مولاه بأن أدخله بهذا الخطاب الجسيم وما احتوى عليه من الامر العظيم في روضة التقرب إلى حبيبه وأفضل خلقه عنده عليه من مولانا جل وعلا أفضل الصلاة وأزكى التسليم، فحينئذ يبادر بلسانه وهو يبتهج فرحا لعظيم فضل مولاه جل وعلا عليه؛ إذ فتح له الباب إلى التوصل منه إلى أعظم الوسائل عنده سيدنا ومولانا محمد ﷺ ، فقال مجيبا لهذا الأمر الجليل:

لبيك مولاي وسعديك والخير كله في يديك وهاهو العبد الفقير الحقير راكن لمنيع جنابك متوسل إليك بأفضل أحبابك ﷺ يقول بتوفيقك ممتثلا لأمرك ومستعينا بك في جميع أموره: اللهم صل على سيدنا محمد نبيك ورسولك ودليلك صلاة أرقى بها مراقي الإخلاص وأنال بها غاية الاختصاص، وسلم تسليما عدد ما أحاط به علمك وأحصاه كتابك، أو غير ذلك من كيفيات التصليات التي تليق بجلاله.

ثم يتمادى على ذلك مستحضرا لصورته ﷺ التي ليس ثم في المخلوقات مثلها في الجمال مستشعرا عظيم حرمته عند العلي ذي الجلال ذاكرا عظيم شفقته ورأفته بالمؤمنين وشدة اهتباله بهم في حياته وبعد مماته والسعي في مراشدهم وإنقاذهم

من كل هول دنيا وأخرى ﷺ وعلى سائر أنبيائه ورسله أجمعين ليتربى بذلك عظيم محبته في قلبه ويتشعشع أنوار حسن الاتباع ظاهره ولبه.

فإذا فرغ من ورده بالصلاة عليه ﷺ حمد الله تعالى أيضا على التوفيق لبدء ذلك وتمامه ليقيده بالشكر هذه النعمة العظمى خشية السلب عليها وأقل ذلك ثلاث أو سبع.

ثم ليشرع إثر ذلك في التعوذ قاصدا التلاوة، ثم ليتل إثره قوله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩] ثم ليجب أمر مولانا العزيز بقوله:

لبيك مولاي وسعديك والخير كله في يديك وهاهو العبد الفقير الحقير يوحدك بالتهليل منخلعا من كل شرك ومن كل تغيير وتبديل بقوله مخلصا من قلبه ذاكرا لربه: لا إله إلا الله محمد رسول الله ﷺ إلى آخر دور سبحته من التهليل.

وليعد التعوذ والتلاوة في أول كل دور منها، وإن إجتزأ بالمرة الأولى فلا بأس، وليحافظ الذاكر على إحضار قلبه لمعنى التهليل ليفوز بثمراته، ويستضيء قلبه بعظيم أنواره، وتحصل له الحرية العظمى من رقه لشيء من الكائنات، ويتحلى بالرتبة العليا والشرف الأبهى باستناده علما وحالا ظاهرا وباطنا إلى مولاه المنفرد بالملك والتدبير الذي لا نافع ولا ضار سواه على العموم تبارك وتعالى نعم المولى ونعم النصير.

ولهذا كانت هذه الكلمة المشرفة جامعة بين التخلية والتحلية؛ فيتخلى الذاكر أولا من قلبه ويطرد عنه جميع الخواطر الوهمية وجميع الكائنات التي استعبدته من

جاه ومال ونساء وبنين ودينار ودرهم ومدح وذم ونحو ذلك بقوله: لا إله إلا الله، أي ليس ثم سوى مولانا جل وعز من جميع الكائنات على العموم من هو غني في نفسه أو يفتقر إليه في أثر ما حتى يستحق أن يعبد أو يطاع أو يخاف أو يعول عليه في أثر ما، بل جميعه عاجز أتم العجز عن إيصال أمر أو إلى غيره؛ فوجب طرد جميعها من القلب؛ إذ وجودها كعدمها بلا شك ولا ريب.

وما وجد مع بعض تلك الأمور المخلوقة كالطعام والشراب والمياه والثياب والنساء والبنين والأموال والنيران والسلاح والأسود والحيات والظلمة والجنة والنار من المصالح واللذات ومن المفاسد والآلآم فليس منها أصلا ولا يعول عليها في شيء من ذلك ولا غيره، فالالتفات إلى شيء منها عمى وظلمة عظيمة وحالة سيئة غير مستقيمة وسفه قوي وخصلة ذميمة وقذر شديد النتن تجب المبالغة في غسله من البال ليتهيأ القلب للتجلي بالنور الزكي اللامع من معرفة العلي ذي الجلال، فلما غسل الذاكر قلبه بذلك نفى القوي العام وصلى على الكونين صلاته على الميت المعدوم أربعا وختم بالسلام حلاه حينئذ بزينة الدخول في حضرة الملك العلام، فقال قول المضطر الأواه اليائس قطعيا دائما من كل ما سواه مولاه إثر نفي (لا إله إلا الله).

ولما ابتهج قلبه بنور الحقيقة وكان الانتفاء بها موقوفا على القيام برسوم الشريعة وذلك لا يكون إلا بالإدمان على ذكر صاحبها المبلغ لها عن الله تعالى سيدنا ومولانا محمد ﷺ احتاج الذاكر بعد كلمة التوحيد الدالة على الحقيقة أن يشفعها بإثبات رسالة سيدنا ومولانا محمد ﷺ ليحفظ نور توحيده بإدخاله في منيع حرز الشريعة

فلهذا يقول الذاكر إثر لا إله إلا الله، محمد رسول الله ﷺ ، وهكذا ينبغي في كل ذكر من أذكار الله تعالى أن لا يغفل المؤمن فيه عن ذكر سيدنا ومولانا محمد ﷺ إما بأن يصلي عليه إثره أو يقر برسالته مع الصلاة عليه ﷺ أو نحو ذلك مما يوجب تعظيمه والتمسك بأذياله؛ إذ هو ﷺ باب الله الأعظم الذي لا ينال كل خير دنيا وأخرى إلا بالتعلق به، فمن غفل عن ذكره والتمسك بشريعته ﷺ لم ينل مقصده وكان مرميا به في سجن القطيعة محروما من خير الدنيا والآخرة، وسيدنا ومولانا محمد ﷺ هو دليل الخلق إلى الله تعالى، فكيف يصل إلى الله تعالى من غفل عن ذكر دليله؟

وقد قال بعض من طبع الله تعالى على قلبه ممن يتعاطى التصوف -وليس هو من أهله- مقالة قريبة من الكفر- أو هي الكفر بعينه- أن الإكثار من ذكر النبي صلى الله عليه وسلم حجاب عن الله تعالى! وقد سلك بعض الضالين مثل هذه العبارة، فقال: إذا أفردت التهليل عن إثبات الرسالة كان أبلغ وأسرع في تأثير معنى التوحيد، واحتج لضلاله وتسويل شيطانه بأن قال: للتهليل معنى ولإثبات الرسالة معنى،وإذا اختلفت المعاني على الباطن ضعف التأثير وبعدت الثمرة، قال: إنما يحتاج إلى وصل الذاكرين عند الدخول في الإسلام، قال بعض الأئمة الراسخين رضي الله تعالى عنهم: وهذه المقالة والعياذ بالله تعالى من الفتن التي لا مورد لها غير النار ولاعقبى لها سوى دار البوار، وما ذاك إلا مكر واستدراج إلى رفض الشريعة والانحلال من ربقتها

وتعطيل رسومها، ولو علم هذا الضال ما تحت قوله: محمد رسول الله ﷺ ، من الأسرار التوحيدية والحكم التهليلية لانقشع عنه ذلك العمى فأصاب المرمى" اهـ

اللهم اعذنا من الفتن ما ظهر منها وما بطن بجاه سيدنا ومولانا محمد ﷺ صلاة وسلاما نصل بهما مع الأحبة بفضل الله تعالى إلى الفردوس الأعلى والتمتع هناك في جواره تعالى بنفس تلك المواهب والمنن.

الفصل الرابع من الفصول الأربعة في بيان الفوائد التي تحصل لذاكر هذه الكلمة المشرفة على الوجه الأكمل مع المواظبة

اعلم أن المواظبة على ذكر الكلمة المشرفة على الوجه الذي ذكرناه أولا يحصل فوائد كثيرة منها ما يرجع إلى محاسن الأخلاق الدينية ومنها ما يرجع إلى الكرامات التي هي خوارق العادات.

أما الأول: فمنها اتصافه بالزهد ونعني به خلو الباطن من الميل إلى فان، وفراغ القلب من الثقة بزائل، وإن كانت اليد مغمورة بمتاع حلال، فعلى سبيل العارية المحضة وتصرفه فيه بالأذن الشرعي الوكالة الخاصة ينتظر العزل عن ذلك التصرف بالموت أو غيره مع كل نفس، وذلك ينفي عن النفس التعلق بما لا بد من زواله.

ومنها التوكل وهو ثقة القلب بالوكيل الحق حيث يسكن عن الاضطراب عند تعذر الأسباب ثقة بمسبب الأسباب ولا يقدح في توكله تلبس ظاهره بالأسباب إذا كان قلبه فارغا منها بحيث يستوي عند وجودها وعدمها ومنها الحياء بتعظيم الله

عز وجل بدوام ذكره والتزام نهيه وامره والإمساك عن الشكوى به إلى العجزة والفقراء غيره.

ومنها الغنى وهو غنى القلب بسلامته من فتن الأسباب فلا يعترض على الأحكام ب (لو) ولا ب(لعل) لعلمه بمن صدرت منه جل وعز المنفرد بالخلق والتدبير الملك الوهاب.

ومنها الفقر وهو نفض يد القلب من الدنيا حرصا وإكثارا لقطعه بأن حاجته ليست عند شيء منها وسكوت اللسان عنها بالكلية مدحا وذما.

ومنها الإيثار على نفسه بما لا يذمه الشرع.

ومنها الفتوة وهي التجافي عن مطالبة الخلق بالإحسان إليه ولو أحسن إليهم لعلمه بأن إحسانه إليهم وإساءتهم إليه كل ذلك مخلوق له تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦] فلم ير لنفسه إحسانا حتى يطلب عليه جزاء ولم ير لهم إساءة حتى يذممهم عليها، اللهم إلا أن يكون الشرع هو الذي أمر بذمهم أو معاقبتهم، فيفعل حينئذ ما أمر به الشرع ليقوم بوظيفة التعبد فقط، وهذه الفتوة هي فوق المسالمة.

ومنها الشكر وهو إفراد القلب بالثناء على الله تعالى ورؤية النعم منه في طي النقم. والفوائد كثيرة ومن أرادها فليجتهد في أسبابها فيعرفها بالذوق.

وأما النوع الثاني من الفوائد وهو ما يرجع إلى الكرامات: فمنها وضع البركة في الطعام ونحوه حتى يكثر القليل ويكفي اليسير، وهذا مشاهد لأولياء الله تعالى كثيرا.

ومنها تيسير دنانير أو دراهم أو كليهما أو غير ذلك مما تدعوا إليه الحاجة، وقد كان بعض المشايخ في أول أمره حرارا فتعذر عليه شغل الحرارة تعذرا شرعيا، فكان إذا قضى وظيفة ذكره يرفع رأسه فيجد في حجره درهما يشتري به قوت ذلك اليوم.

ونقل عن الشيخ أبي عبد الله التاودي أنه احتاج كسوة لأولاده وزوجته وكان كثير الأولاد، فاشترى شقة وذهب بها إلى الخياط وأعطاه طرفها الواحد وأمسك تحته الطرف الآخر فجعل الخياط يجذبها ويفصل منها شيئا بعد شيء حتى صنع أثوابا عدة تشهد العادة بأن ذلك لا يكون من شقة واحدة، فطال ذلك على الخياط فقال له: يا سيدي، هذه الشقة ما تتم أبدا؟ فقال له الشيخ خوف الفتنة: قد تمت ورمى له بباقيها من تحته.

وكان بعض المشايخ لا ينتصب لذكر ولا لصلاة على سجادته في خلوته إلا ويخلق الله له على سجادته في خلوته إلا ويخلق الله له على سجادته وتحتها دراهم جددا وكان له عائلة وأولاد فكان معشر أولاده إذا رأوه يأخذ في التوجه والذكر يحدقون به يترقبون انفصاله فإذا انفصل التقطوا تلك الدراهم، فمنهم المقل ومنهم المكثر، وداوموا على ذلك حتى تحدثوا به وشاع الحديث وانقطع ذلك.

ومنها أن ينكشف له عن حقيقة ما يريد استعماله من الطعام فيعرف حلاله من حرامه ومن متشابهه بأمارات يجدها إما من باطنه أو من ظاهره أو من غيره.

وكرامات هذا الباب كثيرة لا تحصى إلا أن المؤمن لا ينبغي أن يقصدها بشيء من طاعته وإلا دخل عليه الشرك الخفي ومكر به والعياذ بالله إذ هي من جملة ما يجب أن يصفى منها قلبه عند ذكر كلمة التوحيد فليقطع التفاته إليها بالكلية وليكن مقصده رضا مولاه الذي لا خلف له منه ولا غنى لمخلوق عنه وكشف الحجاب عن عيني قلبه حتى يتنزه في ذلك الجلال العديم المثال ويواجهه مولاه بعجائب وأسرار لا يمكن أن يعبر عنها المقال.

اللهم افتح لنا في ذلك وزدنا من فضلك دنيا وأخرى يا أرحم الراحمين بجاه سيد الأولين والآخرين نبينا ومولانا محمد ﷺ وعلى إخوانه من النبيين والمرسلين وعلى جميع الملائكة المقربين.

وإلى فضل هذه الكلمة وما يحصل لذاكرها من الفوائد أشرت بقولي في أصل العقيدة: فإنه يرى لها من الأسرار والعجائب ما لا يدخل تحت حصر.

وهذا الفصل الرابع هو آخر السبعة الفصول المتعلقة بكلمة التوحيد جعلناها سبعة تفاؤلا ورجاء من المولى الكريم جل وعلا أن يجعلها لنا ولجميع أحبتنا حصنا حصينا وحجابا منيعا من التعذيب بشيء من درجات النار السبع.

كما انا ختمنا هذه العقيدة وشرحناها بتحقيق معنى كلمتي الشهادة نرجو به من مولانا جل وعز أن يختم لنا ولجميع أحبتنا وإخواننا في الدين بأفضل درجات الإيمان ويجمع شملنا وشملهم إثر الموت مع أوليائه المقربين أهل النعيم المقيم والروح والريحان.

ولنختم هذا الشرح المبارك إن شاء الله تعالى بأدعية مباركة فنقول:

الحمد لله الكريم الوهاب، المعطي النعم الجليلة لمن شاء بمحض فضله لا لسبب من الأسباب، الفاتح بصائر القلوب بجوده حتى خرقت بنورها حجب الكائنات كلها وظفرت بمنتهى الآراب، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا ﷺ معدن الكمالات والوسيلة العظمى دنيا وأخرى لنيل المنى والحاجات وينبوع الفضائل وأساس جميع الخيرات، والمشرف على كل مخلوق لله تعالى في الأرض والسموات.

ورضي الله تعالى عن آله وصحبه الذين هم بعد غيبته ولحوقه بالرفيق الأعلى الأنجم الزهرات والذين هم القدوة للخلائق بعده وهم خير الأمة الأئمة الهداة وعن التابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم يبعث الله العظام الرفات.

﴿ قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣] ربنا ظلمنا أنفسنا كثيرا ولا يغفر الذنوب إلا أنت فاغفر لنا مغفرة من عندك وارحمنا إنك أنت الغفور الرحيم: ﴿ رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ۝ وَنَجِّنَا بِرَحْمَتِكَ مِنَ الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [يونس: ٨٥-٨٦]

اللهم يا غياث المستغيثين وملجأ ذوي الفاقات الملهوفين، أسألك يا أرحم الراحمين، يا ذا الجلال والإكرام أن تجعلنا في الدنيا والآخرة من خيار أهل لا إله إلا الله، ومن خيار أهل معرفتك، وأن تمتعنا إثر الموت مع الأحبة في جنة الفردوس

بجلائل نعمك وجميل رؤيتك، وأن تغفر لنا جميع ذنوبنا بلا عقوبة ولا محنة وأن تؤدي عنا جميع تبعاتنا بمحض فضلك بلا خزي دنيا وأخرى يا ذا الفضل والمنة.

اللهم لك الحمد وإليك المشتكى من أنفسنا ومن عوائق قد عسر معها في هذه الأزمنة الصعبة النجاة فآمنا يا مولانا من ضررها في ديننا ودنيانا حالا ومآلا حتى نفوز بأعظم رضوانك في الحياة وبعد الممات.

اللهم يا أرحم الراحمين إنه قد أسرتنا الأوهام والهوى وضعفت عن النهوض إلى التمتع بمنيع جنابك العلي منا القوي، وقد اشتد علينا وثاق القلوب وأضعفها وأعمى عينها توالي ظلمات المعاصي عليها، وتراكم ران الذنوب، فقلوبنا تبكي وتندب وإن ضحك منا اللسان وتريد النهوض إلى نيل الكمالات شوقا إليه فيمنعها الأسر والعمى ولا تساعدها عليه القوى ولا النفس ولا الأركان، فصرنا يا مولانا مطروحين في مضيق سجن الآفات مكبلين فيه بثقل قيود الشهوات، فيا ذا الفضل العظيم الذي لا يحد ولا يعلل ولا يقاس بمكيال ولا ميزان يا ذا الكرم العميم الذي فاض على العوالم كلها حتى طمع فيه القريب ومن هو في غاية البعد والخسران

قد أمرتنا يا ذا الجلال والإكرام على لسان نبيك ورسولك سيدنا ومولانا محمد ﷺ بفكاك العاني وإنقاذه من الأسر الذي ضرره يسير وعرض فان، فنحن يا مولانا العانون حقيقة الخائفون الانقطاع عما يدوم من الخير العظيم مما حبوت به أوليائك في أعلى الجنان ولا عوض له من الفوز منك بجميل الرضوان من على قلوبنا

وذواتنا المأسورة المحبوسة عن التمتع بلذيذ حضرة جلالك التي لا يملك الصبر عنها بما به أمرتنا يا كريم يا وهاب يا رحيم يا رحمن يا من ليس معه في تدبير ملكه ثان.

اللهم اغفر لنا ولآبائنا ولأمهاتنا ولأشياخنا وإخواننا وذرياتنا واجمع شملنا وشملهم بلا محنة مع أكابر أوليائك في أعلى عليين ومتع جميعنا إثر الموت في أعلى الفردوس بلذيذ رؤيتك ومرافقة من أنعمت عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين.

اللهم انفع بهذا الشرح كل من اعتنى به من أهل الخير والإيمان، ومن اللهم على كل من حفظ العقيدة أصله بحسن الخاتمة والفوز بعموم الغفران.

اللهم اجعل حفظها لهم نورا عظيما في الدنيا والآخرة واعطهم بسببها بلا محنة من الفردوس الأعلى أعلى المنازل الفاخرة واحفظنا وإياهم إلى الممات من جميع الفتن واجعل بيننا وبين الظالمين حجابا مستورا في ديننا ودنيانا يا عظيم المواهب والمنن، نتوسل إليك يا مولانا في نيل هذه المطالب كلها بذاتك العلية ثم بنبيك ورسولك سيدنا ومولانا محمد ﷺ ذي النفس الزكية الشفيع المشفع عندك سيد الأولين والآخرين سيدنا محمد ﷺ وعلى آله عدد ما ذكرك وذكره الذاكرون وغفل عن ذكرك وذكره الغافلون.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وحسبنا الله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم عدد الأمطار وعدد ورق الأشجار وعدد مثاقيل الجبال والأحجار وعدد الرمال وزبد البحار وعدد الأبرار والفجار وعدد ما يختلج في الليل والنهار واجعل اللهم هذه الصلاة لنا نجاة من النار يا واحد يا أحد يا مهيمن يا قهار. وسلام على جميع الأنبياء والمرسلين والحمد لله رب العالمين.

وآخر دعوانا أن الحمدُ لله ربِّ العالمين

اللّهم كما أنعمتَ عليَّ نعمةَ قلَّ عِندَها شكري وكما ابتليتني ببلية قلَّ عِندَها صبري
فيا من قلَّ شكري عند نعمائِهِ فلم يحرمني
ويا من قلَّ صبري عند بلائِهِ فلم يخذلني ويا من رآني على الخطايا فلم يفضحني
صلِّ على سيدنا مُحمَّد وعلى آل سيدنا مُحمَّد واغفر لي ذنبي واشفني من مرضي
إنَّك على كلِّ شيءٍ قدير.
جزى الله عنا والدينا وشيوخنا ومعلمينا خيرًا وبارك لهم في علومهم وفي أوقاتهم وفي أهليهم وختم أعمالهم وأعمالنا بخير ورزقهم وإيانا من خيري الدُنيا والآخرة
والحمدُ للهِ ربِّ العالمين والصّلاةُ على سيدنا ومولانا مُحمَّد سيد الأولين والآخرين وآله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين

الفهرس